

فهرسة حاشية العلامة الباجوري على رسالة الشيخ الفضالي في التوحيد

صفحة	
٢	خطبة الكتاب
١٧	اعلم انه يجب الخ
٢٧	مقدمة فيها يتوقف عليه فهم العقائد الخمسين
٢٧	الاول من الصفات الواجبة له تعالى الوجود ودليله
٤٧	الصفة الثانية لتقديم ودليلها
٥٠	الصفة الثالثة البقاء ودليلها
٥١	الصفة الرابعة المحافاة للحوادث ودليلها
٥٤	الصفة الخامسة القيام بالنفس ودليلها
٥٨	الصفة السادسة الوحدة ودليلها
٦٥	الصفة السابعة القدرة ودليلها
٦٨	الثامنة الارادة ودليلها
٧١	التاسعة العلم ودليلها
٧٤	العاشرة الحياة ودليلها
٧٩	الحادية عشرة والثانية عشرة السمع والبصر ودليلهما
٨٠	الصفة الثالثة عشرة الكلام ودليله
٨٤	الرابعة عشرة كونه قادرا
٨٥	الصفة الخامسة عشرة الى الصفة المتهمة للعشرين
٨٨	مطلب في استداد هذه الصفات
٩٤	تنبيه على بعض الاشياء اربعة الخ
٩٧	العقيدة الحادية والاربعون الجائز في حقه تعالى
١٠١	الثانية والثالثة والاربعون محمد بن الرسل عليهم السلام وأما بينهم
١١٢	العقيدة الرابعة والخامسة والاربعون التليين والفظانة
١١٤	باب اعتقاده من الأمور السمعية
١١٥	التوبة من الذنب حالا الخ
١١٧	معنى الاجاب لثمة وشرعا
١١٨	باب معرفة اسببه صلى الله عليه وسلم

جائزه العالم العلامة شيخ الاسلام الشيخ ابراهيم
الميجوري السماة بتحقيق المقام على كفاية
العوام في علم الكلام لشيخه الشيخ
محمد الفضالي تغمدهم الله
رحمته وأسكنهم افسح مس
جنته آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العالم بالكلمات والجزيئات المتصف سبحانه وتعالى بجميع الكمالات
 وأشهد أن لا اله الا الله الخالق للحوادث في الذات والصفات وأشهد أن سيدنا
 محمد عبده ورسوله أفضل المخلوقات صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه وذوي
 الجدد والكرامات صلاة وسلاما دائما ثم نخبوهم ما من القنات (و بعد) فيقول
 الفقير الى رحمة ربه ابراهيم البيجوري الضعيف ابن محمد غفر له الطائفة الكريمة
 قد طنب من شجنا العالم العلامة الخبير البحر الفهامة من هو الخصال العجيبة والى
 مولانا الشيخ محمد انصالي بعض الاخوان كتبة على رسالته العمارة بكفاية العوام
 فيما يجب عليهم من علم الكلام فأذن لي الشيخ في الكتابة عليها فافشرح صدرى
 لذلك والله أعلم بما هنالك فعلمت عليها كلمات طيفة بعبارة مستحسنة شريفة
 خففت بحمد الله حاشية نافعة وأرجوان تكون بالقبول ساطعة وسميتها تحقيق
 المقام على كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام والله أسأل ان ينفع بها
 وهو حسبي ونعتم الوكيل وكفى لي فينا نعم الكفيل (قوله بسم الله الرحمن الرحيم)
 ابتدأها اقتداء بالكتب السماوية التي أشر فيها الكتاب العزيز ومما لا يخفى كل
 أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء واجب وأقطع رب ويات
 أي كل فعل ولو قوليا لا تذكر البسملة في أوله الخ والبال يطلق على معان منها الحال
 والقلب والحوت العظيم كما في القاموس والمراد به هنا الحال فيكون المعنى كل
 أمر ذي بال يهتم به شرعا وقيل المراد به القلب على أن المراد قلب ذلك الأمر على
 سبيل الاستعارة بالكتابة حيث يشبه الأمر المهم به شرعا بإنسان يجامع الشرى

بسم الله الرحمن الرحيم

وطوى لفظ المشبه به ورخص اليه بشئ من لوازمه وهو البال وقوله فهو أترأخ
 الا بترمق طوع الذنب والاجنم الذي ذهبت أنامه من الجذام والاقطع مقطوع
 اليد والكلام على كل من باب التشبيه البليغ وهو ما حذف فيه الالاء والوجه
 أو من باب الاستعارة المصروفة على الخلاف بين الجمهور والسعدى نحو زبد أسد
 ثم ان جعلت الباء أصلية وهو اللارجح احتاجت الى متعلق تتعلق به ويجوز ان
 يكون فعلاً أو اسمًا خاصاً أو عاماً فخر أو مضافاً وذلك ان كانت مأمرة من العباد
 فان كان اخباراً من الله فلا يحرى ذلك لان المعنى بسم الله كان كل شئ وعنه تكون
 الاشياء فتكون الباء مشيرة لجميع العقائد كذا ذكره بعض أئمة التفسير ووجهه
 ان المراد بالاسم المسمى والمعنى بالمسمى وهو الذات وجرد كل شئ ولا يوجب جدالاً من
 انصف بالوجوه والقدم الى آخرها ثم ان الجوز فاته في الآية في القرآن قيل انها
 منه وقيل انما ليست منه ونوقش الاول بأنه يلزم عليه تألف القرآن من الحادث
 والديم والمركب منه ما حدث فيلزم أن القرآن حادث وأوجب بأن الكلام هنا
 في القرآن اللفظي ولا شك أنه بجميع أجزائه حادث ونوقش الثاني بأنه يلزم عليه
 احتياج القرآن لغيره وهو نقص وأوجب بأننا لم نكن ذلك نقصاً لان احتياجه
 اليها ليس من حيث تمام معناه حتى يكون نقصاً بل من حيث تمام اللفظ لا قنضاء
 المقام لذلك والثاني هو قول الجمهور وهو الاصح لان القرآن هو اللفظ المنزل
 على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المتحدى بأفصر سورة منه وهذه
 ليست منزلة بل مراد قلله تعالى والباء للاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك
 واسم مشتق من السهو وهو العلق وقيل من السعة وهي العلامة واختلف فيه
 فقيل هو غير المسمى وقالت الاشاعرة هو بين المسمى والاول محمول على ما إذا أريد به
 الدال والثاني على ما إذا أريد به المدلول والله علم على الذات الاله من فهو علم
 شخصي وان كان لا يقال ذلك الا في مقام التعليم وليس فيه غلبة أمم الا خلاط من
 زعم ذلك والرحمن مأخوذ من الرحمة وهي رقة في القلب تقضي التفضل والاحسان
 وهي بهذا المعنى مستحيلة عليه تعالى وكل شئ استحالة عليه تعالى باعتبار مبدئية
 جازم لانه عليه تعالى باعتبار غاية فهمي في حقه تعالى بمعنى الاحسان والرحمن
 في المحسن فيكون مجازاً مرسل لا تبعيماً من الطلاق السبب وارادة السبب وانما
 كان تبعيلاً لان جريان التجوز في المشتق بالنسبة لجريانه في أصله وهو المصدر وهكذا
 يقال في رحيم واعلم أن جملة البسملة يصح ان تكون خبرية باعتبار معلقها
 الخنوف كأبدئ أو أول فلان قول ذلك لا يترتب على التعلق بها ما ينطبق
 على ما سبقت انطرح اذ هو لا ياتوقف على ما دللته على التعلق به والمعنى هذا

أو أن قال كوفي من تعينا على تأنيق لحوال كون تأنيق محو باسم الله ويصح
 أن تكون انشائية باعتبار الاستعانة أو المصاحبة للفظين لأن ذلك لم يحصل
 إلا بالتلفظ بهما كما هو ضابط الانشاء اذ هو ما حصل مدلوله بالتلفظ والجواب
 أن جملة البسملة يصح أن تكون خبرية باعتبارها صلة وتعلق وان كانت كون انشائية باعتبار
 معنى الالباء وهو الاستعانة أو المصاحبة والكلام على البسملة كثير وشهر وقد
 أفردت برسائل كثيرة فمن أراد مزيد الكلام عليها فليراجعها (قوله الحمد لله)
 أتى به اقتداء بالكتاب العزيز ومجمل رواية كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله
 الحمد يتوهم بين الجملةين مجمل رواية البسملة والحمد له وإشارة إلى أنه لا تعارض
 بينهما إذا ابتداء نوعان حقيقي وهو الابتداء بمقتضى أمم المقصود ولم يسبقه شيء
 وانما في وهو الابتداء بمقتضى أمم المقصود سبقه شيء أم لا وقدم البسملة بمجمل
 بالكتاب والاحجام والحمد لله التناء على الجميل الاختياري على جهة التعظيم
 سواء تعلق بالفضائل أي الصفات التي لا تتوقف شدةها على تعدي أثرها لغير أم
 بالقواضل أي الصفات التي يتوقف شدةها على تعدي أثرها لغير الأولى كالعلم
 والثناء كالكرم والثناء اسم مصدر لا تثنى إذا ذكر ما يدل على الانصاف بالحقائق
 وعرفا فعل ينشئ عن تعظيم النعم من حيث أنه منهم على الحامد أو غيره واعلم أن
 أركان الحمد خمسة حامد ومحمود ومحمود عليه وصيغة فاذا حمدت زيد
 لكونه أكرم لم يتقو لث زيدا لم فانت حامد وزيد محمود والاكرام محمود عليه أي
 لاجل له وثبت العلم الذي هو مدلول الصيغة محمودة وتوالت زيدا عالم هو الصيغة
 وإذا الحمد ودعليه يثرب أن يكون اختيارا حقة أو حكما والمراد بالحكمي ما كان
 منشأ لأفعال اختيارية ككلمات الله وقدرته أو ملازم لمنشئها كاسم والبصر
 والكلام ونحوهما لا ينشأ عنه فعل اختياري وأما المحمودية فلا يشترط أن يكون
 اختياريا بل تارة يكون اختياريا كالكرم وتارة يكون اضطراريا كحسن الوجه
 وأن الحمد ودعليه والمحمود عليه يختلفان ذاتا واعتبارا كالتمال للقدم وقد يتحدان
 ذاتا ويختلفان اعتبارا كأن يكون كل منهما الكرم ولكن من حيث كونه باعتبار
 على الحمد يقال له محمود عليه ومن حيث كونه مدلول الصيغة يقال له محمودة وأن
 أقسام الحمد أربعة حمد قديم قديم وهو حمد الله نفسه بنفسه أولا وحمد قديم
 لحادث وهو حمد الله بعض عباده وهذا الحمدان قديمان ومما ينبغي التنبيه له كما
 قال بعضهم أن الحمد القديم هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالة على الكالات
 وحمد حادث لقديم وهو حمد العباد لله تعالى وحمد حادث لحادث وهو حمد العباد
 بعضهم بعض وهذا الحمدان حادثان وأل في الحمد ما لا عهد أول الاستغراق

الحمد لله

أو الجنس واللام في قوله أم لا استخفافاً أو للاختصاص أو لئلا يترك ان جعل
 المجهول الحمد القديم فقط امتنع جعل اللام للملك بخلاف ما لو جعل حمداً من بعده
 محمداً به كحمداً قديماً وحديثاً وأولياً فإنه يصح تقديرها لكل من الثلاثة وكذا
 نحلى جعل آل لا استغراقاً أو للجنس في ضمن أفرادها ان لو حظ التركيب والاحتمال
 بالنسبة للقديم لغزير المثلث وبالنسبة للعادى لكل منها والجملة خبرية لفظاً انشائية
 معنى ويصح أن تكون انشائية لفظاً ومعنى بناء على أنها وضعت في عرف الشرع
 لانشاء الحمد كصيغ العقود ويرد على الاحتمالين ان العبد لا يمكنه انشاء مضمون
 الجملة الذي هو اختصاص الحمد بأن أو استحقاقه اذ هو ثابت أزلاً واجيب
 بأن المراد انشاء الثناء بمضمون الجملة لانشاء مضمونها ولك ان يخبرها خبرية
 لفظاً ومعنى فيكون المعنى أخبركم بأن كل حمد مختص به تعالى أو مستحق له لا يقال
 الاخبار بشئ ليس من أفراد ذلك الشيء فلا يلزم من الاخبار بأن الحمد لله كون
 الشخص حامداً فلم يحصل مفصود انشاء وهو اتصاف الشخص بكونه حامداً لانا
 نقول محل كون الاخبار بالشيء ليس من أفراد ذلك الشيء ما لم تتناول حقيقة
 كالاخبار بقيام زيد في قولك زيد قائم فان حقيقة لا تتناول الاخبار به أى لا يعد
 فرداً داخلها أما اذا قلنا ولته وعدداً خلافاً فيكون الاخبار بهذا الشيء فرداً
 من أفرادها ولا شك أن ما هنا من هذا القبيل فان الاخبار بأن الحمد لله من أفراد
 الحمد لا يصدق عليه انه ثناء على الله تعالى أى ذكر له بخير فيعد الخبر بذلك
 حامداً فحصل مفصود الشارع (قوله المنفرد بالابحاد) أى الذى اختص باليجاد
 الأشياء اختيارياً واضطرارياً بخيرها وشرها وان كان لا يجوز نسبة التسمية
 تعالى الى مقام التعليم في كلامه إشارة الى مذهب أهل السنة من وحدانية
 الأفعال ورد المذهب المعترلة من ان العبد يخلق أفعاله الاختيارية كاسبأقي
 والابحاد هو ابراز الممكن من العدم الى الوجود فان قلت لم اقتصر على اليجاد مع
 أنه كما انفرد سبحانه وتعالى به انفرد بالاعدام قلت اقتصر عليه لكونه هو المتفق
 عليه عند أهل السنة واما الاعدام فقد خالف فيه امام الحرمين حيث قال بان الممكن
 يتغير بنفسه بسبب قطع الله عنه أسباب الوجود كاسبأقي بن شاء الله تعالى وهذا
 أدق من جواب بعضهم بأن فيه اكتفاء وعليه فأنما ارتكبه لاجل السجع لا يقال
 كن عليه ان يقبه على أفرادها تعالى بثبات الاحوال الحادثة ككون زيد عالماً
 لا ثباته قول اغتازك التنبه على ذلك لكون الحقيقة في عدم ثبوت الاحوال كما سيذكره
 فيما يأتي ولا يخفى ما في كلامه من براعة الاستهلال وهي ان يشير المتكلم في طاعة
 كلامه الى مفصوده أما براعة المطلب فهي تقديم الثناء على المقصود وأما براعة

المنفرد بالابحاد

المقطع فهو الاتيان بما يشعر بالانتهاء بقوله سم في الآخر ونسأله حسن الختام
 وانظر هل ورد اطلاق المنفرد عليه تعالى أولا اما على وروده وظاهره وأما على
 عدم وروده وهو الظاهر فكيف يطلقه عليه تعالى مع أن اسماءه توقيفية أي
 يتوقف حواز اطلاقها عليه تعالى على وروده في كتاب أو سنة صحيحة أو حسنة
 أو إجماع إلا أن حال جرى الشيخ في ذلك على طريقة ابن بكر الباقلا في من تجوز
 اطلاق ما لم يرد فيه اذن ولا منع وكن تعالى متصفا بعباده ولم يكن متوهم ما يستحيل
 في حقه تعالى ثم رأيت له منهم تحريراً ينبغي التعويل عليه وهو أن التراجع انما هو
 في الاطلاق على سبيل التسمية الخاصة لا في الاطلاق على سبيل الوصفية الكلية
 والفرق بينهما في الحوادث ان كل أحد يطلق عليه عبد الله بالمعنى الوصفي ولا يلزم
 ان يكون علماً لكل أحد فليتنا مل وعلى هذا فكل كلام الشيخ ظاهره مطلقاً (قوله
 والصلاة) هي اسم مصدر وعلى المصدر التسمية ولم يعبر بها إلا هي اسم العذاب وانما
 أتى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ظهير كل كلام لا يبدأ فيه بكراً الله ثم
 بالصلاة على فهو أقطع كقطع وهو وإن كان تعبداً فيعمل به في فضائل الاعمال
 وظهير من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اسمى في ذلك الكتاب
 واختلف هل لفظ الصلاة من قبيل المشترك المعنوي أو اللفظي والحق الاول كما
 استصوبه ابن هشام في معنيته وفسرها بالعطف بفتح العين وتختلف حقيقة
 باختلاف المعنى فان كان المولى سبحانه وتعالى فعناه الرحمة لكن ان تعلقت
 بالنبي صلى الله عليه وسلم وكذا باقي الانبياء والملائكة قلنا زيادة الرحمة وهذا
 الزيادة تغاوت بحسب مراتبهم وان كان الملائكة فعناه الاستغفار لا يمكن
 لا يختص بصيغة بل يكون بأي صيغة كانت وان كان غيرهم فعناه الدعاء والمراد
 بالغير ما يشتمل الجهاد انما ثبتت صلاتها فيما رواه الحلبي في السيرة من انه كان
 عليه الصلاة والسلام اذا أراد أن يقضى حاجة الانسان بعد عن الناس فلا يمر
 بحجر ولا شجر ولا مدر الا يقول الصلاة والسلام عليك يا رسول الله اه ومقتضى
 تفسير الجمهور التمازي حيث قالوا الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار
 ومن غيرهم تضرع ودعاء والفرق بين المشترك اللفظي والمعنوي ان الاول هو
 ما تعدد وضعه ومعناه كعين فاهما وضعت للبصرة بوضع وللجارية بوضع وللذهب
 بوضع والثاني هو ما اتحد وضعه ومعناه واشتركت افراده في هذا المعنى كاسد
 فاه وضع مرة واحدة لمعناه وهو الحيوان المهترس واستدل ابن هشام على ما قاله
 بامور منها أن الاصل عدم تعدد الوضع ومنها اب ما قاله أوفق بآية ان الله وملائكته
 يصلون على النبي وأما ما قاله الجوهري فلا يس كذا لك لانه يصير معنى الآية ان الله يصل

والصلاة

أنى برحم والملائكة تضي أى تستغفر يا حيي الذين آمنوا صلوا أى ادعوا وهذا
 أمر لا تق بالامر بالافتداء ولا استشعر بعضهم بهذا قال ان الصلاة معناها الدعاء
 مطلقا وكان الله يطالب من ذاته ابصال الخبر وهو كلام هائل كما قاله بعض المحققين
 ولوقيل انه افتداء فى مطلق الاعتناء كان احسن من هذا والمشهور فى هذه الجملة
 انها خبرية لفظا انشائية معنى أى اللهم صل ويصح ان تكون خبرية لفظا ومعنى
 فان قلت يلزم على ذلك ان القائل الصلاة على سيدنا محمد لم يأت بمقصود الشارع
 نظرا لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه قلت لا يلزم ذلك لما صرحوا به من ان
 المقصود من الصلاة لازمها وهو تعظيمه صلى الله عليه وسلم ولا شأن ان الخبر بأن
 الله صلى على النبي قد عظمه صلى الله عليه وسلم والصحيح انه صلى الله عليه وسلم
 كبقية الانبياء ينتفع بصلاتنا عليه لكن لا ينبغي للصلى ان يقع ذلك لما فيه من
 اساءة الادب بل بقصد انه مفقر له صلى الله عليه وسلم وانه يتوسل به الى ربه فى نيل
 مطلوبه لانه الواسطة العظمى فى اصال النعم اليه وويل ان المنفعة عائدة على
 المصلى ليس الا وانه يجوز ما جرت به العادة بعد الاقرآن من قولهم اجعل ثواب ذلك
 أو مثله الى حضرة النبي صلى الله عليه وسلم أو زبادة فى شرفه كما قال جماعات
 من المتأخرين وأفتى به الشهاب الرملى وقال انه حسن مندوب اليه خلافا لمن رهم فيه
 لانه صلى الله عليه وسلم اذن لنا بأمره بنحو سؤال الوسيلة له من كل دعاء بما فيه
 زيادة تعظيم والى هذا أشار الشيخ السجاعي بقوله

والسلام

وصحوا بأنه ينفذ * بنى الصلاة شأنه مرتفع
 اسكنه لا ينبغي التصريح * لنا بهذا القول وذاهج
 وجائز يقول شخص اجعلا * ثواب هذا المصطفى من ثواب
 أو مثله مقدما لحضرته * أو زده تشريفا لا على رتبته
 اذ الزيادة التى فى الفضل * لم ينالها تنهيه بالعقل
 ومنع بعضهم لاهداء اقرب * لحضرة النبي سيد العرب
 قدرده المحققون فاعرفا * وأحمد الكريم ربى وتكى

بقى ان أبا اسحاق الشافعي صرح بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من
 العمل الذى لا يدخله رياء أى لا يقطعه به بل هو مقبول قطعا وقال بعضهم ان لها
 جهتين بالنسبة له صلى الله عليه وسلم لا يقطعهما الرياء والنسبة للصلى طعنها كذا
 نقله بعض المحققين وأقره لكر رأيت معزوا لبعضهم وسمعت من الشيخ ان المعتمد
 أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لم يدخلها الرياء حتى بالنسبة للنبي صلى الله عليه
 وسلم (توله والسلام) هو اسم مصدر سلم والمصدر التسليم ولم يعبر به لما نسب ترا الصلاة

وفرن بينه وبين الصلاة اظاها رقبته تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
وحذر من كراهة الافراد على ما يأتي وهو بمعنى التأمين والمراد تفعيلا صلى الله عليه
وسلم مما يخاف على أمته أو على نفسه اذ المرء كلما اشتد قربه من الله تعالى اشتد
خوفه منه فقد قال عليه الصلاة والسلام اني لا خوف فيكم من الله وقيل بمعنى التحية
والمراد بما في حقه تعالى ان يخاطبه بكلامه القديم خطا باد الال على رفعة مقامه صلى
الله عليه وسلم ولم يرفض بعضهم التفسير الاول وان ذكره السنوسي وغيره لانه ربما
أشهر بمطابقة الخوف والتبني صلى الله عليه وسلم بل واتباعه لا خوف عليهم وان قال اني
لا خوف فيكم من الله فهذا مقام عبوديته في فاته واجلاله لمولا موتهم بعضهم ان المراد
بالسلام اسماؤه تعالى والمعنى حينئذ والله راض أو يحفظ على سيدنا الخ قال شيخ
شحناء وبالجملة لا تذكر نبوت السلام اسما من اسمائه تعالى ولكن بعد حمد
عليه في نحو هذا الموضع وافراد الصلاة عن السلام وعكسه مكره عنه المتأخرين
بشرط ثلاث أن يكون منا وان يكون من غير داخل الحجر الشريعة وان يكون في
غير الوارد أمامه صلى الله عليه وسلم فلا لانه حقه وأما داخل الحجر الشريعة فالأولى
له السلام وأما في الوارد فلا يكره وكراهة الافراد خاصة بنينا صلى الله عليه وسلم
وقيل جارية في غير نبينا أيضا الا انها تخف قال ابن عبد الحق محل الكراهة تمام
يجمعها اكتاب أو مجلس واحد اه وقال ابن الجوزي ان الجمع بين الصلاة
والسلام هو الأولى ولواقتصر على أحدهما جاز من غير كراهة فقد جرى على ذلك
جماعة من السلف والخلف منهم الامام مسلم في أول صحيحه والامام أبو القاسم
الشاطبي اه (قوله على سيدنا) خبر عن الصلاة والسلام بتقدير المتعلق مني أي
كائنات ويصح ان يفتد مفردا ويكون خبرا عن أحدهم وحذف خبر الآخر دلالة
المذكور عليه لانه من باب التنازع لانه لا يجري في اسم المصدر على الصحيح وفي اتبانه
على إلى شدة التمكن والسيد هو المتولى للسواد أي الجماعة السكير فيلزم أن
يكون أعظمهم وهو المقصود وقيل هو الكامل بالطلاق أي من جميع الوجوه
وفي سائر الحالات ويطاق أيضا على الشريف وعلى المساكين للعلاء والطلاق
السيد عليه صلى الله عليه وسلم موافق لحديث أناسيد ولد آدم يوم القيامة ولا نفر
واختاف هل الأولى ذكره في الحديث الذي لم يذكر فيه كحديث قولوا اللهم صل
على محمد مراعاة للادب أو عدم ذكره فيه مراعاة للوارد والراجح منهما الأول لان
فيه امتثال الامر وزيادة وحديث لا تسودوني في صلاتكم بالصل والضمير في سيدنا
لجميع الخلق اذ لا شك في سيادته صلى الله عليه وسلم على الجميع حتى الانبياء
والرسلين والملائكة (قوله محمد) يصح فيه أو وجه الاعراب الثلاثة والراجح منها من

على سيدنا محمد

حيث الأعراب الجري بدلاً أو عطفية لأن لا يجوز أن لا يحوج إلى تقدير بخلاف التصب
والرفع وما يرد على البدلية من أن المبدل منه في نية الطرح والرحى أجيب عنه
بأن جوة ثلاثة الأول أنه أمر أغلي الثاني أن ذلك بالنسبة لعمل العامل الثالث
أن معناه كما قاله الأمامي أن البدل ليس موضعها لا يدل منه كالتعب وأولاهما من
حيث التعظيم الرفع لما فيه من الاستلال وعدم التبعية ولا جل أن يدون الاسم
مرفوعاً ومعدية كما أن المسمى مرفوع الرتبة ومعدية الخلق وهو علم منقول من اسم
مفعول المفعول المضعف أي الذي تكرر عينه ومعناه في الأصل من كثر حمد
الخلق له لكثرة خصاله الحميدة فسمي به نبينا رجا كثره خصاله الحميدة المقتضية
لكثرة حمد الخلق وقد حقق الله ذلك الرجاء كما سبق في علمه قال الشيخ الملوي وقد
استنبط بعض العلماء من هذا الاسم الشريف عدة الرسل وهي ثلثمائة وأربعة
عشر رسولا فقال فيه ثلاث ميمات وإذا بسطت كلامها قلت ميم وعدتها بحساب
الجملة تسعون فيحصل منها مائتان وسبعون وفيه حاء وإذا بسطتها قلت حاء وعدتها
بمئذ كرتسعة وفيه دال وإذا بسطتها قلت دال وعدتها بذلك خمسة وثلاثون فالجملة
ما ذكر في الاسم الكريم إشارة إلى أن جميع السكالات الموجودة في المرسلين
موجودة فيه اه والى هذا أشار بعضهم بقوله

فضل العباد

ان شئت عدة رسل كلها جعا * محمد سيد الكونين من فضلا
خذلفظ ميم ثلاثا ثم حا وكذا * دال تجد عدد المرسلين علا
(قوله أفضل) أي بتفضيل من الله تعالى لا بسبب زيادة كماله كما أوكنا من
كمالهم وان جزمنا بتلك الزيادة ومن أين لنا أن سبب التفضيل حتى ندعي ذلك
هذه أمارات الشخ الملوي ونقله البوسى عن الامام ابن عباد في رسائله الكبرى
وسبأ في ذلك عند قوله وما يجب اعته تاده ان أفضل المخلوقات على الإطلاق نعمة الخ
(قوله العباد) جمع عبده وهو الانسان حرا أو رقبة قاله جوع كثيرة وقد نظمها ابن
مالك في بيتين وذيلهما الجلال السيوطي بمثلها موطأ قبلهما بيت فقال
جوع العبد لابن مالك نظمها * وزدت عليها مثلها فام تعد وجد
عباد عبيد جمع عبيد وأعبد * أعابد معبوداء معبودة عبيد
كذلك عبيدان وعبدان اثنتا * كذلك العبيد أو امدان شئت ان تعد
وقد زيد أعباد عبيد عبدة * وخفف بفتح والعبيدان ان تشدد
وأعبدة عبيدون شئت بعدها * عبيدون معبودا بقصر فخذ تشدد
وقوله خفف بفتح راجع للاثنتين قبله وقوله ان تشدد أي فتم قول عبيدان بالتشديد وان
لم تشدد قل عبيدان بالتخفيف وكسر الباء وجملة ما ذكر اثنتان وعشرون لابن مالك

أحد عشر وزاد التسميوطى مثلها وقد زاد صاحب القاموس بجمع لم يذكرهما
وهما معابد وعبر كنيس وجمع أعابد جميع الجمع كما يعلم ذلك بالوقوف على عبارته
فان قلت لم اقتصر على العباد مع ان النبي صلى الله عليه وسلم لم أفضل من جميع الخلق
قلت اقتصر على ذلك لاجل السجيع وأيضا يلزم من تفضيله عليهم تفضيله عن غيرهم
لانهم أفضل منه واذا كان صلى الله عليه وسلم أفضل من إلا فصل فهو أفضل من
المفضول بالاولى (قوله وعلى آله) أتى بعلى رداً على الشيعة الزاعمين وروى حديث دال
على عدم جواز الفصل بينهم اياه ولا انفصال النبي وبين آلى على وهو مكنوب واشاراً الى
أن العطية الواصلة للنبي صلى الله عليه وسلم أعظم من العطية الواصلة للآل وأصل آل
أولئك بمن يدل تصغيره على أو بل وقيل اهل يدل تصغيره على أهيل ودليل الأول
أوضح من دليل الثاني لانه كان البحث فيه باحتمال أهيل لا تصغير اهل لا آل وانما أوجب
بعضهم بأن تحسب الظن بالنقل يدفع هذا الاحتمال ولا يضاف الا الى الشريف
حقيقة أو صورة فالأول كأن يقال آل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والثاني كأن
يقال آل فرعون وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه والمراد به مؤمنون بنى هاشم وبنى
المطلب وكذلك المؤمنين وأما أولاد البات فلا يدخلون وقيل كل مؤمن نقي وقيل أمة
الاجابة أى من أمر به وأجابه صلى الله عليه وسلم هذا الذى اختاره بعض المتقنين
انه ان ذات قرينة على ان المراد به اهل بيته حمل عليهم نحو اللهم صل على سيدنا محمد
وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيراً أو على أن المراد به الاتقياء
حمل عام نحو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد الذين ملأ قلوبهم
بنوارك وكشفت عنهم حجب أسرارك أو على ان المراد به الاتباع أو خلا عن القرينة
حمل عليهم نحو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد سكان جنة أو اللهم صل
على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد والذى يظهر أن المراد هنا الاتقياء بعدل قوله أولى
الهيجة الخ (بقوله وأصحابه) جمع صاحب كجاهل واجهال على ما فى التوضيح وان لم
يكن قياساً أو محب كقرء واقراء وان كان شرط اطراد أفعال فى فعل عند الجمهور
اعتلال عينه كثوب وأثواب وقيل جمع محب بكم مرعته مأخوذة من صاحب بخذف
الآف أو من محب بتحويل الساكن والمراد بالصاحب هو الصحابي وهو من اجتمع
بيده مؤمنين بنينا صلى الله عليه وسلم بعد البعثة فى حال حياة كل فى محل التعارف
قال بعضهم وهو بالسببة اليها الارض وبالنسبة الى الملائكة السماء لكن فى كلام
غير واحد اطلاق أنه الارض ولا يحتاج لقول بعضهم وان على الايمان لا نوليس
شرط الأصل العتبة وانما هو شرط لدوامها فاذا ارتدوا بالعباد بالله تعالى انقطعت
حبيته وانما لم يشترط طول مدة الاجتماع لانه باجتماع المؤمنين معه صلى الله عليه

وعلى آله وأصحابه

وسلم وان كان في لحظة يحصل له من الأتوار الباطنة ما لا يدخل تحت حصر لانه اذا
كان ذلك شاهدا في الاجتماع مع كثير من الاولياء فكيف بالاجتماع مع من هو
أشرف الانام عليه أفضل الصلاة والسلام وعطف الاصحاب على الآل من عطف
الخاص على العام يشرفهم بنه على ما تقدم من أن المراد بهم الاتقياء (قوله أول) أي
اصحاب (قوله البهجة) أي الحسن كما في القاموس (قوله والرشاد) أي الاهتداء
كما في القاموس (قوله وبعد) هي كلمة يؤتى بها عند الانتقال من اسلوب الى اسلوب
آخر أي من نوع من الكلام الى نوع آخر والنوع المنتقل عنه هنا جملة البسملة وما
بعدها والنوع المتقل اليه ما ذكره بعد من السبب الحامل له على التأليف وهو
السفر الآتي ويجوز في الظرف الضم على تية معنى المضاف اليه والنصب على نسبة
نظمه واعلم أن الاسل في الاسل مهما يكن من شيء بعد حذف مهمما ويمكن مع
الاميان بمعنى أنه لم يأت شيء من ذلك من أول الامر وأقيمت أمانة ذلك كذا يؤخذ
من كلامهم وقد يقال كما يحتمل بعض المحققين اسلم تقم الامانة مهمما اوفى كلام ابن
الناجب ما يصرح بذلك ونص عبارته والتزموا حذف الفعل بعدها يعني أماوا التزموا
ان يقع بينها وبين جوابها ما هو عوض من الفعل المحذوف والصحيح انه جزء من
الجملة الواقعة بعد الما تقدم عليه الغرض العوضية اه ثم ان بعض المؤلفين يعبر
بأما فيقول أما بعد وهو السنة له صلى الله عليه وسلم كان يامر بكتمه في مراسلاته
وبعضهم يحذف أما بالمعنى المذكور ويأتي بدلها بالواو كما هنا يعني ان الظرف يحتمل
أن يكون سر سعه ولات فعل الشرط وان يكون من معمولات الجزاء وهو الصحيح كما
تقدم عن ابن الحاجب لمسا فيه من أبلغية التحقق اذ عليه التعليق يكون على مطابق
وهو وجود شيء في الدنيا سواء كان بعد البسملة وما بعدها أم لا لا يحذف الا في فاعل
التعليق عليه يكون على قيد العبارة المذكورة والمعلق على المطابق البليغ في
التحقق من المعلق على المقيد كذا قالوا وفيه أن التعليق على وجود شيء بعد
ما ذكره على كل من الاحتمالين كما يظهر ان له أدنى تأمل فحاشا لامرانه لم يصرح
بالتمسك على الثاني بخلافه على الأول والاطهر من ذلك ما قلناه بعض المغاربة في
توجيه الاولوية السابقة من ان الثاني أشد اتمنا للامر بالبدعة بالبسملة وما بعدها
وذلك لان صريحه أن الشروع في التأليف بعد البدعة بما ذكره اذا المعنى مهمما
يوجب من شيء فيقول بعد ما ذكر بخلاف الأول فانه لا يفسد ذلك الا في رواية واحدة
كون الشرط بعد البسملة وما بعدها لان المعنى عليه مهمما اوفى بعد ما ذكر
فيقول العبد اختيار الختامة (قوله العبد) انما أتى به هذا الوصف لانه أحب
الاصناف الى الله تعالى وأرفعها عن سائر من فيه من الإشارة ان كمال الله تعالى

أول البهجة والرشاد
(وبعد) فيقول العبد

واحتياج غيره اليه ووجه ذلك انه دال على الخضوع والتذلل للولي ببارك وتعالى
ولذا وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم به في المقامات العلية كقوام الاسراء قال
تعالى سبحانه الذي أسرى بعبدته وقام أنزال القرآن قال تعالى أنزل على عبده
الكتاب ومقام الدعوة اليه قال تعالى وانه لما قام عبد الله يدعوه الى غير ذلك
ون ثم حبر صلى الله عليه وسلم بين أن يكون نبيا مسلما وان يكون فيما عبدا فاختار
الثاني لعله بشرف العبودية ومما ينسب للقاضي عياض
ومما زادى شرفا ونها * وكنت باخصى أطا الثريا
دخولى تحت قولك يا عبادى * مؤان صبرت أحمد لي نبيا

(قوله الفقير) أى دائم الاحتياج أو كثيره فعلى الاول يكون صفة مشبهة وعلى الثانى
صيغة بالغة وهذا الوصف مأخوذ من قوله تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله
(قوله الى رحمة به) أى احسانه أو ارادته فهى على الاول صفة فعل وعلى الثانى
صفة ذات ولا يجوز عليه أن يقال اللهم اجعلنا فى مستقر رحمتك لان مستقرها
عليه الذات ولا اجتماع فيها بخلافه على الاول فانه يجوز ذلك لان مستقرها الجنة
والرب له معان خمسة عشر نظمها الشيخ السجاعي بقوله

قريب محيط ملاق ومدير * صرب كثير الخير والمول لانهم
وخالفنا المعبود جابر كسرنا * ومصلحنا وأصاحب الثابت القدم
وجامعنا والسيد احفظ فهذه * معان أتت للسرب فادع عن تنظيم

(قوله المتعالى) أى المنزه عن كل ما لا يجوز عليه تعالى وقال فى شرح حصن الحصين
ويمكن أن يكون بمعنى المنيع وهو الذى يتنوع الوصول اليه ويستحيل الوصول اليه
ويجوز حذف يائه على ما قرئ فى المتواتر وصلا ووقفا اه وهو من أسماءه تعالى
الحسنى (قوله محمد) هو اسم الشيخ وهو بدل أو عطف بيان بناء على ما شتهر من
أن نعت المعرفة اذا تقدم عليها اعرب بحسب العوامل واعربت هى بدلا أو عطف
بيان بخلاف نعت النسكرة فانه اذا تقدم عليها ينصب على الحال ونه رب هى بحسب
العوامل ويصح أن يكون خبر المبتدأ محذوف أو مفعول الفعل محذوف فالجملية
مستأنفة استثنائية لاجتماعها فى جواب سؤال مقدر فكأنه قبل من هذا
العباد الفقير فقال هو محمد أو أعنى محمدا مثلا وقوله ابن صفة الحمد على كل من
أوجه الأعراب الثلاثة وهذه اللفظة ترسم بدون أف بشرط أن تقع بين علمين
مذكرين وان يكون الثانى أبا للاول وان يكون فى وسط سطر أو آخره وقوله
الشافعى اسم والده الشيخ (قوله الفضالى) هو وما بعده وصفان للحمد فالاول
نسبة للبلد المشهورة بجمية فضالة والثانى نسبة الى امام الائمة أبى عبد الله بن ادريس

الفتير الى رحمة به تعالى
محمد بن الشافعى الفضالى
الشافعى

الشافعي (قوله سألني) أي طلب مني من السؤال بمعنى الطلب وهو من الأعلى
للاذني امران كان طلب فعل والافهني وان كان من الأدنى للأعلى فهو دعاء وان
كان من المتساويين فهو التماس قال صاحب السلم
أمر مع استهلاله عكسه دما * وفي التماسي فالتماس وقع
وهذه طريقة المعتزلة ونعني أهل السنة والحق أن الطلب في الامة عام كلها أمر
ان كان طلب فعل والافهني أماده بعض الملتزمات (قوله بعض الاخوان) كسر
الهمزة ويجوز فهمها كإلى التماس جميع أخ أصله أخ وفرده الجمع لأصله كسني
وقتيان وهو جمع قيا سي كاهم وقته في كلام ابن مالك في التسهيل لكن مقتضى
كلامه في الخلاصة وشرح الكافية أنه غير قيا سي والمراد بهم الأصدة كما جعل على
المتبادر فان الكثير في الأخ بمعنى الصديق جمعه على اخوان وفي أخ الولادة جمعه
على اخوة كما فعله بعضهم من المختار ومن غير الكثير قوله تعالى انما المؤمنون
أخوة فلا يرد على ما ذكر نعم هو وارد على ظاهر كلام بعضهم من أن ذلك لازم
لا كثير فقط وأجيب عنه بأن المعنى انما المؤمنون كالأخوة (قوله ان أواف) أن
حرف مصدرى بمعنى انها آت في كون ما بعدها في تأويل مصدر مع موصول أسأل
والتأنيف ضم شيء إلى شيء آخر على وجه الالفة بضم الهمزة كما ضبطه بعضهم (قوله
رسالة) نقل عن شرح المطامع ان الرسالة ما شتمت على مسائل قليلة من فن واحد
والمختصر ما شتمت على مسائل قليلة من فن أو فنون والكتاب ما شتمت على مسائل
قليلة أو كثيرة من فن أو فنون فالرسالة أخصها والكتاب أعمها والمختصر أعم من
الرسالة وأخص من الكتاب فهو أوسطها (قوله في التوحيد) استشكلت
نظائر هذه الظرفية بأن أسماء العلوم كالتوحيد والفقهاء تطلق على القواعد وعلى
المسكنات وعلى الأدراكات بغير أن يكون كل منها من دليل كائن عليه بعضهم
ولامعني لظرفية الالفاظ المخصوصة التي هي مدلول الأسماء الكتب ونحوها في ذلك
وأجيب بأجوبة منها أن في بمعنى اللام والمعنى هنا رسالة مجمعة للتوحيد وعلى هذا
يصح ارادة كل من معانيه الثلاثة لكن بعضها أقرب من بعض ومنها ان في باقية
على حقيقتها ويهدر مضاف أي في دال التوحيد والظرفية حينئذ من ظرفية الخاص
في العام وعليه فالمراد من التوحيد القواعد ولا يصح أن يراد غيرها ولأنه يستغنى
عن هذا المضاف وتكون الظرفية حينئذ من ظرفية الدال في المدلول فان المعاني
قوالب للالفاظ بالنظر للذكاء وأما بالنظر للسامع فيحكم الأمر فيكون الالفاظ
قوالب للمعاني كما سيأتي ارشاء الله تعالى (قوله فأجبت الخ) الفاء عاطفة لجملة
أجبت على جملة سأل وهي لاتعقيب والاجابة يتحمل أن تكون بالوعد وان تكون

قد سألتني بعض الاخوان ان
أواف رسالتي في التوحيد
فأجبتهم الى ذلك

بأشروع في التأليف بقوله اعلم الخ والتعقيب على كل ظاهر لانه في كل شيء يخصه
وقوله الى ذلك أي التأليف المفهوم من أولف (قوله ناحيا نحو العلامة الخ) النحو
يطابق على ما ان ستة نظمها بعضهم في بيت فقال

قصده ومثل جهة مقصدار * قسمه بعض قلله الاختيار

والمناسب هنا أن يكون بمعنى القصد والمعنى فاصدا فاصلة العلامة الخ أي فاصدا قصدا
كقصده في تقرير الخ واتقاء في العلامة لتأكيد المبالغة ما أسلمها فبقداسته بد من
الصيغة لانها من صيغ المبالغة (قوله السنوسي) هو أبو عبدالله محمد بن الولي
الصالح يوسف السنوسي المالكي المتوفى بالتمساني رهو عن أظهر به الدين وتجر
في العلوم كلها وبلغ من الورع والزهد الغاية القصوى وتأليفه كثيرة مشهورة
قل ان يوجد على وجه الارض تأليف يفيد معرفة الله بالبراهين اقامة الحجة في أقرب
زمانه مثل عقائده لاسيما عقيدته الصغرى فانها أحسن مؤلفاته وأجمعها توفي يوم
الاثنين بعد عصر الثامن عشر من جمادى الآخرة سنة خمس وتسعين وثمانمائة
وهجرة ثلاث وستون سنة وفاحر ربح المسك بسبب موته وقبره مشهور في تلمسان يزار
وهو منسوب إلى بني سنوس قبيلة بالمغرب والقول بأنه مدسوب لسنوسة بلدة التي نشأ
فيها أصل له لعدم وجود بلد بالمغرب تسمى بذلك (قوله في تقرير) هو مدسوق
الشيء اذا جعله في قرار والمراد به هنا تبين كيفية الدليل واقامته (قوله البراهين)
جميع برهان وهو ما ترأى من مقدمات يقيمتين بخلاف الدليل فإنه أعم من ذلك
لانه عند المتكلمين يشمل المراكب من المقدمات المدكورتين والمفرد كالعلم فانه
دليل على وجوده تعالى من جهة حدوده على ما سيأتي ولا يخفى أن المراد بالبرهان
هنا ما طاق الدليل لا خصوص ما تقدم كما يعلم من استقصاء كلامه فليأتى أصل (قوله
غير أني الخ) اعط غير مدسوق على الاستثناء من قوله ناحيا نحو الخ فانه رجاء يوهوم
انه سردا لعقائد أو لا ثم ذكر أدلتها جملة وانه ذكر الدليل على الوجه الذي
ذكره السنوسي بأن يكون من غير زيادة بيان وتوضيح ودفعت ذلك بقوله غير أني
الخ (قوله أنيت الخ) فيه انه لم يجز على ذلك في الجميع كما يعلم باستقصاء كلامه
فتنبه (قوله بالدليل الخ) المناسب لقوله في تقرير البراهين أن يقول بالبرهان
بجانب البرهان عليه وقد يقال عبر بذلك إشارة الى ما تقدم من انه ليس المراد
بالبرهان حقيقة بل المراد به مطلق الدليل (قوله بجانب المدلول) أي باصطحابه بحيث
يكون من غير فاصل بينهما والجانب كالجنب والجنبه محور كمشق الانسان وغيره كما
في القاموس وحينئذ يكون في الكلام استعارة بالكناية حيث شبه المدلول بشيء له
جانب تشبهها مضاف الى الخس وحذف اسم المشبه به وأثبت شيئا من لوازمه وهو

ناحيا نحو العلامة الشيخ
السنوسي في تقرير البراهين
غير أني أنيت بالدليل بجانب
المدلول

الجانب (قوله وزدته توضيحا) أي تبينها لك أي توضحها (قوله لعلني الخ)
 على السكلى من قوله أي تبين الخ وقوله وزدته الخ وأخصر من هذا أن تقول علة لقوله غير
 أن الخ (قوله بقصر الخ) أي يحجزه عن أن يتأمل في العبارات الصعبة فأني بالهدل
 بجواب المدلول وزاد في التوضيح ليتوصل هذا الطالب وأمثاله إلى فهم علم التوحيد
 بخزاه الله عنا خيرا (قوله هذا الطالب) كان الاوفق بما سبق أن يقول هذا
 السائل والامر في ذلك سهل لان المعنى واحد (قوله بجاء الخ) أي ففهمت
 وثبتت حال كونهم متلعبين بحمد الله أي بالثناء على الله رسالة الخ (قوله منسدة)
 من أفاد أي حصل الفائدة وهي في اللغة ما حصلته من علم أو مال أو غيره كما جاء
 فاقصصا من اقصر على العلم والمال شرفهما وفي العرف المسجلة المترتبة على
 الفعل من جيب هي ثمرة ونتيجة وخرج من هذه الحقيقة لذيق والغرض والعلة
 الباعثة فان الغاية هي تلك النتيجة من حيث اتم في مآل الفعل والغرض هو هي
 من حيث اتم مطلوبه للفاعل بالاعمال والاعمال الباعثة هي من حيث اتم باعثة
 للفاعل على الاقدام على الفعل فالاربعة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار لا يمكن
 الا ولان اعم من الاخيرين مطابعا لافراد الاولين بما هو في طرف الفعل وليس
 مطلوبها ولا باعثة كسكتز وجد بعد حفر بئر (قوله وتقرر الخ) الجار والمجرور
 متعاقب بقوله بعد مجيدة فالواو في الحقيقة داخلية عليه والتقدير ومجيدة لتقرر
 ما فيها والمراد به التوضيح والتبيين (قوله ما فيها) ما وادعة على المعاني فتكون الظرفية
 من ظرفية المدلول في الدال نظرا الى أن اللفاظ قوالب للمعاني بالنسبة للمعاني
 يفهم منها المعاني وأما بالنسبة للمعاني فالكلام فوالب للالفاظ والمعنى والتوضيح المعاني
 التي فيها الخ (قوله مجيدة) من اجاد واجاد أي بالجيد ضد الردي كما في التاموس
 والمعنى أنت بالتميز على وجه جيد فلو أبدل اللام التي في قوله وادعة فرب الخ بالباء لكان
 أولى (قوله وسميتها) الضمير عائذ على الرسالة باعتبار مدلولها وهو اللفاظ لان
 التحقيق ان أسماء الكتب موضوعة للالفاظ المختصة باعتبار دلالاتها على المعاني
 المختصة وقوله كفاية هي في الاصل مصدر كفي أطلقت على الرضا لما على سبيل
 المبالغة بأن باغ فيها حتى جعلها نفس الكفاية أو على تقدير مضاف أي ذات كفاية
 أو على تأويل المصدر باسم الفاعل أي كفاية هذا كله بقطع النظر عن العلمية اما
 بالنظر لها فلا تأويل أسلاب مجموع قوله كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم
 الكلام علم على هذه الالفاظ المختصة باعتبار دلالاتها على المعاني المختصة
 كما تبين (قوله العوام) هم ما قبل الخواص والمراد بهم من ليس له قدرة على فهم
 العتائب وأدلتها على الوجه الاتي (قوله فيما يجب الخ) أي في المهم منه لانه لم يستغن

وزدته توضيحا لعلني
 هذا الطالب يفهم بحمد
 الله تعالى رسالة مفيدة
 وتقرر ما فيها مجيدة (وسميتها)
 كفاية العوام فيما يجب عليهم

جميعه كالاتفي والجار والمجرور متعلقان بالكفاية والمراد بالوجوب هنا وفي قوله اعلم
انه يجب الوجوب الشرعي لا العقلي وان كان هو المراد في هذا الفن كما سيذكره
لان ذلك امر اعلني لا كلي (قوله من علم الكلام) الا قربان من تبعضية واضافة
علم له كلام من اضافة المسمى الى الاسم وهذا كله بحسب الاصل كما تقدم وانما يسمى
هذا العلم بذلك لان عنوان مباحثه كان قواهم الكلام في كذا وكذا اولان مسألة
الكلام كانت أكثر نزاعا وجدالا ولا يورث قدرة هيلى الكلام في تحقيق
الشرعيات والزام الخصوم ولانه اول ما يجب من العلوم التي لنا تعلم وتعلم بالكلام
فأطلق عليه وهذا الاسم ولم يطلق على غيره تمييزا له ولانه انما يتحقق بالمباحثة
وادارة الكلام من الجانبين بخلاف غيره فانه يتحقق بالتأمل ومطالعة الكتب
ولانه أكثر العلوم نزاعا وخلافا فيشدد افتقاره الى الكلام مع المخالفين والرد عليهم
ولانه اقوة أدلته صار هو الكلام دون ما عداه من العلوم كما يقال للاقوى من
الكلامين هذا هو الكلام ولانه لا يقتضيه على الأدلة القطعية المؤيدة أكثرها بالأدلة
السمعية أشد العلوم تأثيرا في القلب فيسمى بالكلام المشتق من الحكم وهو الجرح
ذكره السعدا في التفتازاني في أول شرح العقائد وجملة ما ذكره من السمكات ثمان
(قوله والله تعالى أسأل) اللفظ الشريف منسوب على التعظيم وهذا هو الأدب
وتقديم اللفظ الشريف في هذا الحصر أسأل الله لا غيره (قوله أن ينفع بها)
أي بأن لا تطرح ولا تهمل بل تطالع وتقرأ وتكتب فيحصل بها النفع العظيم
(قوله وهو حسي) هو اسم مصدر لا حسب بمعنى كفي والمراد منه هنا
اسم افعال وهو حسي بمعنى كافي وقوله ونعم الوكيل فعل وفاعل والمخصوص
بالمدح مخذوف تقديره الله وهو مبتدأ مؤخر وجملة نعم الوكيل خبره أو هو خبر
مبتدأ مخذوف أو مبتدأ خبره مخذوف والتقدير الممدوح الله أو الله الممدوح فعلى
الاول يكون الكلام جملة واحدة بخلافه على الاخيرين فانه جملتان ثانيتين ماضية
استثنائية فانها لو نزلت جواب سؤال مقدر كأنه قيل من الممدوح فقال الله واعلم
ان جملة نعم الوكيل لانشاء المدح وحديثه يلزم عطف الانشاء على الخبر الذي هو جملة
وهو حسي والتحقيق من خلاف فيه كعكسه المنع كما أشار له بعضهم بقوله
وعطفك الانشاء على الاخبار * وعكسه فيه خلاف جاري
قابن الصلاح وابن مالك أبوا * جوازه فيه وبالجل اقتدوا
وجوزنه فرقة قايله * وسيبويه وارضى دليله
والجواب ان جملة هو حسي انشاء بمعنى الكفاية وان نزل عن حفيد السعدا
وقوع الانشاء بالاسمية نادر لانه لم يمنع الجواز كافي جملة الصلاة وان نعم الوكيل

من علم الكلام والله تعالى
أسأل أن ينفع بها وهو حسي
ونعم الوكيل *

عطف على حسبي وهو مفرد لا توصف بجنسية ولا بانشاء ولا يحتاج الى اظهار قول لان
 الانشاء يقع خبرا على الصحيح كما يقتضيه قول ابن مالك في باب النعت * وامعها
 ايقاع ذات الطلب * اذ هو موهومان غير لا يمتنع فيه ذلك اسكن الحال كالنعت كما
 قاله شيخنا في حاشية الاشمري في الاحتراز بالظرف عن الخبر فقط (قوله اعلم)
 المحاط به كل من يتأني منه العلم من يطلع على هذه الرسالة وان كان أسهل الخطاب
 ان يكون لعين والتحقيق ان العلم والمعرفة مترادفان وان اختلفا عما يستعدي العلم
 لمفهولين والمعرفة افعل والمشمور انه لا يجوز نسبته الى الله لاستدعائه سبق الجهل
 فلا يطاق بل الله عارف بخلاف العلم في ذلك اسكن الذي درج عليه شيخ الاسلام
 زكريا في رسالة الحدود كما قاله بعض المحققين انه يجوز ذلك لوروده قال ويمتنع دعوى
 استدعائه سبق الجهل اه فان قيل اذا كان العلم والمعرفة مترادفين فلم عبر بالعلم
 دون اعرف احيب بانه عبر بذلك تأسيا بالكتاب العزيز قال تعالى فاعلم انه لا اله الا
 الله ولذا لم يعبر بكل من ننظ ادرا وافرأ أو اسمع أو اجزم أو اعتقد أو نفهم أو أدرك
 (قوله انه يجب الخ) الضمير للحال والشأن والقاعدة انه يقسره ما بعده فقوله يجب
 الخ تفسيره كما في قوله تعالى قل هو الله أحد الى آخر السورة واعلم انه اختلف في أول
 الواجبات ما هو قبل هو المعرفة وقيل هو النظر الموصول اليها وقيل هو أول جزء من
 النظر وقيل هو التصدد الى النظر أي توجيه القلب اليه تطع العلائق الثمانية له
 كالأكبر والحد واليغرض للعلماء الداعين الى الله تعالى ويسمى ذلك أول هداية
 الله العبد كما قال في شرح الكبرى وكل من هذه الاقوال الثلاثة غير مناف لتقول
 الأول لان من قال بكل منها مراده انه أول الواجبات من الوسائل ومن قال بذلك
 مراده انها أول الواجبات من المقاصد فهذه اقوال أربعة وهي أقرب الاقوال فيه
 وقد أمها بعضهم الى اثني عشر قولاً وانما لم يقيد الوجب بالشرع كما قيد به
 السنوسي في الصغرى حيث قال ويجب على كل مكلف شرعا عدم احتصاص ذلك
 به لان الاحكام كلها ثبتت بالشرع كما هو مذهب الاشاعرة ولهذا لم يقيد به في
 الكبرى وذهبت المعتزلة الى انها ثبتت باعقل بناء على التحسين والتبجيل العقليين
 والشرع جاء مقويا للعقل وذلك لان العقل يتطوع النظر عما جاء به الشرع اما ان
 يكون متصفا بالحسن أو بالقبح والأول له أربع مراتب الاولى ان يكون الماهل بحيث
 يستحق فاعله المدح وتاركة الذم وحيث لا يدرك العقل انه واجب الثمانية ان يكون
 بحيث يستحق فاعله المدح ولا يستحق تاركة الذم وحيث لا يدرك العقل انه مندوب
 لثلاثة ان يكون بعكس ذلك وحيث لا يدرك العقل انه مكرره الرابعة ان يكون
 بحيث لا يستحق كل من فاعله وتاركة مدحا ولا ذما وحيث لا يدرك العقل انه مباح

اعلم انه يجب

وأما الثاني فليس له الامرتبة واحدة وهي ان يكون الفعل انعكس الاولى وحينئذ يدرك العقل أنه حرام هذا هو حاصل ما نقله سم عن السعد في مذهبه ونظاير ما تقرن ان المراد بالحسن ما عدا القبح فيقوله ناول وصفت كل من المفسر وموالمباح وذهب الماتر يدية الى انها ثبتت بالشرع الا وجوب معرفته تعالى فانه بالعقل اسكن لا للتخمين العقلي كما تقول المعتزلة بل لوضوحه فهو مبين له كالرسول كما قاله النسفي في بحر الكلام والحاصل انه اتفق على ان منتهى الاحكام هو الله تعالى لا غيره كما قاله سم الا أن الفرق بين الثلاثة ان الاشاعرة يقولون ان الاحكام ثبتت بالشرع ولولم تدرى رسل لم تثبت لان عقولنا لا تدركها استقلالاً وانما تدركها اتباعاً والمعتزلة يقولون ثبتت بالعقل لانه له قوة على التحسين والتفصيل والرسول جاءت مقوية ومؤكدّة لذلك والماتر يدية يقولون ثبتت بالشرع ما عدا وجوب المعرفة أما هو فهو بالعقل لونه لا التحسين له والحق مذهب الاشاعرة ثم ان الاحكام قسمان أحدهما أحكام فروع وهي لا تثبت الا في حق من بلغته دعوة من أرسل اليه باتفاقهم كما نص عليه سم وثانيها أحكام أصول وقد وقع بينهم خلاف في الاكتفاء في ذلك وبأى رسول تقبل بكتفي فيه بذلك وقواه النووي وعزاه بعضهم للماتر يدية ونظايره أنهم يقولون بان الاحكام كلها ثبتت بالشرع وهو خلاف ما تقدم عنهم من أنه يستثنى منها وجوب المعرفة فانه ثبت بالعقل نعم ان استثنى هنا أيضاً فلا مخالفة وعلى هذا فكل من بلغته دعوة رسول من الرسل ولو آدم كلف بالايمان وان لم يكن مرسلأ اليه من عانده وتكبر عن اتباعه استحق التهذيب وامان لم تبلغه بان شذ في الأطراف البلاد فهو معذور وقيل لا يكتفي فيه بذلك بل يعتبر بكل رسول مع أمته وهذا هو الصحيح فامل الفترة بهم من لم يكونوا في زمن رسول أو لم يرسل اليهم ناجون وان عبدوا والاوتان اعذرهم ويعظمهم الله تعالى منازل من جنات الاختصاص لا من جنات الاجمال لانه لا عمل لهم هذا تحقيق هذه المسئلة فاحفظه ﴿تنبيه﴾ اذا علمت أن أهل الفطرة ناجون على الراجح علمت ان أبو يه صلى الله عليه وسلم ناجيان لمكونهم من أهل الفترة بل هما من أهل الاسلام لا حيايتهما له تعظيما له فآمنا به بعد البعثة ومأ أحسن قول القائل

حبا لله النبي مريد فضل * على فضل وكان به رؤفا
فاحيا أمه وكذا أباه * لايمان به فضلا متيفا
فسلم فالقديم بذاقدير * وان كان الحديث به ضعيفا
وهذا الحديث هو ما روى عن عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل ربه أن يحيي له أبو يه فاحياهما له فآمنا به ثم آماهما قال السهيلي والله قادر على

كل شيء له ان يخص نبيه بما شاء من نفسه وبمن عليه بما شاء من كرامته
وأعل هذا الحديث صحيح عند بعض أهل الحقيقة كما يصرح به قول بعضهم
أيقنت ان ابا النبي وأمه * احياهما الرب الكريم الباري
حتى له شهيداً بصدق رسالته * صدق قلنا كرامة المختار
هذا الحديث هو الذي يقول بضعفه * فهو الضعيف عن الحقيقة عارى

قال بعضهم وقد سئل القاضي أبو بكر بن العربي عن أحد الأئمة المالكية عن رجل
قال ان ابا النبي في النار فأجاب بأنه ملعون لان الله تعالى قال ان الذين يؤذون الله
ورسوله أنهم في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذاباً مهيناً ولا اذى أعظم من أن يقال
ان أبا في النار اه كيف لا وقد روى ابن منبته وغيره عن أبي هريرة قال حانت
سبعة بنت أبي لهب الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان الناس
يقولون انت بذت حطب النار فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مغضب فقال
يا ابا أفيؤذوني في قرابتي ومن أذاني فقد أذى الله وقد ألف الجلال السيوطي
مؤلفات فيما يتعلق بنجاسته ما خافاه الله خيراً وسباني في الخاتمة أن بعضهم ثبت
الايمان بجميع آياته صلى الله عليه وسلم هذا خلاصة ما رأيته الآن فادع على
بالاحسان (قوله على كل مسلم الخ) على كل فرد فرد لان لفظة كل للأفراد
وليس مراده بالجميع بالمسلم والمسلمة التقييد بذلك اذ كل من الكافرو الكافرة
مخاطب بالجميع عليه من الاصول وكنزها من الفروع على المرجح لكن اختار
التعبير بالمسلم والمسلمة لكونهما أسرع للاقتناع وكلامهم بما يوههم ان غير
المكاف مخاطب بذلك وليس كذلك فكان الاولى التعبير بالمكاف كما منع غيره
ليكنه اكمل على وضوح ان غير المكاف لا يتوجه اليه خطاب التكليف لرفع قوله
عنه واعلم ان الجن كفوفون من أصل الخلقة وأما الملائكة فلبسوا مطافين
على التحقيق لانهم يحبون على الطاعة فارسل نبينا صلى الله عليه وسلم لهم
انتم يعرفونهم فقط ونبيل انهم كفوفون من أصل الخلقة كالجن فارسل النبي لهم
ارسلوا تكليفاً (قوله أن يعرف) ان حرف مصدرى فما بعده هاء تأويل مصدر
أى معرفة وحقية ثم الحزم المطابق للواقع عن دليل والمراد بالواقع ما علمه الله تعالى
أوما في اللوح المحفوظ فال قيل الحزم معناه الادراك ولا معنى لمطابقة لذلك
أجيب بيان المعنى الحزم المطابق متعلقه وهو مسبة لما في علم الله وأما في اللوح
المحفوظ وخرج عن ذلك الظن وهو ادراك أحد المتقابلين براحية والوهم وهو
ادراك أحدهما بمرجوحية واشتراك وهو ادراك كل منهما على السواء وخرج
بالمطابق غيره فانه سمي به لانه كبحزم النصارى بالتأليف وبما بعده ما لم

على كل مسلم ومسلمة أن يعرف

يكن عن دليل وهذا يقتضي ان الجزم الثاني عن ضرورة لا يسمى معرفة بل يسمى
 علما فقط فيكون أعم منها وبذلك قال السنوسي في بعض كتبه والتحقق انهما
 مترادفان كما فيكون كل منهما ضروريا كادراك ان الواحد نصف الاثنين
 ونظر با كادراك وجود الله تعالى وحيث قد عرفت غير جاف وأجوب بثلاثة
 اجوبة أولها أنهم انما قيدوا بالدليل نظرا لخصوص المقام اذ معرفة صفاته تعالى
 وصفاته رسله لا تحصل الا عن دليل فلا ينافي ان المعرفة قد تكون عن ضرورة ثانيها
 ان في الكلام حذف أو مع ما عطف اي أو عن ضرورة ثالثها ما أجاب به السكتاني من
 ان المراد بالدليل المرشد الذي لا يحتمل النقيض بوجه فيتناول الضرورة وابرهان
 (قوله تنسبين) هذا بناء على القول بنبوت الاحوال الذي جرى عليه السنوسي في
 الصغرى والحق خلافه كما يأتى وانما جرى عليه هنا تنبيه على أن في الاحوال خلافا
 كذا أجيب عن تنسب السنوسي في الصغرى وفيه انه كان يمكن التنبيه على ذلك مع
 الجرى على التحقيق (قوله عقيدة) أى معتقده ففعلية بمعنى معتقده (قوله وكل عقيدة
 الخ) هذا مستغنى عنه بقوله أن يعرف خمسين عقيدة اذ حقيقة المعرفة كما كان عن
 دليل كما تقدم الا أن يقال أنى به للتوضيح كرا قبل وهو ممنوع لانه أشار بذلك الى انه
 لا يكتفى من الشخص التقليدي في الدليل كأن يستدل على ان العالم له مانع بالحدوث
 مقاد التغيير في كونه دليلا بل لا بد أن يعرف الدليل أيضا كالدلول ثم ظهر انه اذا
 كان مقادا في الدليل كان مقادا في المدلول لان جزمه بالمدلول اذ ذلك ليس ناشئا
 عن الدليل وحيث قد عرفت قوله وكل عقيدة الخ مستغنى عنه بما قبله لان معرفة المدلول
 تستلزم معرفة المدليل لا يمكن بعد ذلك عن ذكره مع ذلك بأنه أتى به توطئة لذكر الخلاف
 بين الجمهور وغيرهم في الاكتفاء بالدليل الاجمالى (قوله دليلا اجماليا الخ) اعلم
 ان الدليل الاجمالى هو المجوز عن بيان وجه دلالة على الوجه المطلوب أو عن دفع
 ما ورد عليه من الشبه وأما التفصيل فهو بخلاف ذلك أى فهو لمقدور على بيان وجه
 دلالة أو على دفع ما ورد عليه من الشبه والمراد بالشبه ما يشتمل الاعتراضات
 لخصوص ما سبق على وجه الدليل وليس بدليل وتوضيح ذلك ان أهل السنة
 استدلوا على وجوده تعالى بهذا العالم من جهة حدوثه على ما سياتى في ذلك من
 الخلاف واستدلوا على حدوث أعراض العالم بمشاهدة التغيير وعلى حدوث
 أجرامه بملازمتها للأعراض الحادثة وقالوا في تقرير هذا الدليل الاجرام ملازمة
 للأعراض الحادثة وكل ما لازم الحادث حادث فلا جرام حادثة وقالت الحادة
 اعتراضا على صغرى هذا الدليل لانهم أن هذه الاجرام ملازمة للأعراض بل قد
 تنفك عنها وعلى كبراه لانهم أن كل ما لازم الحادث حادث لان محل ذلك دا كانت

خمس عقيدة وكل عقيدة
 يجب عليه أن يعرفها دليلا
 اجماليا

الحوادث لها أول ونحن نقول لا أول لها بل ما من حادث الا قبله حادث وهكذا
 وسأتي رد ذلك في تقرير المطالب السبعة أين شاء الله تعالى فتنبه (قوله أو تفصيليا)
 أتى بأواقي هي لأحد الشئين إشارة إلى ان الواجب أحدهما لا خصوص التفصيلي
 فإذا عرف الاجمالي فقد أتى بالواجب العملي فلا يجب عليه التفصيلي حينئذ وجوباً
 عدياً على هذه الطريقة ~~فهل يجوز~~ في هذه الحالة واجبا على سبيل الكفاية
 أو مندوباً قولان كما يؤخذ من البيهقي تأمله (قوله قال بعضهم يشترط الخ)
 هذا مقابل لما قبله لان الواجب على هذا خصوص الدليل التفصيلي بخلافه على
 ما قبله كما علمت ومقتضاه ان هذا البعض يقول بوجوب ذلك على كل أحد وجوب
 الاصول ليكون الايمان متوقفا عليه ونسب ذلك لابي اسحق الاسفرائيني بالدليل
 التفصيلي على هذا واجب على الاعيان وجوباً أصولياً بمعنى انه ان لم يعرف المكلف
 لم يكن مؤمناً وهذا فيه افراط وخرج شديد كما قاله صلاح الدين العلائي ونقله عنه
 الحافظ ابن حجر وكانص عليه الغزالي حيث قال أسرفت طائفة فكفروا عوام
 المسلمين وزعموا ان من لم يعرف العقائد بالادلة التي حرروها فهو كافر فصارحة
 الله الواسعة وجعلوا الجنة مختصة بطائفة يسيرة من المكلفين اهـ وهذا الذي
 في البيهقي ان الدليل التفصيلي لا يتوقف عليه الايمان حتى عندهم قال بوجوبه
 على الاعيان على هذا فوجوبه من قبيل وجوب القرآن ومعنى ان المكلف يصح
 بتركه لا بمعنى ان ايمانه متوقف عليه فتحصل ان في الدليل التفصيلي ثلاثة احوال
 الاول انه واجب على الكفاية الثاني انه مندوب ومحمل هذين بعد معرفة الاجمالي
 كما يؤخذ مما مر الثالث انه واجب على الاعيان لكن لا يتوقف الايمان عليه
 على ما مر (قوله لكن الخ) لما كان بمثابة وهم اجماعهم ووافقوا من قال
 بشرائط التفصيلي ولم يقولوا بالاول وهو الاكفاء باحد الدليلين استدرك بانه
 لكن الخ الا انه كان الاول في الاستدراك ان يقول لكن الجمعه ورعى الاول
 كما هو ظاهر والمراد بالجمعه هو معظم علماء الكلام كما هو واضح (قوله على اهـ)
 أي الحال والشأن وهو مفسر بما بعده كما مر (قوله لكل الخ) الجار والمجرور
 متعلق بيكفي ويحتمل ان يكون متعلقاً بالدليل وعليه فاللام بمعنى على (قوله والدليل
 التفصيلي الخ) غرضه هذه العبارة توضيح كل من الدليل التفصيلي والاجمالي نبين
 الاول بقوله والدليل الخ والثاني بقوله وما اذا لم يجبه الخ (قوله مثاله) المثال جزئي
 يذكر لا يوضح كليه فالسككي هو الدليل التفصيلي وما ذكره جزئي منه اي فرد من
 افراد (قوله اذا قيل الخ) أي وقت قول العائل ما الدليل الخ وهو ظرف معدوم قوله
 ان يقال الخ (قوله ما الدليل) نائب ماضٍ للفعل قبله (قوله تعالى) أي تنزه عن كل ما لا

أو تفصيليا قال بعضهم يشترط
 أن يعرف الدليل التفصيلي
 لكن الجمعه ورعى اهـ
 يكفي الدليل الاجمالي لكل
 عدياً من هذه الخمسين
 والدليل التفصيلي مثاله دا
 قيل ما الدليل على وجوده
 تعالى

يأتي بجلال كبريائه وافي بذلك لان الاول العبد ذكر ما يدعي على تنزيهه ولا يفتي
 ذكره عز وجل (قوله أن يقال الخ) أي متعلق ان يقال الخ لان الدليل هو نفس
 هذه المخلوقات لان نفس القول (قوله هذه المخلوقات) نائب فاعل الفعل قبله والاصل
 ان يقول المسؤل هذه الخ (قوله فيقول الخ) ليس من تنمة التمثيل وانما أتى به
 ليقرب عليه قوله فيجيبه (قوله من جهة امكانها) أي من جهة هي امكانها فلاضافة
 للبيان والامكان ان يكون الشيء بحيث تستوي نسبة الوجود والعبد م اليه (قوله
 او من جهة الخ) الاضافة فيه كالاشارة فيما قبله وعدل عن قول غيره او من جهة
 حيدوثها مع مساوئه لما ذكره للتوضيح وكان الاولى أن يزيد او من جهة ما معا
 واذا شئت شطر او شرط ليكون السؤال شاملا لجميع الاقوال الآتية واجب عن
 ذلك بان او مانعة مخلوق تجاوز الجميع واستحسنه الشيخ حين عرضه عليه (قوله فيجيبه)
 أي ان يقول له دلت عليه من جهة امكانها او بين وجه ذلك كما يقول هذه المخلوقات
 ممكنة وكل ممكن لا بد له من موجود هذا ان اختار ان جهة الدلالة الامكان والابان
 اختار ان جهة الواحد عدم فيقول هذه المخلوقات موجودة بعد عدم وكل
 موجود بعد عدم لا بد له من موجود هذه المخلوقات لا بد لها من موجودا واختار
 ان جهة ما معا على ان الثاني شرط او شرط فيقول هذه المخلوقات ممكنة حادثة
 وكل من كان كذلك لا بد له من موجود فهذه المخلوقات لا بد لها من موجود والحاصل
 انه اختلف المتكلمون في جهة الدلالة على أقوال أربعة فقال بالاول ناسر المدين
 البيضاء وجماعة وقال بالثاني اكثرهم وقال بعضهم بالثالث وبعض آخر بالاربع
 واستدل كل على ما قاله بما لا يناسب ذكره هنا والحق كما قاله في شرح المسكبري
 ان كلام من هذه الاربعة موصل للطالب ثم ان المراد من قوله فيجيبه ان يكون فيه
 قدرة على اجابته لانه يجيبه بالفعل كما قد يشوهم ولا بد ايضا من ان يكون فيه قدرة
 على دفع الشبهة التي ترد على ذلك الدليل لما مر من أن الدليل التفصيلي هو المفذور
 على بيان وجه دلالة ودفع ما يرد عليه من الشبهة (قوله أما اذا لم يتبع الخ) أي لم يقدر
 على اجابته وكذا اذا لم يقدر على دفع ما يرد عليه من الشبهة كما يؤخذ مما مر (قوله
 بل) هي هنا لانتقال فقط لا لا لاطال فتأمل (قوله قال له الخ) أي قال له ذلك
 حوايا السؤال الاول أعني قول السائل ما الدليل على وجوده تعالى وكان الظاهر ان
 يقول وأما اذا لم يجيبه باللم يعرف من جهة الخ (قوله فيقال الخ) جواب أما (قوله له)
 أي لقوله هذه المخلوقات أي المتعلقة بكلام (قوله دليل اجمالي) ويقال له ايضا
 دليل جملي (قوله وهو كاف) فيه ان هذا مكرر مع قوله لكن الجمهور الخ الا أن يقال
 لما ذكره اقولا على وجه الاسه راء أراد أن يذكره تابعا لانتقاله لا لزيادته

أن يقال هذه المخلوقات
 فيقول له السائل المخلوقات
 دالة على وجود الله تعالى
 من جهة امكانها أو من
 جهة وجودها بعد عدم
 فيجيبه وأما اذا لم يجيبه بل
 قال له هذه المخلوقات فقط
 ولم يعرف من جهة امكانها
 أو وجودها بعد عدم فيقال
 له دليل اجمالي وهو كاف
 هذه الجهة هو

التوضيح (قوله واما التقليد الخ) هذا بعض مفهوم المعرفة وبقى الظن والشك
والوهم والجزم الذي لم يطابق الواقع وحكمها أن المنتصف بها كافر جامعاً لثبوت
في الزمان والحاصل أن الأمور مستمرة لأن الشخص امان يحذف نفسه الجزم بذلك
الحكم أو غيره والاطل الماعن دليل و يسمى معرفة أولاً و يسمى اعتقاداً وهو اما
صحيح و يسمى تقليداً أو فاسد و يسمى جهلاً و يسمى كبراً والثاني امان أن يكسر راجحاً
و يسمى لهذا وجه محوحي و يسمى به ما أو مجداً و يسمى شكاً أو فاسداً كل
من الجزم وغيره ثلاثة كذا يؤخذ من شرح الكفرى (قوله وهو أن يعرف الخ) كذا
في بعض النسخ وعليه مفاده بالمعرفة مطلق الجزم تجوزاً ليس المراد بها حجة
لثباته حينئذ لما بعده وفي بعض آخرا يحفظ وهو أولى والحفظ وسول نفس
الشخص الى تمام المعنى بشرط أن يكون بحيث لو نسيه وأراد حضوره لوجده
والاعتقاد فان لم يصل الى تمام المعنى فهو كماله السعد عن الامام بهذا التعريف
للتقليد المراد في هذا الفن وأما تعريفه من حيث هو فان يتبع غيرك في قوله
أو اعتقاده دوراً تعرف دليله فيسهل التقليد في الفروع والتابع الاضطرار للشهود
ونحو ذلك واعترض هذا التعريف باعتراين الاول انه غير جامع لعدم شموله
اتباع الغير في فعله أو تقريره والثاني ان الاعتقاد خفي فلا يمكن الاتباع فيه وأجيب
عن الاول بأن المراد بالقول ما يعبر كلام من الفعل والتقرير اما تقليداً كما قاله السعد
او لانه يطلق على الرأى الطلاقاً ناعاً ورأى الغير مذهبه قولاً او غيره وعلى هذا
فالعطف فيه من عطف الخاص على العام وعن الثاني بأن محل عدم امكان الاتباع
فيه اذا لم يدل عليه دليل ولا فيمكن فاذا قل قائل لا اله الا الله فلا ولقد تم من حيث
ان مدلوله معتقد فهذا التقليد في الاعتقاد و يؤخذ من التعريف حيث قيل فيه ان
يتبع غيرك وقوله الخ ان اتباع الغير فيما علم من الدين ضرورة لا يعتد به اذا
لا يختص به الغير وهو كذلك كما نبه عليه شيخ الاسلام زكريا قال البيهقي وفيه بحث
اه قال شيخنا لا يعمل وجهه ان اضافة كل من القول والاعتقاد للغير لا تقتضي
اختصاصه به حتى يؤخذ منه بل تقتضي كونه منسوباً اليه نسبة ما وحينئذ لا اتباع
في ذلك يسمى تقليداً (قوله العقائد الخمسة) احتزجها عن الاحكام الفرعية
ما ان التقديس فيها كاف اتفاقاً لانها طينة لا يقينية اذ يحتمل ان لا تكون مطابقة للواقع
ما قلنا اذا كان يحتمل فيها ذلك كيف يسوغ اتباع المجتهدين فيها مع ان الخطأ لا يبيع
قلت اجيب بأن محل كون الخطأ لا يبيع اذا قطع بانه خطأ وما احتذ به المجتهدين من
تلك الاجكام ليس كذلك وهو محتمل (قوله فاحذف العلماء الخ) اعلم ان الاختلاف
في التقليد مبني على اخذ لا فهم في المطر وحاصله انه قيل انه واجب وجوب الغير وع

وأما التقليد وهو ان يعرف
العقائد الخمسة من لم يعرف
له دليل لا اجاباً او تقليداً
فاختلاف العلماء فيه فقال
بعضهم

أي يعصى المكاف بتركه وان لم يكن فيه أهلية له قبل يلزم عليه التكليف بما لا يطاق
وهو غير جائز وودباً نالنا سلم عدم جواز بل هو جائز عند أهل السنة نعم يلزم أنه
واقع مع أهل السنة على أنه غير واقع وان كان جائزاً وقيل أنه واجب وجوب
الافروع أيضاً ان كان فيه أهلية له وقيل واجب وموجب الأصول أي بحيث لو تركه
المكاف كفر وقيل أنه ليس بواجب أصلاً بل هو شرط للسكال فقط من قال بالاول
قال ان التقليد كاف في الايمان لكن مع العصيان مطلقاً ومن قال بالثاني قال انه
كاف في ذلك لكن مع العصيان ان كان فيه أهلية له لا يظروا الا لعصيان وهذا هو
الصحيح ومن قال بالثالث قال انه غير كاف في ذلك فالتصديق كاف وهو عليه اقتصر الشج
فما بعده ومن قال بالاربع قال انه كاف من غير عصيان مطلقاً هذا ودم بعضهم علم
الكلام وقال بحرمة التطرّف وهو في غاية من الخوف بل لا يشك عاقل في فساد
قال البيهقي ونسب بهي السنوسي في شرح الوسطى هذا القول الى بعض المبتدعة
حيث قال وما ينبغي من بعض المبتدعة كالحشوية وغيرهم من ان النظر في علم
التوحيد حرام فلا يخفى فساد هذه الادلة معقدة كالأكل عاقلاً اذهو ومصادم للكتاب
والسنة واجماع المسلمين الذين يعتمدون اماماً يخطون به من ان الله به رضى الله
عنهم لم يتكلموا فيه فكذبوا افتراءً واطال في رده وقد قيل لآخى ابي الطيب
ان قومنا يذمون علم الكلام فاشد

لا يكتفي بالتقليد والمقلد كافر

عاب الكلام أناس لا خلاف لهم * وما عليه اذا علموه من ضرر
فما شمس الضحى في الانقطة العلة * ان لا يرى ضوأها من ايس ذابصر
ويحل ذلك كله ان ابقى على طاهره فان حمل على ان مرادهم ولا علم الكلام المخلوط
والحشوة بالفسفة فليس به فاسد بل صحيح وعلى هذا يحمل ما نقل عن امامنا الشافعي
رضي الله تعالى عنه من قوله لا ياتي العبد به بكل ذنب ما عدا الشرك احسن من
ان يلقاه بعلم الكلام اهـ (قوله لا يكتفي بالتقليد) أي في الايمان بناء على ان النظر
واجب وجوب الاصول كما مر وقد اسنشكل هذا القول بأنه يلزم عليه آكفيرا كثر
عوام المؤمنين وذلك مما قدح فيما علم من ان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أكثر
الانبياء اتباعاً علماً ورداً ان الله المشرقة ثلثاً أهل الجنة واجاب السنوسي عن ذلك
في شرح الصغرى بأن المراد بالدليل الذي تحب معرفته على جميع المكلفين هو الدليل
الجامع ولا شك انه غير به مدحه وله اعظم الامة فيما قبل آخر الزمان فلا يشترط
معرفة النظر على طريق المتكلمين من تحرير الادلة وترتيبها ودفع الشبهة الواردة
عليها بل ولا القدرة على التعبير بما حصل في القلب من الدليل الحادى كبره مقدم
أبهمهم بوجوب الدليل التعصبي وجوب الاصول على ما فيه (قراوا ان لا كافر)

أى غيرناج في الآخرة فلا يتأني أنه يعلم معاملة المسلمين في الدنيا ادلائاً قائلاً بأنه
يعامل معاملة الكفار فيم أفاضل في أنه مؤمن أو كافر بالنسبة للآخرة وأما بالنسبة
للدنيا فتجربى عليه أحكام الإيمان اتفاقاً كما نص عليه البوسى ونقل بعض المحققين
عن يحيى الشاوى أن هذا الخلاف الذى في المقلد يعكس الخلاف الذى في المعتزلة
أنهم كفار أو مؤمنون عمداً فإنه بالنظر لحال الدنيا أى هل تجرى عليهم أحكام
الكفار في الدنيا أم أحكام المؤمنين وأما في الآخرة فلا خلاف أنهم يتحدون في النار
أه وفيه من البعد ما لا يخفى (قوله وذهب إليه ابن العربي والسنوسى) أى ذهبوا
إلى قول بعضهم بعدم كفاية التقليد وإن المقلد ككفار ما ابن العربي في عبارة
مصرحة بذلك ونصها ولا يصح أن يقال سبحانه وتعالى يعلم بالتقليد كما قالت جماعة
من المتبدعة فإنه ليس قول واحد من المقلدين أولى بالاتباع من قول غيره مع كون
أقوالهم متضادة ومختلفة الخ وأما السنوسى فقد جرى عليه في الكبرى ونسبه إلى
الجمهور وحتى أنه نقل حكمية الإجماع عليه وجرى عليه أيضاً في شرح الصغرى
ونقل فيه عبارة ابن العربي واستحسنها وابن العربي هذا هو الامام أبو بكر الفقيه
بخلاف يحيى الدين بن العربي الصولى وقد يفرق بينهما فيقال في الأول ابن العربي
بال وفى الثاني ابن عربى بدونه (قوله وأطال فى شرح الكبرى الخ) حاصل ما أطال
به فيه مع زيادة توضيح أن من قال بكفاية التقليد احتج بأمر أحدها أن العهبة
رضى الله عنهم ما توأمو لم يعرفوا الجوهر والعرض ثانياً ما نقل عن بعض السلف من
أنه قال عليكم بدين المجاز وعمر بن عبد العزيز أنه قال لرجل سأله عن الأهواء
عليك بدين الصبي الذى في الكتاب ودين الاعرابى ودع ما سواه وحكى عن الفخرانه
قال عند موته اللهم إيمان المجاز ثالثها أن بعض المقلدين قد يكون أقوى اعتقاداً
من نظري في علم الكلام ولا يخفى فساد ما تمسك به على ككل موقف أما الأول فتعجب
أن يذكر مثله من له أدنى تمييز ذليل لا على الاكتفاء بالتقليد إذ لفظ جوهر مثلاً من
الانفاظ المصطلح عليها ولا مدخل لها فى شئ من أدلة العقائد حتى يلزم من الجهل
بها الجهل بالأدلة نعم لو ثبت أن العهبة ما توأمو لم يعرفوا الله بل قلدوا وأعرضوا
عن النظر لكان ذلك دليلاً على مدعى هذا القائل وثبت هذا عنهم بما ياباه
كل مؤمن لا سيما مع وقوع الخ على النظر في أزيد من ستمائة موضع في القرآن
العظيم واتمهده قطع أن أكابر علماءنا لم يحصل لهم من العلم بالدين ما حصل لادنى أمة
من أمم العهبة أو صبي مميز من صبيانهم وكذلك التابعون وتابعوهم باحسان وأما
التباني فكذلك إذا المراد الأمر بالتقسط بما أجمع عليه السلف الصالح حتى وصل
إلى عن ليس أهلاً للنظر كالمجاز والصبيان وأهل البدو وسبب انتباههم بالدين

وذهب إليه ابن العربي
والسنوسى وأطال في شرح
الكبرى في الرد على من
يقول بكفاية التقليد

حيث كانوا يعلمونه للاهل والولد والعبد والامة امتثالاً لقوله تعالى يا أيها الذين
 آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا الآية وهذا هو مراد عمر بن عبد العزيز بما قاله
 جوا بالسائل عن الاهواء فكانه قال عليك بما كان عليه السلف واجمعوا عليه
 ودع ما ناقض ذلك مما أحدثته المبتدعة ولهذا اختار الفخر الدعاة في موطن الموت
 فهو دعاء بصفاء المعرفة والحفظ عما يكثرها كما هو شأن عزرائيل تلك الازمنة هذا
 مراده والله أعلم وأما حمله على طلب التقليد فغير صحيح لانه حينئذ يكون دعاء سبب
 المعرفة والانتقال الى ما هو أدنى والدعاء بمثل هذا الايرضاه عاقل ولولسنا انه أراد
 العجائز المقادرات لوجب أن يحمل دعاؤه على طلب لازم اعتقادهن وهو عدم
 خطور التسميات بالبال ايكون منضمه الى كمال معرفته هوته كون اذ ذلك صافية
 من كل مكدر وبهذا يظهر أن هذا الذي اغتر به هذا القائل في الحقيقة حجة عليه
 لاله واما الثالث فهو مما لا يدخل تحت فهم عاقل فكيف يدعي رجحانه نعم قد
 يحصل من المعارف ما لا يمكن التوصل اليه بالنظر لبعض من لم ينظر من أولياء الله
 تعالى وليس هذا هو محل النزاع لانه في المقادير هذا ليس مقلدا بل هو كالناظر او
 أعلى هذا والمختار الاكتفاء بالتقليد في الايمان لكن مع العصيان ان قدر على النظر
 والا فلا عصيان وتقدم أن هذا هو الصحيح وقد طال ابن حجر الكلام في هذه المسئلة
 وجلب أنصلا كثيرة دالة على الاكتفاء بالتقليد وعلى ان السنوسي شدد في هذه
 المسئلة وأبعد (قوله لكن نقل الخ) استدراكه على ما قبله بما يهاجمه ان السنوسي
 استمر على ما قال به من عدم الاكتفاء بالتقليد وبقي بهذا النقل ما قاله بعض
 المحققين من أن السنوسي صرح في بعض كتبه بالاكتفاء بالتقليد وشنع فيه على
 من قال بعدم الاكتفاء به وفي كلام البيهقي في رجوعه وعدمه احتمالا وذللك
 ان السنوسي نسب عدم الاكتفاء بالتقليد في شرحي الكبرى والصغرى الى الجمهور
 ونسب الاكتفاء به في شرح المقدمات اليهم ايضا قال البيهقي فيجتمعا انه اراد بالجمهور
 في الاول جمهور المتكلمين وارانهم في الثاني غيرهم وهو الذي كنا نتلقاه عن
 بعض اشياخنا ويحتمل انه قدر جمعهما ذكره في الاول اذ هو تشديد عظيم (قوله
 عن ذلك) أي عن القول بعدم الاكتفاء بالتقليد (قوله وقال بكفاية التقليد)
 أي في الايمان مع العصيان ان كان فيه اهلية النظر ومع عدمه ان لم يكن فيه
 الاهلية كما هو الصحيح (قوله لكن الخ) استدراكه على الاستدراك قبله وغرضه به
 التنبيه على انه لم يطلع في كتب السنوسي على هذا المنقول لكن كان مقتضى
 الظاهر ان يأتي هذا لا على وجه الاستدراك فتأمل (قوله لم يرفى كتبه الخ) هذا
 لا ينافي ما تقدم عن بعض المحققين لان المعنى لم يرفى كتبه التي رأيناها وهذا لا يقتضي

لكن نقل ان السنوسي
 وجع عن ذلك وقال بكفاية
 التقليد لكن لم يرفى كتبه

ان السنوسي لم يصرح بذلك في جميع كتبه بل في التي اطلع عليها الشيخ فقط ويمكن انه
صرح به في الكتب التي لم يطلع عليها الشيخ كما قاله ذلك البعض (قوله بعدم كفاية)
أي التقليد (قوله مقدمة) اعلم انها في الاصل صفة بالاتزان اما مأخوذة من قدم
اللازم الذي هو بمعنى تقسّم فتكون بـ كسر الدال لا غير بمعنى متقدمة أو من
قدم المتعدي فتكون بكسر الدال ونحوها الاول على معنى انها مقدمة الغير والثاني
على معنى انها مستحقة أن يقدمها الغير لكن ذكر ابن عبد الحق أن الفتح قابل ثم
نقلت عن الوصفية الى الاسمية واختلف فقيل نقلت لاطانة المقدمة من الجديش
ثم نقلت من ذلك الى أول كل شيء ويعين المراد بالاضافة فيقال مقدمة كل او قيل
نقلت الى أول كل شيء من أول الامر وبتعين المراد أيضا بالاضافة فيقال مقدمة
العلم ومقدمة الكتاب مثلا والاولى عبارة عن معان مخصوصة يتوقف عليها أصل
الشروط في المقصود وأما له وهي المبادئ العشرة المشهورة والثانية عبارة عن
الفاظ مخصوصة قدمت امام المقصود لارتباطها بها وانتفاعها فيه فالنسبة بين
ذات المقدمة وبين التباين لان احدهما اسم لمعان والآخرى لافاظ وأما بين ذات
مقدمة العلم ومدلول ذات مقدمة الكتاب فالعلم موصوف بالخصوص الوجهي مجتمع معان
فيما لو ذكر المؤلف امام مقصوده ألفاظ مخصوصة دالة على المعاني المتقدمة وتنفرد
ذات مقدمة العلم فيما لو ذكر تلك الالفاظ آخر أو وسطا وينفرد مدلول ذات
مقدمة الكتاب فيما لو ذكر امام مقصوده ألفاظ مخصوصة دالة على معان
مخصوصة غير تلك المعاني وكذا في النسبة بين دال ذات مقدمة العلم وذات مقدمة
الكتاب وتقرر بذلك واضح مما تقدم هذا حاصل ما اشتهر وبحث فيه بأن فيه تحكما
حيث جعلت مقدمة العلم اسمها للمعاني ومقدمة الكتاب اسمها للفاظ ويجازي عن
ذلك بأنه لا شككم لانه مجرد اصطلاح اهم ولا مشاحة فيه على انه قد يقال لما كان
العلم اسمها لمعان ناسب أن يجعل مقدمة اسمها لمعان ولما كان الكتاب اسمها
لألفاظ ناسب أن يجعل مقدمة اسمها للفاظ وظاهر أن مقدمة العلم ليست
مرادة هنا وانما المراد مقدمة الكتاب فليتأمل (قوله فهم العقائد) أي فهم
أن بعضها واجب وان بعضها مستحيل وان بعضها جائز (قوله يتوقف على أمور)
أي على فهم أمور كما هو صرح به في بعض النسخ بمعنى ان فهم أن بعض العقائد
الآتية واجب يتوقف على فهم الواجب وفهم أن بعضها مستحيل يتوقف على فهم
المستحيل وفهم أن بعضها جائز يتوقف على فهم الجائز ووجه التوقف ظاهر لا يخفى
(قوله الواجب الخ) بدل من ثلاثة ويسمى ذلك ونحوه بدل مفصل من مجمل وقدم

الا القول بعدم كفايته
مقدمة اعلم أن فهم العقائد
الحمسين الآتية يتوقف على
أمور ثلاثة الواجب

الواجب لشر فهو أعقبه بالمستحيل لأنه قد هو الضد أقرب الاشياء خطورا وبالآل
عند كونه وأخر الجائز لأنه لم يبق له الأمر بنية التأخير (قوله والمستحيل) قبل
السبين والتأني فيه للطلب بمعنى أنه طلب من المكلف أن يحصله أي يعتقد أنه محال
وضعف بأن هذا اسم لغير الشر بل يقطع التطهر عن المطالب وهذا هو من منظور
للطلب في هذه التسمية وليس كذلك واختار بعضهم أنفسهم المطالبة فهو مأخوذ
من استحالة مطاوع أحال يصل أحسنه فاستحال قال الميوسى بعد نقل ذلك من
بعض مشايخه قلب هو الظاهر اه ونظر فيه بأن المطاوعة توهم أن هذا وصف
لحرأ بتأثير الغير وليس كذلك ولا يمكن أن يكونا للصيرورة لأنها تقتضى أنه لم
يكن محالاً ثم صار وليس كذلك أيضاً واستظهر بعض الحققة في أنهم إن ادان وفيه
بعد لا يخفى (قوله والجائز) هو والممكن بمعنى فهم مترادفان (قوله فالواجب
الح) الفاء هنا ليست للتفريق بل للافصاح عن الشرط المقدر فهي ماملة لصفة
فكانه قال إذا أردت بيان كل من هذه الامور الثلاثة فالواجب الجواب علم أن
الواجب ثلاثة أقسام ذاتي مطلق وذاتي مقدر وعرضي فالاول كذا قال الله سبحانه
لأنه واجب لذاته بمعنى أن وجوده ليس بالنظر لغيره ووجوده غير مقيد بشئ والثاني
كالتهير للجرم سمي بذلك لأنه واجب لذاته بالمعنى المذكور ووجوده مقيد بدوام
الجرم والثالث كوجودنا في وقت علم الله وجودنا فيه سمي بذلك لأن وجوده ليس
لذاته بل بالنظر لتعلق علم الله به وبأنى مشي هذه الاقسام في المستحيل فيما يظهر
فالمستحيل الذاتي المطلق كالشر يك والذاتي المقيد كعدم شئ بالجرم والعرضي
كوجودنا في وقت علم الله عدمنا فيه (قوله هو الذي) أي هو الامر الذي أعم من أن
يكون ذاتاً أو صفة أو نسبة كذا قال الله تعالى وصفاته وثبوت كل صفة من تلك
الصفات له تعالى وأما أدراك تلك النسبة فليس بواجب بل هو جائز (قوله لا يتصور)
اما ضم الياء مبنياً للم يسم فاعله بمعنى لا يدرك أو يفهمها مبنياً للفاعل بمعنى لا يمكن
لكن الاول انسب بكلام الشيخ بعدوا عترض بأن الواجب قد يتصوره ما اذا لعقل
قد يتصور المحال وأجيب بأنه أطلق التصور وأراد الله صدق وأشار لهذا بقوله
أي لا يصدق الخ والمراد به هنا الاذعان كما قاله الشيخ لا التصديق المنطقي والام يندفع
الاعتراض فتأمل (قوله في العقل) يحتمل أن آل فيه لاهدو المعهود الفرد الكامل
ويحتمل أنها للاسئغراق وعليه فيكون المراد كل عقل اسكن بقطع النظر عن
العلاق التي تنبع من ذلك كالتشبه وحقيقة فلا ير أن بعض العقول يتصور فيه عدم
بعض الواجبات كعقل المعتزلة فانه يتصور عدم القدرة ويصورها من صفات
العاني وكذا يقال فيما بعد هذا وكان الاولى أن لا ير بط تعريف كل من الواجب

والمستحيل والجائز *
فالواجب هو الذي لا يتصور
في العقل عدمه

والمتخيل والجائز بالعقل لان التسمية بكل منها ثابتة وجد عقل اولاً وذلك كان
يقول الواجب لا يقبل الاقسام المتخيل مالا يقبل الثبوت والجائز ما يقبلها
وقد وقع اهم في حصة العقل تعاريف كثيرة احسنها انه نور وحق تترك به
النفس العلوم الضرورية بنظرية وتبينته الى الروح من نسبة اشياء لا يشبه
واستفيد من هذا التعريف ان المترك هو النفس والعقل انما هو آلة في الادراك
ومنه في ذلك غير من بقية القوى ولذا قال سم في الآيات اتفق المحققون على أن
المترك للكميات والخزنيات هو النفس الناطقة وان نسبة الادراك الى قواها
كنسبة القطع الى السكن اه وهذا كله ظهر أن في هنا سببية والمعنى هو الذي
لا يكون العقل سبباً وآلة لتصدق النفس بعده (قوله أى لا يصدق الخ) فيه
تسمح لان المصدق حقيقة هو النفس والعقل آلة كما تقرر ومنه يقال فيها بعد
(قوله كالتحيز) هذا مال لاحد أقسام الواجب وهو الواجب الذاتي المقيد (قوله
للجزم) هو الجوهر فردا كان أو مركباً بخلاف الجسم فانه متركب من جوهرين
فردين على رأى جمهور المتكلمين وقيل من ثلاث وقيل من أربعة وقيل من ستة
وقيل من ثمانية وقيل من عشرة وقيل من أربعة وعشرين وقيل من ستة
وثلاثين وقيل من ثمانية وأربعين فأكثر في جميع ذلك فعلم من ذلك أن الجوهر
الفرد حال انفراده لا يسمى جسماً وهذا النزاع فيه وانه وقع النزاع في تسميته بذلك
حال انضمامه الى جوهر آخر وقيل لا يسمى بذلك أيضاً كما نقل عن الغزالي واختاره
السعد ونسبه الى المحققين وقيل انه يسمى بذلك كما نقل عن الامام وجرى عليه
السنوسي في شرح السكرى حيث قال وانما يمتنعون من تسمية المصدق جسماً حال
انفراده وأما اذا انضم الى غيره فهو كل واحد منهما جسماً لان حقيقة الجسم
المؤلف وكل واحد من الجوهرين عند الاجتماع يصدق عليه انه مؤلف اه والى
هذا أشار العباس بن ذكرى في أرجوزته حيث قال

والجسم في مصطلح الكلام * أقله جزآن بانتظام

حيث تألفاهما جسمان * تأليف ذين ذاك تأليفان

وقوله تأليف الخ كالتعليل لما قبله والمعنى لان مؤلف هذين الجزأين مؤلفان وكل
مؤلف يصدق عليه انه جسم (قوله أى أخذه قدرا الخ) في هذا التفسير مساحمة
لان حقيقة التحيز أن يجمع الجرم غيره من الحلول في التحيز كذا يؤخذ من كلام
بعضهم وعليه فهذا تفسير بالضرورة لانه يلزم من أخذ الجرم قدرا من التحيز منع غيره
من الحلول فيه فتأمل (قوله من الفراغ) أى الموهوم كما هو مذهب المتكلمين أو
الحقق كما هو مذهب الحكماء ومعنى كونه موهوماً على الاول أن ذلك بحسب وهم

أى لا يصدق العقل بعده
كالتحيز للجزم أى أخذه قدرا
من الفراغ

الشخص انه فراغ والا فهو في الواقع مخلوق بالهواء لكن للطاقة أجزائه اذا جاعل جرم
 في حيزه انضم بعضه الى بعض هذا وكلام بعضهم صريح في أن معنى ذلك انه بحسب
 وهم الشخص انه وجودي وليس كذلك بل هو امر اعتباري لا وجود له
 فليتنا مل (قوله والجرم كالشجر الخ) هذا تعريفي بالتمثيل وقد تقدم تعريفيه
 بالحقيقة (قوله فاذا قال الخ) الاظهر أنه تقرير على التمثيل الواجب
 بالمعنى السابق بالتحيز للجرم وكذا يقال في قوله الآتي في محبت الجائر فاذا قال قائل
 الخ (قوله من الارض) الظاهر انه كان عليه ان يسقطه لان المتعدي عدم أخذها محلا
 مطلقا وأما عدم أخذها محلا من الارض فبأنه فليتنا مل (قوله مثلا) يصح وجوده
 لكل من الارض والشجر وقوله لا يصدق عقل الخ جواب اذا (قوله بذلك) أى
 بذلك القول (قوله لان أخذها الخ) لعله أتى به للتوضيح والافهم معلوم من التفريع
 (قوله محلا) عدم تعرضه هنا لذكر الارض يؤيد ما تقدم فتنبه (قوله لا يصدق الخ)
 تفسير لقوله واجب فهو على تقدير أى التفسيرية (قوله والمستحيل هو الذى) أى هو
 الامر الذى أعم من أن يكون ذاتا كاشرا لثأ وصفة كالجزأ ونسبة كنبوت الجحر
 لله تعالى كما مر نظيره في الواجب وقوله لا يتصور اما بضم الياء أو فتحها على ما مر
 وقوله في العقل أى بسببه كعملت وقوله حوده فيه ان ذلك يصير التعريف غير مانع
 لدخول كل من الاحوال وصفات السلوب والامور الاعتبارية فيه لانه يصدق
 عليه انه يصدق العقل بوجوده وأحجب بأن المراد بالوجود طاقى الثبوت
 والتحقيق وحينئذ لا يرد ذلك لان العقل يصدق بثبوتة وتحققه وهذا أحسن من
 الجواب بأن هذا تعريف بالاعم وقد أجاز المتقدمون من المناطقة اذا المقصود كما
 لا يخفى يتميز كل من الواجب والمستحيل والجائز عن أخويه فكيف يأتي تعريف
 بسم بعض افراد كل منها فانهم (قوله أى لا يصدق الخ) أشار به الى دفع الاعتراض
 على التعريف بأن العقل قد يفرض المستحيل ويدركه ومحصل الدفع ان المراد
 بالتصور التصديق كما تقدم (قوله فاذا قال الخ) كان الاولى أن يمثل أولا للمستحيل
 بخلاف الجرم عن الحركة والسكون معا ثم يفرض ذلك عليه كما صنع في سابقه وكما سيأتي
 في لاحقه فان قيل انه مفرض على التعريف بأنه لا يتفرع قبل بيان أن ذلك من
 قراده نعم قد يقال لم يصنع هذا الصنيع تسكالا على علم ذلك وشهرته (قوله قائل)
 عبرهنا وفيما يأتي بقائل وعبر فيما مر بشخص فتنهنا وهو ارتكاب فنين أى نوعين من
 التعبير وهومن الحسنات البدعية لما فيه من دفع ثقل التكرار اللفظي (قوله
 الجرم الغلاني) هذا كناية عن اسمه المعين فليس المراد ان القائل يقول هذا اللفظ
 بل المراد ان يعينه باسمه كان يقول ان الجرا والخياط مثلا (قوله خال) لى عار

والجرم كالشجر والجبر فاذا
 قال لك شخص ان الشجرة
 لم تأخذ محلا من الارض
 مثلا لا يصدق عقل بذلك
 لان أخذها محلا واجب
 لا يصدق العقل بعده
 والمستحيل هو الذى
 لا يتصور في العقل وجوده
 أى لا يصدق العقل بوجوده
 فاذا قال قائل ان الجرم
 له لى خال

من الخلو بمعنى العزو (قوله عن الحركة والسكون) قد اشتهر عند المتكلمين ان
الحركة انتمثال الجرم من حيز الى حيز آخر والسكون ما عدا ذلك ولهم طريقة أخرى
وهي ان الحركة هي الحصول الاول فيما عدا الحيز الاول أي الاستقرار الاول
في المكان الثاني أو ما فوقه من الثالث والرابع وهكذا والسكون ما عدا ذلك من
الحصول الاول في الحيز الاول ومن الحصول الثاني أو ما فوقه مطلقا أي في الحيز
الاول وغيره على ما انقطع عليه كلام السعدي (قوله معا) احتراز بذلك عما اذا قال
ان الجرم الفلاني خال عن الحركة أو عن السكون فإنه يصدق العقل به لانه ليس
بحتميل بل جائز فظن (قوله بذلك) أي بذلك القول (قوله لا في خلوه الخ)
وجه استحالة ذلك ان الجرم دائما ما متحرك أو ساكن وبيان الحصر أن الجرم إما
متنقل أو لا فالاول للاول والثاني للثاني هذا على ما اشتهر عند المتكلمين من تعريف
كل من الحركة والسكون وأما على مقابله فهو ان الجرم إما حاصل حصولا اول
في غير الحيز الاول فهو حينئذ متحرك وإما حاصل حصولا اول في الحيز الاول
أو حصولا ثانيا أو ما فوقه مطلقا أعني في الحيز الاول أو في غيره فهو حينئذ ساكن
هذا هو المناسب في بيان الحصر وأما ما قاله الجمهور في ذلك من أن استقرار الجرم
ان كان مسبوقا بحصوله في حيز آخر فهو متحرك وان كان مسبوقا بحصوله في ذلك
الحيز فهو ساكن فقد اعترضه السعدي بأنه غير تام اذ الجرم في اول زمن وجوده
لم يشمله الشق الاول ولا الثاني والواقع انه ساكن وبأن الشق الاول يشمل الساكن
بعد الحركة اذ يصدق عليه ان استقراره مسبوق بحصوله في حيز آخر وان كان
مسبوقا بحصوله في ذلك الحيز فليتأمل أفاده الموصي (قوله لا يصدق العقل الخ)
تفسير وكذا قوله ووجوده (قوله والجائز الخ) اعترض بأن هذا التعريف غير
جامع لعدم شموله لكل من الامور الاعتبارية والاحوال الحادثة على القول بها
وبالمسلوب الحادثة فالاولى كالقيام والثانية ككون زيد عالما والثالثة كالعمى
على القول بأنه عدم البصرو وجه عدم شموله لذلك انه لا يتصف بالوجود فلا يصدق
العقل به لان ذلك فرع امكانه والجواب ان المراد بالوجود الثبوت والتحقق فالمعنى
ما يصدق العقل بثبوت تارة وعدمه أخرى فيشمل ما ذكر (قوله تارة الخ) بهذا
يندفع ما برده على قولهم في حد الجائز هو ما يصدق العقل بوجوده وعدمه من أنه
كيف ذلك مع انه لا يمكن اجتماع الوجود والعدم في شيء واحد في آن واحد وحاصل
الدفع أنه ليس المعنى على الاجتماع بل على ان الوجود يكون منفردا عن العدم
وكذلك العدم يكون منفردا عن الوجود (قوله أخرى) أي تارة أخرى (قوله
موجود الخ) يعني ان وجوده لا يزيد مثلا يصدق العقل بوجوده أي بثبوت وجوده

عن الحركة والسكون
مما لا يصدق عقل بذلك
لان خلوه عن الحركة
والسكون مستحيل لا يصدق
العقل بوقوعه ووجوده
والجائز هو الذي يصدق
العقل بوجوده تارة وعدمه
أخرى كوجوده ولذا يزيد

ناروه بعدد ما تارة أخرى وقد فرغ من التسمية الأولى قوله فاذا قال قائل الخ وعسى
 التسمية قوله راذا قال ان زيد الخ (قوله فاذا قال الخ) كان الاظهر في التفريع
 ان يقول فاذا قال قائل ان زيدا له ولد صدق عقلك بذلك واذا قال ان زيدا لا ولد له
 صدق عقلك بذلك لم يكن قد فرغ باللازم لانه يلزم من صدق العقل بوجود الولد
 أو عدمه انه يجوز صدق الخبر به أي موافقة الواقع قلباً أملاً (قوله صدق ذلك) أي
 موافقة الواقع كما علمت لان الصدق موافقة الخبر للواقع وسيلتي توضيح ذلك (قوله
 فوجود ولد الخ) تفريع على اصل الكلام وأني به للتوضيح ولعلم ان يلزم من كون
 الوجود جائز ان عدمه جائز فقوله وعنده تضرع باللازم (قوله جائز) كان
 الاولي ان يقول جائز ان لا يكون أن رد لانا ويل بالذكور وكذا ما بعد (قوله يصدق
 الخ) تفسير لقوله جائز (قوله فهذه الاقسام الخ) مفرغ على قوله اعلم ان فهم
 العقائد الخ وفيه ان المفرغ هو عين المفرغ عليه فلا يصح التفريع لكنه صنع
 هذا الصنيع توصلاً الى التفريع بعد (قوله عليها) أي على فهمها (قوله فتسكون
 هذه الثلاثة) أي فهمها (قوله على كل مكاف) دخل في هذه المكافاة الانس والجن
 دون الملائكة لانهم ليسوا بمكافين على التحقيق كما مروا في هذا من قوله من ذكر
 وانني اذ الملائكة لا يتصفون بكورة ولا بأثوثة وخذ المكاف البالغ العاقل سليم
 الخواص ولولا السمع أو الالبه مرفق الذي بلغته الدعوة فخرج الصبي ولو عجزوا الخ ونون
 وفائد الخواص بأن كان اعمى أمم ابكم أو الاولين فقط ومن لم تبلغه الدعوة فليس
 كل منهم مكافاً وطاب العباد من الصبي المميز كالصلاة والصيام ايضاً لانه مكاف
 بل ترغيباً له فيها ليعتاده ان شاء الله تعالى (قوله لان ما يتوقف الخ) حله التفريع
 ما ذكره على ما قبله فساكنه قال وانما تفرع وجوب هذه الامور الثلاثة على توقف
 فهم العقائد عليها لان الخ وأشار بذلك الى القاعدة المشهورة هي أن كل ما يتوقف
 عليه الواجب يكون واجباً (قوله بل قال الخ) انما راب انتقالي لا ابطالي لانه لم يطل
 ما قبله وغرضه بذلك الترقى مما قبله للباغثة في الحث على تحصيلها (قوله امام الحرمين)
 اعمه عبد الملك بن عبد الله ولقب بذلك لانحصار افتاء الحرم المكي والمدني فيه
 (قوله ان فهم هذه الثلاثة الخ) المبتدأ من هذه العبارة ان المراد به فهم هذه الامور
 الثلاثة تصور ما هيها وهو المتبادر ايضاً من عبارة السنوسي في شرح الصغرى
 وارتضاء جماعة من العلماء وقيل المراد بفهمها تصور بعض ما صدقها وذلك
 البعض هو ما تداول بين العامة كتبوت التحريم كوجع الضدين وكتبوت
 الحرارة للبار هذا المخلص ما كتبه المحققون فليتأمل (قوله نفس العقل) هذا
 خلاف التحقيق وهو ان العقل نور ربه في الآخرة ما تقدم (قوله أحد لم يعرف

فاذا قال قائل ان زيدا له ولد
 جاز عقلك صدق ذلك واذا
 قال ان زيدا لا ولد له جاز
 عقلك صدق ذلك فوجود
 ولد زيدا وعنده جائز يصدق
 العقل بوجوده وعنده
 فهذه الاقسام الثلاثة
 يتوقف عليها فهم العقائد
 فتسكون هذه الثلاثة واجبة
 على كل مكاف من ذكر
 وانني لان ما يتوقف عليه
 الواجب يكون واجباً
 قال امام الحرمين ان فهم
 هذه الثلاثة هي نفس
 العقل فمن لم يعرفها أي
 لم يعرف

معنى الواجب الخ) إضافة معنى لما بعده من إضافة المدلول للدال وكذا ما بعده
وهذا كالمخرج في حمل كلام امام الحرمين على القول الاول والثاني بل بتقدير
مضافين بان يقال أى لم يعرف بعض افراد معنى الواجب الخ فيه تكاف واضح مع
عدم مناسبتة لسياق الكلام والمعنى ما عني من اللفظ ويسمى مفهوما من حيث
فهمه من اللفظ ومدلوله من حيث دلالة اللفظ عليه مرصدا من حيث حصوله
في العقل وموضوعه من حيث وضع اللفظ له كذا يؤخذ من شرح رسالة الوضع (قوله
فليس بعاقل) يقتضى انه غير مكاف وبمعنى بعضهم وما ذكر من ان لم يعرفها
فليس بعاقل رتباً من بعض الفرق ينكر جميع العلوم وهو من العقل لا بدليل تعرض
الامة لطريقتهم والرد عليهم (قوله فاذا قيل الخ) هو مع قوله واذا قيل العجز الخ ومع
قوله واذا قيل وزق الله الخ تفريع على التعاريف الثلاثة على اللف والنشر
المرتب فالاول للاول والثاني للثاني وهكذا (قوله هنا) الاولى تأخير الطرف الى
أن يذكره في التعليل أن يقول لان الواجب هنا الخ لانه متى قيل القدرة واجبة
كان المعنى ما ذكره سواء كان هنا أى في علم التوحيد اولا (قوله القدرة) أى
مثلا كما هو واضح (قوله لان الواجب الخ) علة لقوله كان المعنى الخ (قوله كما تقدم)
أى في التعريف (قوله واما الواجب الخ) هذا اشارة لدفع ما قيل ان ما ذكره
في بيان معنى الواجب بخلاف ما اشتهر من أنه ما ياب الخ لأنه كل الأطهر أن يقول
واما ما اشتهر من أن معناه ما ياب الخ ايناسب قوله جوابا لما فهمه معنى آخر (قوله
معنى الخ) الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة للواجب واتمدير واما الواجب
المفسر بمعنى الخ وإضافة معنى لما بعده للبيان واعتبارهم التواب في تعريف
الواجب أغلبي لا كلي فلا يرد عليه النظر المتوذي الى معرفة الله تعالى فانه واجب
ومع ذلك لا يثبت عليه كمانص عليه ابن جماعة وشهاب الدين القرافي لان شرط
حصول التواب معرفة المتيب وذهب جماعة الى انه يثبت عليه وبه خرم العدد
واعتمده بعضهم قال لان التعليل بما ذكر يقتضى ان المقدار لا يثبت على فعله
وليس كذلك على الصحيح (قوله فهو معنى آخر الخ) محط النائدة قوله ليس مرادا
الخ والافكونه معنى آخر لا خفاء فيه حتى يحتاج لذكره (قوله فلا يشترطه) أى
فلا يشترط لان اشتباهه آخر لا خفاء به بحيث لا يميز عنه (قوله الامر) أل فيه
للجنس فهل الامر ينفسكانه قال فلا يشترطه عليك الامر ان أى أحدهما بالآخر
(قوله نعم لو قيل الخ) استدراك على قوله ليس مرادا الخ المرهم انه لا يكون مرادا
فيه أصلا (قوله اعتمد قدرة الله) أى اعتقاد ثبوتها فهو على تدبيره مضاف (قوله
على ذلك) اسم الاشارة هنا وفيما بعده اعتقاد على الاعتقاد (قوله ففرق الخ) مخرج

معنى الواجب ومعنى
الاستحباب ومعنى الجائز
فليس بعاقل فاذا قيل هنا
القدرة واجبة لله كان المعنى
قدرة الله لا يصديق العقل
بعدمها لان الواجب هو
الذي لا يصديق العقل
بعدمه كما تقدم واما الواجب
بمعنى ما ياب على فعله
وبعاقب على تركه فهو معنى
آخر ليس مرادا في علم
التوحيد فلا يشترطه عليه
الامر نعم لو قيل يجب على
المكلف اعتقاد قدرة الله
تعالى كان المعنى ياب على
ذلك وبعاقب على ترك ذلك
ففرق بين أن يقال

على قوله فاذا قيل هذا الخ مع قوله نعم لو قيل يجب الخ وقوله بين أن يقال الخ أي بين
قوله سم يجب اعتقاد كذا الخ وبين قولهم العلم الخ ان قلت معنى القول التلفظ
ولا معنى للفرق بين التلظين قلت يجب عن ذلك بتقدير مضاف والتقدير ففرق
بين متعلق أن يقال اعتقاد كذا واجب وبين متعلق أن يقال العلم الخ والمتعلق هو
المقول وقريب من ذلك أن يقال الفرق بين القولين من حيث المقول (قوله اعتقاد
كذا) لفظ كذا في هذا التركيب ونحوه كناية عن شيء مخصوص فهو هنا كناية
عن القدرة مثلاً (قوله وبين أن يقال الخ) لاجابة للبيانين ثانياً بالاجابة
التوكيدية ولم يشروا بين أن يقال كذا واجب على نسق ما قبله لانه لو قال ذلك لورد عليه
أنه شامل لان يقال الصلاة واجبة ونحو ذلك مع انه لا فرق بينهما وبين ذلك (قوله
مثلاً) أي او القدرة او نحوها فان قصد ادخال ذلك لانها الصلاة كما علمت (قوله
لا ما اذا قيل) هذا دليل لقوله و الفرق الخ اسكنه يعني عنه المفرع عليه لان الامر وف
ان المفرع عليه على التفرع (قوله فأحرص على الفرق الخ) أي احفظ عليه
بينهما أي بين القولين السابقين (قوله ولا تسكن الخ) لو قدم هذه العبارة مع قوله
قال السنوسي الخ عند الكلام على التقليد لكان أنسب كما لا يخفى (قوله في عقائد
الدين) أي في المعقادات التي هي من الدين والدين يطلق لغة على معان كثيرة منها
الاعتقاد والجزاء والحساب واصطلاحاً على الاحكام التي شرعها الله على لسان نبيه
من حيث كونها يدان أي بتقادلهما وتلك الاحكام تسمى ايضا ملزمة من حيث كونها
تملى وشرعاً وشرعية من حيث كونها تشرع أي تقبى (قوله فيكون ايمانك الخ)
سياق الكلام على الايمان في خلاصة ان شاء الله تعالى (قوله فمخند ما فيه) أي لان
بعضهم وهو من يقول بكفاية التقليد يقول بثبوتيه وبعضهم وهو من يقول بعدمها
يقول بعدم ثبوتيه (قوله فمخند في النار الخ) قال بعضهم الخلود في الاصل الثبات
المديد دام أو لم يدم لانه لو كان اصله الدوام لكان التأيد في قوله تعالى خالدين فيها
أبداناً كيد الاناسيا والاصل خلافه لكن المراد هنا الدوام ككله وواضح (قوله
لا يكفي التقليد) أي في الايمان (قوله قال السنوسي الخ) القصد من نقل هذه
العبارة تأييد قوله فيكون ايمانك الخ (قوله اذا قال أنا جازم بالعقائد) أي من غير
أدلتها كما يؤخذ مما بعد (قوله ولو قطعت الخ) أي ولو توعدني شخص بالقطوع بطبيع
لا أرجع فليس المراد انه لو قطع بالفعل لا يرجع كما هو ظاهر (قوله قطعا قطعاً)
كلاهما توكيد (قوله عن جزئى هذا) أي الذى انا عليه الآن (قوله بل لا يكون
الخ) اضرب انتعالى عن قوله وليس يكون الشخص الخ لا ابطال لانه لم يرد به (قوله
بدليلها) أي الاجمالى على ما مر وهذا توكيد كما يفهم من قوله يعلم (قوله وتقدم

اعتقاد كذا واجب وبين
أن يقال العلم مثلاً واجب
لانه اذا قيل العلم واجب
لله تعالى كان المعنى أن علم
الله تعالى لا يصدق الفعل
بعده وما اذا قيل اعتقاد
العلم واجب كان المعنى
يثاب ان اعتقاد ذلك ويعاقب
ان لم يعتد فأحرص على
الفرق بينهما ولا تسكن بين
قلم في عقائد الدين فيكون
ايمانك مخند ما فيه فتخلد
في الدار عند من يقول لا يكفي
التقليد قال السنوسي وليس
يكون الشخص مؤمناً اذا
قال أنا جازم بالعقائد ولو
قطعت قطعاً قطعاً لا أرجع
عن جزئى هذا بل لا يكون
مؤمناً حتى يعلم شكل عقيدة
من هذه الحسنيين بدليلها
وتقدم

هذا العلم) كان مقتضى الظاهر ان يقدم هذه العبارة في صدر الرسالة او يورثها
عن آخر المقدمة وأما ذكرها في هذا المحل فغير ظاهر وجه مناسبتها والمعنى
ان تقديم الاشتغال بهذا العلم على الاشتغال بغيره واجب قوله كما يؤخذ من شرح
العقائد) ونص عبارته بعد كلام كثير وبالجملة هو اشرف العلوم من كونه اساس
الاحكام الشرعية ورئيس العلوم الدينية وكون معلوماته العقائد الاسلامية
وعقائمه القوز بالسعادة الدينية والدنيوية وبراهينه الخفية المؤيدة اكثرها
بالادلة المعجزة وما قبل من الطعن فيه والمنع منها فما هو فلتعصب في الدين والافاض
عن تحصيل اليقين وانما صداف ادعاء المسلمين وانما ض في الايقنة من المجمع
عوامض المتفسدين والا فكيف يتصور المنع عما هو اصل الواجبات واساس
المشروعات اه (قوله لانها) علة لقوله كما يؤخذ الخ والضمير الاول لصاحب
شرح العقائد وهو السعدا لفقاراني وكذلك الضمير المستتر في الفعل وأما الضمير
البارز المتصل به فهو عقائد هذا العلم وكذلك الضمير ان بعد وقوله يبنى الخ تفسير
للاساس فهو الاصل الذي يبنى عليه غيره (قوله لا يصح الحكم الخ) مخرج على
التعليل فلهذا أنشد بعض العلماء عقوبتاً لمن اشتغل بعلم العقيدة قبل الاشتغال بهذا
العلم قوله

أيها المبتدئ لتطلب علماً * كل علم عند علم الكلام
تطلب الفقه كي تفهم حكماً * ثم اغفل منزل الاحكام

أفاده السنوسي في شرح الوسطى (قوله بوضوء شخص الخ) أي بجهة وضوئه
او جهة صلاته ولو قال فلا يحكم بجهة وضوءه الخ لكان أظهر (قوله اذا كان عالماً)
أي على القول بأن المقلد كافر وقوله أو جار ما أي سلى القول بأنه مؤمن كما
أشار لذلك بقوله على الخلاف في ذلك ان قلت قوله أو جار ما لا يقال ما قبله كما هو
ظاهر قلت المراد بقوله أو جار ما أنه جار من غير دليل وجيه فذلك لا يخفى في صحة
مقابله لما قبله (قوله ووجوده) نفس لما قبله (قوله وكذا يقال الخ) لم يقل فيما
تقدم وكذا يقال في باقي الواجبات وفيما يأتي وكذا يقال في باقي الجائزات لعله اعلم
بالمقابلة لكن قد يعكر على ذلك انه لو كان كذلك لذكره أولاً دون ما بعده لذلك
(قوله كان المعنى ان ذلك يصدق العقل بوجوده تارة وبعده أخرى) هذه نسخة
وفي نسخة ثانية كان المعنى ان ذلك يصدق العقل بوجوده لانه من افراد الجائز الذي
يصدق العقل بوجوده تارة وبعده أخرى والاولى اسبغ راوولى كثرى (قوله
وانه كذلك الخ) فيه ادخال لام الامر على فعل التمسك المبدوء بالواو وهو قليل
كالبدوء بالهمزة كما هو مبين في محله اسكنه قد وقع في الكلام النصيح كما في قوله تعالى

هذا العلم فرضي كما يؤخذ
من شرح العقائد لانه جعله
أساساً ينبغي عليه غيره فلا
يصح الحكم بغيره وتخص
أوصالته الا اذا كان عالماً
بهذه العقائد أو جار ما بها
على الخلاف في ذلك واذا قيل
المعجز مستحيل عليه مالي
كان المعنى ان المعجز لا يصدق
العقل بوجوهه الله تعالى
ووجوده وكذا يقال في باقي
المستحيلات واذا قيل رزق
الله يزيد ابدياً يقال جائز
كان المعنى ان ذلك يصدق
العقل بوجوده تارة وبعده
أخرى ولذا كرك العقائد
الخامسة

بحكاية عن قول الكافرين للمؤمنين ولتحمل خطاياكم وأني التون الدالة على
 العظمة شدة ثباته فلهذا قال تعالى وأما بعد ربك فحدث وانما صنع هذا الصنيع
 ولم يذكرها مفصلة من أول الامر ~~تكون~~ العائد أو وقع في النفس اذا ما ذكر
 أولا بحجة لا تستحق النفس اليه وتتطلب له فاذا ذكر ثانيا مفصلا كان أثره في
 النفس عما يذكره ملامن أول وهلة (قوله بحجة) حال من العائد وقوله
 مفصلة حال من الضمير العائد عليها (قوله انه يجب الخ) اعلم ان المولى سبحانه
 كافنا معرفة الصفات الآتية على سبيل التفصيل وكذلك الله داهو بمعرفة
 ما بعد ذلك من باقي كل من الكمالات والنقائص على سبيل الاجمال لا على سبيل
 التفصيل وان كان جائزا كما هو مذهب جمهور أهل السنة خلافا للمعتزلة القائلين
 بمنعها لانه لا يطاق اذا علمت ذلك علمت ان في كلام الشيخ اقتصارا على الواجب
 والمستحيل التفصيليين اذ ليس فيه تعرض للاجاليين كما هو واضح (قوله بدقة)
 المراد بها هنا ما ليس بذات وجوديا كان أولا كما هو أحد اطلاقتها والثاني الامر
 الوجودي القائم بالوصف وانما كان المراد هنا الاول لان هذه الواجبات منها
 ما هو عديم ومنها ما هو وجودي ومنها ما هو واسطة كاسيدين (قوله ويستحيل
 عليه عشرون) أي سفة فقيه الحذف من الثاني لدلالة الاول رهوكه برمشهور
 بخلاف الحذف من الاول لدلالة الثاني (قوله في حقه) أي على ذاته ففي جمعي على
 وحق بمعنى الذات (قوله فهذه احدى وأربعون) تفريع جماعلم من العدد قبله
 وكذا يقال فيما بعد (قوله للرسول) لم يقل للأنبياء مع انه أعم نظرا الى ان مجموع
 ما ذكره الذي من جملة التبليغ وضده خاص بالرسول ويجتهد أن يراد بالرسول
 مطلق الانبياء ويراد من التبليغ ما يشمل تبليغ أنه نبي ومن ضده ما يشمل كتمان
 ذلك وما قيل من أنه لم يقل ذلك نظر الكون الرسول أخص من النبي ومعرفة الاخص
 تستلزم معرفة الاعم وهو لانه لا يصح الا اذا كان المذكور التعريف كالا يخفى
 (قوله في حقه) أي على ذاتهم كما صرح (قوله تحرير الكلام) أي تخليصه على وجه
 محمود بحيث يكون غير مختل بالمقعود (قوله ان شاء الله تعالى) انما قال ذلك امتثالا
 لقوله تعالى ولا تقولن شيئا اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله والسبب في ذلك ان
 الانسان اذا قال سأفعل كذا لم يبعد ان يموت قبل فعله ولم يبعد ايضا ان يعوقه عنه
 لو بقي حيا عائق وحيلة فيصير كاذبا فيما وعده فطلب ان يقول ان شاء الله حتى
 دأتهذا الوفاء بذلك الوعد لم يصير كاذبا ~~تنبية~~ اختلاف هل يجوز للتخص اذا
 قال أنا مؤمن ان يقول ان شاء الله أولا فقلاب الاشاعة بالاول والآخر يليق بالثاني
 وجعل بعضهم الحلف لغظا حيث حمل الاول على ما اذا قال ذلك نظر الى الآل والثاني

بحجة قبل ذكرها مفصلة
 فاعلم أنه يجب له سبحانه
 وتعالى عشرون سفة
 ويستحيل عليه عشرون
 ويجوز في حقه تعالى أمر
 واحدة هذه احدى وأربعون
 ويجب للرسول أربعة
 ويستحيل عليهم أربعة
 ويجوز في حقهم عليهم
 الصلاة والسلام امر واحد
 فهذه الخمسون وسبب
 تحرير الكلام عن ذكرها
 مفصلة ان شاء الله تعالى

على ما إذا قاله نظر الحال فإلّا الأمر إلى أنه يجوز نظر المآل انشاقا وتفتح نظرا
للحال كذلك هذا وحكي بعضهم الخلاف على غير ذلك الوجه حيث قال جوزة
الشافعي ومنه ما لا يتوافق حقيقة وقال بعض أتباع مالك بوجوب ذلك ثم قال أغنى من
حكي الخلاف ومجمل ذلك إذا لم يرد الشك أو التبرك ولا امتنع في الأول إجماعا وجاز
في الثاني كذلك وقد نظم بعض الأفاضل حاصل هذا فقال

من قلل أني مؤمن بفتح منه * مقاله ان شارب يافطن
وذا المآل وبعض تابعيه * بوجوب أن يقول هذا يأنبه
ومثل ما مالك للحنفي * والشافعي جوزة هذا عاير
وامنعه إجماعا إذا أراد به * الشك في إيمانه يامنبه
كعدم المنع إذا به يراد * تبرك بذكر خالق العباد
فانحلف حيث لم يرد شكولا * تبرك كاف كن بذات محفلا

الأول من الصفات الواجبة
له تعالى * الوجود واختلاف
في معناه فله في غير الامام
الاشعري ومن زعم الوجود
هي الحال الواجبة للذات
مادامت الذات

(قوله الأول من الصفات الخ) انما قدم الوجود جريا على دأب المتكلمين من
التصديقه وانما التزموا ذلك لكونه أساس الالهيات واعلم انه اتفق جميع الفرق
على وجود الصانع سوى شذوثة قليلة من الدهرية على ما في شرح المعالم قالت
بتعطيل الصانع معلة بأن العالم كان في الارل أجزاء تتحرك على غير استقامة
فاختلطت اتفاقا فحصل منها هذا العالم هذا وقال السعد في شرح المقاصد بعد ان
ذكر أدلة وجود الصانع وقالت المحمدية في وجود الصانع ~~لكن~~ لا بمعنى انه
لا صانع للعالم بل بمعنى انه مستزهد عن أن يتصف بالوجود لانه من المتقابلات وهو
متعال عن أن يتصف بشئ منها بما يغتني في التنزيه ولا خفاء في انه هذان بين البطلان
ولا يخفى أن بين هذا وما قبله من المخالفة ما هو بين (قوله الواجبة له تعالى) أني
بذلك للتنصيص على وجوب صفاته تعالى (قوله الوجود) أي الذاتي بمعنى انه
لذاته أي ليس بتأثيرا لغيره وهذا هو المشار اليه بقولهم موجود لا من علة فليس
المراد من قولهم الذاتي ان الذات علة فيه اذ لا يقوله عاقل وانما عبر بذلك مع كون
ظاهره ليس مرادا لضيق العبارة عليهم كما أفاده عبد الحكيم (قوله واختلف في
معناه) أي في معنى الوجود من حيث هو أي لا بقيد كونه صفة له تعالى فالكلام
الآتي في الوجود الشامل لوجوده تعالى ووجود الحوادث كإيجاع لم يحيا أي (قوله
فقال الخ) بيان للخلاف قبله لكونه مقتصر في بيان على قوايه فقط وراى بعضهم
أقوالا آخر من أرادها فليراجع حكمة العيين (قوله الوجود هي الخ) اعلم أن
التجريب المثبتة لجميع هذه الصفات مجرد رسوم وليست حدود الا هم لم يعلم لما
بالكنه والحقيقة وانما أنت الضمير مرعاة للخبر وفي بعض النسخ ذكره نظرا

للبينة أو كل صحيح الماهو القاعدة من أنه اذا وقع ضمير بين مذ كرو وثبت جازم رعاة
كل منهما وخرج بقوله الحال ما ليس بحال كصفات السلوب وصفات المعاني وقوله
الواجبة الحال التي ليست بواجبة ككون زيد عالما وكونه قادرا والمراد بالذات
هنا كل ما يصح انصافه بالوجود ولو قائما بغيره ألا ترى ان الإيضاح مثلا قائم بغيره
مع كونه منصف بالوجود وقوله مادامت الذات آتى به ليدفع ما قد يقال قوله الواجبة
للذات لا يظهر الا بالنسبة للقديم وحاصل الدفع أن المراد الواجبة للذات مدة
دوامها ولا يرب في جريان ذلك في القديم والحادث وإنما أظهر في محمل الاضمار
لأنه لو أظهر توهم عود الضمير على الحال وهو غير صحيح (قوله وهذه الحال الخ)
هذه الجملة مقبولة من التبريد فغفلوا والحال أي والحال ان هذه الحال لا تعلل
الخ وعدل عن قول بعضهم غير معللة بعل لا يها ما نه خبر ما قد يكون ناقصة وهو
ليس بصحيح (قوله ومعنى كونها حالا الخ) اعلم أن الاشياء أربعة أقسام موحود
ومعدوم وحال وأمر اعتباري فلا قول ما صح رؤيته وهو أعلاها درجة والثاني
ما لا ثبوت له وهو أخطأها درجة والثالث ما يكون واسطة بين الموجود والمعدوم
وهو أخطأ درجة من الموجود وأعلى درجة من كل من الأمر الاعتباري والمعدوم
والرابع له قسمان اختراعي وتنزعي الأول ما ليس له تحقق في نفسه بل يفرضه
الشخص ويختاره كبخل الكريم وكرم البخل والثاني ما له تحقق في نفسه ككرم
الكريم وبخل البخل وما تقر من ككون الاشياء أربعة على القول بثبوت
الاحوال وأما على القول بأن لا حال وهو الحق فهي ثلاثة كما سيأتي ان شاء الله تعالى
(قوله لم ترتق) أي لم تصعد وقوله الى درجة الموجود أي منزلته ورتبة وقوله حتى
تشاهد فخرج على المنفي لا على النفي وكذا ما بعده (قوله ولم تنخط) أي تنخفض
وتنزل وقوله الى درجة المعدوم أي منزلته كما مر نظيره (قوله حتى تكون عدما)
أي ذات عدم فهو على تقدير مضاف وقوله محضا أي لا يشوبه شائبة الثبوت (قوله
بل هي واسطة الخ) اضرب انتقالا عما قبله (قوله فوجود يخالخ) لو قدم
هذا على قوله ومعنى كونها حالا الخ لكان أولى وكان مقتضى الظاهر أن يزيد في
التفريع وهذه الحال غير معللة بعل (قوله مثلا) راجع لزيد (قوله أي لا تنفك
عنها) أي بل هي ثابتة لها ولازمة لها مادامت الذات ثابتة (قوله انما تنشأ الخ)
أي لم تلازم شيئا آخر غير الذات (قوله عن شيء) اعلم أن الشيء في الاصطلاح
هو الموجود وقال بعضهم بشموله للمعدوم واختلاف هل يجوز الخلاقه عليه تعالى
أولا والصحيح الأول كما يدل عليه قوله تعالى قل أي شيء أكبر شهادة قل الله وقوله
كل شيء هالكا لوجهه ينشأ على الأصل من أن الاستقامة متصل فهو تعالى شيء لا سكن

وهذه الحال لا تعلل بعللة
ومعنى كونها حالا انما لم ترتق
الى درجة الوجود حتى تنفك
ولم تنخط الى درجة المعدوم
حتى تكون عدما محضاً بل
هي واسطة بين الموجود
والمعدوم فوجود زيد مثلاً
حال واجبة لذاته أي لا تنفك
عنها ومعنى قولهم لا تعلل
بعللة انما لم تنشأ عن شيء

لا كلاً شياء فلا تساوي بين شئيته وشئيته غيره كما ذكره السعد (قوله بخلاف الخ)
 أي وهذا متلبس بخلاف الخ (قوله مثلاً) يصح رجوعه لكل من زيد وقادراً
 (قوله فانه نشأ عن قدرته) أي لزمها هذا هو المراد وان كان التعبير بنشأ بهم
 مأهول مذهب المعتزلة من أن الله تعالى خلق للعبد قدرة وعلماً وإرادة ونحو ذلك ثم
 نشأ عنها السكون قادراً والمكون عالماً والسكون مرئياً وهـ كذا وأما مذهب
 أهل السنة فهو انه تعالى كما خلق للعبد القدرة خلق له السكون قادراً ونحوه وان
 بينهما لازماً وهذا هو مرادهم بالتعليل حيث أطلقوه اذ علمت ذلك علمت انه كان
 الاول أن يعبرنا وفيما مر وفيما يأتي بغير تلك العبارة لما فيها من إيهام ما تقدم (قوله
 فكون زيد الخ) أشار به الى محل الاجتماع والافتراق فقوله حالان الخ إشارة الى
 الاول وقوله الآن الخ إشارة الى الثاني والحاصل أن الحال قدما من ما ليس معللاً بهلة
 وهو الصفات النفسية وما هو معلل بهلة وهو الصفات المعنوية (قوله قائمان بذاته)
 أي ثابتان لها هذا هو المراد وان كانا تعبير بقائمان قد يكونان أنهما وجوديان
 (قوله غير محسوسين الخ) المحسوس هو المدرك بالحاسة لكنه أراد بقوله
 المحسوسين المدركين فقط فيكون فيه تجريد لقوله بعد بحاسة الخ (قوله من الحواس
 الخمس) هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس هـ هذه هي حواس الانسان
 وأما حواس الارض فهي البرد والحر والجو والمواسي كافي القاموس (قوله
 الآن) أي لكن (قوله ينشأ عنها) أي يلزمها كما علم مما مر وقوله لاهلة أي
 لا ملزوم له كما علمت (قوله وهذا ضابط) اسم الإشارة عائداً الى التمرير السابق
 وسماء ضابطاً للإشارة الى ما تقدم من أن تعاريف هذه الصفات ليست حدوداً
 واتما هي رسوم وضوابط وغرضه بهذا التنبيه على أن ما تقدم من التعريف
 ليس خاصاً بالوجود وبه يعلم انه تعريف بالاعم لشموله لغير الوجود من الصفات
 النفسية فتأمل (قوله النفسية) سميت بذلك لانها لا تستلزم الالتمس أي الذات
 بخلاف المعنوية فانها كما تستلزم الذات تستلزم المعاني (قوله وكل حال الخ) في بعض
 النسخ فكل حال بالفاء وهي أولى لان المقام للتفريق وأجاب الشيخ عما في النسخة
 الاولى بأن الأوائل للتفريق كالفاء لانها قد تأتي لذلك وان كان قليلاً وشملت هذه
 السكينة الوجود والتخصيص للجرم وكون الجوهر جوهرًا والعرض عرضًا والبياض
 باضًا الى غير ذلك وقوله غير معللة الخ لفظ غير ما منصوب فيكون حالاً من الحال
 أو مجرور فيكون صفة لها بعد صفاتها بقائمة وليس وصفًا للذات كما علم مما مر (قوله
 تسمى صفة نفسية) اعلم انه تعالى ليس له صفة نفسية الا الوجود كذا قال بعضهم
 لكن نفس اليومى أن فو ما من المتكلمين ذهبوا الى أن الله تعالى بخلاف خلقه

بخلاف كون زيد قادراً
 فانه نشأ عن قدرته فكون
 زيد قادراً أم لا وجوبه
 حالان قائمان بذاته غير محسوسين
 حاسة من الحواس الخمس
 الآن الاول له علم ينشأ عنها
 وهي القدرة والثاني لا علم به
 وهذا ضابط للحال النفسية
 وكل حال قائم بذاته غير محدود

بعضات نفسية لانهاية اهامها الجلال والعظمة اه (قوله وهي التي الخ) هذا
 اشارة الى ضابط آخر للصفة النفسية أنصر من الضابط السابق (قوله بالعقل)
 الباء فيه الالة كاهر (قوله وتذكر) تفسير لقوله تتصور وكذا قوله وأدركته
 فهو تفسير لقوله تصورته (قوله الابصتها النفسية) كانفة من الضابط الظاهر أن
 يقول الابهاف فيه الاظهار في مقام الاضمار لكن جملة على ذلك قصد التوضيح (قوله
 فذات الله تعالى غير وجوده الخ) استدلوا على ذلك بقياس من الشكل الثاني
 وهو ذاته تعالى غيره معلومة لنا ووجوده معلوم لنا ونتيجته ذاته تعالى غير وجوده
 وبحسب فيه بأنه ان أراد بالعلم في مقدمة العلم بالسكنة والحقيقة فالاولى منهما ما
 مسلمة والثانية ممنوعة لاننا نعلم وجود الله بذلك وان أراد بالعلم فيهما العلم بوجهه
 فالعلم لا نعلم ذات الله بذلك وان أراد به في الاولى العلم بالسكنة والحقيقة
 وفي الثانية العلم بوجهه فالنتيجة لعدم اتحاد الحد الوسط وكذا ان عكس ذلك بان
 أراد في الاولى العلم بوجهه ما وفي الثانية السكنة والحقيقة فلا ينتج لما ذكر مع ان
 الاولى ممنوعة كما لا يخفى على انه قاصر على وجود الذات العلوية مع ان المدعى ما هو اعم
 وهذا انما هو بحث في الدليل والافكون الوجود غير الموجود مسلم لانه هو
 التحقيق لكن لا على انه حال بل هو امر اعتباري كسابق في الحقيقة (قوله وقال
 الاشعري الخ) هذا ما قبل لما قبله وجعل جماعة الخلاف افضيا وعليه مشي صاحب
 الجوهرية في شرحها فعمل هذا القول على ان الوجود ليس زائدا في الخارج بحيث
 يصح ثبوته كالسواد والبياض بل هو حال فلا ياتي القول السابق بل هو راجع
 اليه والتحقيق ان الخلاف حقيقي لانه ان ابقينا عبارة الاشعري على ظاهرها كما
 عليه جميع وهو المتبادر من عبارة الشيخ فظاهر وان اولناها بما قاله السعد وغيره
 من المحققين من أن المراد بكون الوجود غير الوجود أنه غير زائد عليه في الخارج
 بل هو امر اعتباري كذلك لان القول بالغيرية بمعنى على انه حال والقول بالعمية
 على انه وجه واعتبار هذا وقال بعضهم اعلم ان الذي يجب على المكاف أن يعرفه
 ان ذات الله تعالى محقة ثابتة بحيث لو كشف عنا الحجاب رأيناها دون أن يعتد ان
 الوجود عينها أو غيرها لان الخوض في ذلك بحث عما لا يعلم فالاسلم الامانة عنه
 (قوله فعلى هذا وجود الله الخ) فيه ان المبني هو عين المبني عليه الا ان يقالا اختلافنا
 بالاجمال والافصيل لان المبني عليه محمول والمبني مفصل (قوله غير زائد الخ) تفسير
 لقوله عين ذاته وهذا ربما يشعر بتأويل عبارة الاشعري بما تقدم لكن لا ينبغي
 على ذلك باقي عبارته فتأمل (قوله وعلى هذا لا يظهر الخ) تدبر فمالة مبني حيث
 قال في شرح المغر ان في هذا الوجود صفة على كلام الاشعري آسجها اه وأنت

وهي التي لا تعقل الذات
 يدونها أي لا تصور الذات
 بالعقل وتذكر الابصتها
 النفسية كأنها من الحركات
 ان تصورته وأدركته أدركت
 أنه متصور وعلى هذا القول
 وهو كقول الوجود لا الذات
 الله تعالى غير وجوده وذوات
 الحوادث غير وجوداتها
 وقال الاشعري ومن تبعه
 الوجود عين الموجود فعلى
 هذا وجود الله عين ذاته غير
 زائد عليه في الخارج ووجود
 الحوادث عين ذاته وعلى هذا
 لا يظهر عند الوجود صفة

حبر بأن ذلك سبى على ابتداء كلام الأشعري على ظاهره فان جرينا على ما هو الحق
 من تأويلها بما تقدم كان عدل الوجود صفة ظاهر الاتساع فيه لما مر من أن الصفة
 تطلق حقيقة على ما ليس بذات (قوله لان الوجود عين الذات والصفة غير الذات)
 يحتمل أنه أشار بهذا إلى قبح اقترافي نظمه هذا الوجود عين الذات وكل ما كان
 كذلك فليس بصفة لان الصفة غير الذات فذكر الصغرى وأشار لتجليل الكبرى
 بقوله والصفة الخ (قوله بخلافه) أي عدل الوجود صفة (قوله فان جعله الخ) تهليل
 أقوله بخلافه ولو قال فانه ظاهر لكان أظهر لان الحديث عنه العدل كس جعله على
 ذلك نص النوصيح (قوله ثابتة تعالى) خبر (قوله ان ذاته تعالى الخ) لا يخفى
 ان هذا تفسير مراد والاداء ظاهر البارة فاسد (قوله بحيث الخ) الباء للاستدراك أي
 حال كونها متبسة بهذه الحالة (قوله فذات الله تعالى حقيقة) أي على كل من
 القولين وقوله الا أن معنى اسكن (قوله وهي هو الخ) كان المناسب لما قبله أن يقول
 وهو هي كما هو ظاهر لئلا تأمل (قوله والدليل على وجوده تعالى الخ) فيه أن هذا
 الدليل إنما دل على وجوده وجد ولم يستفد منه ان هذا الموجد هو الله أو غيره
 كما صرح به فيما يأتي وسبأ في الحجاب عنه ان شاء الله تعالى وانما دل على وجوده
 ولم يقل على وجوب وجوده كما وقع في عبارة بعض المتكلمين ايتوصلا إلى ذكر
 القدم والبدء بعد ذلك بل تكرار ولو عبر بجماد كرم يمكنه التوصل إلى ذلك لان في
 ذكرهما حجة فتكراروا الكن قديقال انه معتقلا لا يستغنى في هذا القر بملزوم
 عن لازم كالأبـغنى فيه، بعام عن خاص (قوله حدوث العالم) لا يخفى ان الدليل
 انما هو العالم واما حدوثه فهو جهة الالة لا الدليل وأجيب بأن حدوثا
 كان جهة الالة كد هو الدليل فاطاقه عليه تجوزا هذا بناء على ما هو انظارهم
 من العبارة فمن أن الدليل مفرد ويحتمل انه مر ككـب وعلمه فيكون في الكلام
 حذف مضاف وانضمير مفيد حدوث الخ أي مع ضمنية وذلك المقيد هو التردد
 لصغرى انما له العالم حادث وتلك الصحيفة هي المنة المتكبرى انما له وكل حادث
 بذاته مر محذور ويؤيد هذا قوله بد في اصل الدليل ان تقول الخ ولا يخفى ما فيه
 من التمسك فالأولى القول ويؤيد قوله في تمييز الدليل من المانية اذا تيسر
 ما الدليل على وجوده تعالى أن يترك هذه الخلوقات ملتبس بالوالم بشع اللام
 والمكسر نادر وقد اختلف في معناه على أقوال كثيرة كأفاده العلامة البصري
 منها انه كل موجود به علامة بمتنازها عن غيره ولو جماد وها أنه كل من
 يتصف بالعلم وهو الالهام ومنها أنه الجن والنس ومنه أنه ثمانية عشر ألف ملك
 قوله أي وجوده الخ اعلم أن للحدث معنيين أحدهما هو الحقيقي الوجود بعد

لان الوجود عين الذات
 والصفة غير الذات بخلافه
 على القول الاول فان جعله
 صفة لظاهره وجوب
 الوجود له تعالى على الاول
 ان الصفة الزمنية التي هي
 حال ثابتة له تعالى ومعاد
 على الثاني أن ذاته تعالى
 وجوده حقيقة في الخارج
 بحيث لو كشف عن الحجاب
 لرأيناها فذات الله تعالى
 حقيقة الا أن الوجود غيرها
 على الاول وهي هو على
 الثاني وللدليل على وجوده
 يتألف من أدلة العالم أي
 من العالم

لعدم وثانيتها وهو المجازي مطلق التحقيق بعد ذلك فالحدث حقيقة الموجود بعد
 ان كان معدوما والحدث مجازا المتجدد بعد ذلك وعلى الثاني فالحدث يشمل كلاما من
 الحال والامر الاعتباري بخلافه على الاول (قوله أجماع) جمع جرم وقد تقدم
 الكلام عليه (قوله كالذوات) جمع ذات وهي أعم من الجرم لانفرادها فيه تعالى
 بناء على الصحيح من جواز اطلاقها عليه لانه وري في أحاديث ذكرها ابن حجر منها
 حديث تفكر وافي كل شيء ولا تفكر وافي ذات الله أفاده اليوسفي قال ونقل عن
 السبكي الوقف اي وانت خبير بأنه ليس المراد بالذوات هذا ما يشمل ذاته تعالى بل
 المراد بها هذه الاجرام فقط (قوله وأعراض) أى وأحوال على القول بها
 والاعراض جمع عرض وهو عند المتكلمين المعنى لو حدى الحادث فهو أحص
 من الصفة لانفرادها في صفة المولى تبارك وتعالى وظاهر كلامه ان العالم
 اجرام واعراض فقط وسيأتى التصرح به في عبارته وهو مذهب جمهور انتم كالمين
 وأثبت الغزالي قسما آخر ليس جرم ولا عرضا وسماه جوهرا مجردا يعنى عن المادة
 التي تركيبها غيره وجعل منه الملازمة واللاطيفة المسماة قدس او هو مذهب الحكماء
 فهو موافق لهم في ذلك ^(تبيينه) اختلاف هل الاعراض في زمانين أو أكثر أو لا
 والتحقيق الاول وان جرى الاشعرى على الله في لانه كما قاله بعضهم ترغمة من ترغفات
 الفلاسفة وعليه فالصحيح ان الله يخلق مثلها عند انعدامها خلافا لما قال يحددها
 بأعيانها أفاده شيخنا في حاشية الهدى (قوله كالحركة) الكاف هنا للتمثيل
 بخلاف التي قبها فأنها للاستقصاء فيما يظهر هذا وفي القبول بكل من الحركة
 والسكون للاعراض نظر لان العرض خاص بالوحدة كسر ودان امر اعتباري
 فتأمل (قوله والالوان) أى كالبياض والسواد (قوله وانما كان الخ) مينه
 عليه دلالة حدوث العالم على وجوده تعالى (قوله لانه) أى العالم وهذا أولى من
 قول بعضهم في مثل ذلك أى الحال والشان لقول ابن هشام متى أمكن حمل الضمير
 على غير الحال والشان كان الاولى تفسيره بذلك الغرلان ضمير المشعر غير قياسي
 (قوله بنفسه) الباء للسببية لذكر لا يظهر معناها لا بالنسبة للقبال وهو أنه حادث
 بسبب وجوده (قوله من غير الخ) تفسير للمراد من قوله بنفسه (قوله يوجد) غير
 محتاج اليه (قوله لانه قبل وجوده الخ) تعليل لعدم صفة كونه حادثا بنفسه
 وظاهر أن هذا الظرف ليس على محومه ولا يشمل الازل وهو لا يصح أن يكون
 وجود العالم فيه مساويا لعدمه فيه اذ وجوده فيه يمنع بحلاف عدمه فيه فانه
 راجب وعلم من هذا أن الازل فرغ قبل خلق شيء من العالم يقولهم الازل ما قبل
 خلق العالم فيه تساهل والذي جهلهم عليه التقريب فقط كما قاله الشيخ وغيره وهذا

أجماع كالذوات والاعراض
 كالحركة والسكون والالوان
 وانما كان حدوث العالم
 دليلا على وجود الله تعالى
 لانه لا يصح أن يكون حادثا
 بنفسه من غير وجوده
 لانه قبل وجوده

الضمير أغنى المتصل بأن عائد للعالم كالضمان التي قبله وكذلك الضمان التي بعده مما
يناسب فيه ذلك بخلاف ما لا يناسب فيه فانه عائد للوجود فتأمل (قوله كان وجوده
الح) أي لانه يجوز أن يوجد ويجوز أن يبقى على عدمه فثبتنا الوجود ببقاء العدم
البه متساويان وهذا هو المذهب عندهم وقيل بقاء العدم أرجح لان العدم هو
السابق فالاصل بقاؤه عليه فاللازم على وجود العالم بنفسه ترجيح المرجوح من
غير مرجح وبما أظهر في الاستحالة من ترجيح أحد المتساويين من غير ذلك (قوله
لعدمه) أي لبقاء عدمه وكذا يقال فيما بعد كما يؤخذ من كلامه في المثال الآتي
وقد أشرت الى ذلك في القولة السابقة (قوله فلما وجد الح) هو وماعده من تامة
التعديل كالمحوظ اهر (قوله وزال عدمه) توضيح لما قبله (قوله فلا يصح الح)
مفرع على قوله وقد كان الح وأنه جواب شرط محذوف والتقدير وإذا كان
كذلك فلا يصح الح (قوله بنفسه) قد علمت أن معنى الباء لا يظهر الا في المقابل
(قوله فذهبن الح) مفرع على التفریع الذي قبله (قوله وهو الذي الح) الضمير
الاول عائد للرجح والثنائي للوصول والثلثي لما مر سابق العبارة أنه عائد للوجود
وعليه فيه صير المعنى وهو الذي أو جد الوجود وفيه ترك كذا فلا يظهر أنه عائد للعالم
وان كان بعيدا عما يقتضيه ظاهر العبارة ولو دل بدل قوله فذهبن الح فذهبن ان للعالم
محدوثا غير وهو الح لم من ذلك فليتأمل (قوله لا ترجح أحد الامرين الح)
هكذا يصح لتفريع ومافي كثير من نسخ من التعبير بصيغة التفعيل ليس على
ما ينبغي لكن كثيرا ما يؤتى قولنا تفعيل بالفعل وهذا لتعديل المحذوف والتقدير
وانما كان المفرع عليه وهو كون الوجود مساويا لعدم مستلزما للمفرع وهو عدم
صححة كونه ترجح على عدم بنفسه لا ترجح الح وأخصر من هذا أن يقال هوالة
حماية المفرع عليه للمفرع أي لكونه علة له كما جاء على ان قوله فلا يصح الح
مفرع على ما قبله فارجع لجواب شرط محذوف كما مر كان قوله ان ترجح
سواء للامرين بين الشرط والجواب فتأمل (قوله محال) أي لما فيه من اجتماع
الرجحان والمساواة وهما متضادان لا يجتمعان كما قاله بعضهم (قوله مثلا) معمول
محدوف والتقدير مثل مثلا وغرضه توضيح الكلام السابق كما هو قاعدة المثال كما مر
(قوله في سنة كذا) لو حذفه ماضر لكن قد أفاد الشيخ أنه لو حذفه لشملت العبارة
جوار وجوده في الانزل لكن كان الاظهر أن يعبر بدل ذلك بقوله فيما لا يزال
(قوله وزال عدمه) توضيح مثل ماضر (قوله لا من نفسه) توضيح أيضا (قوله
فخار لئلا يلبس) لا يلبس المعبر ولو بدل الفاء عن ان تقر برده سكتية التي
كترها من نعم رب - بقى حتى يأتي بقاء التفریع لا يقال انما ذاء الفصححة كما

كان وجوده مساويا لعدمه
فلما وجد زال عدمه علما
أن وجوده ترجح على عدمه
وقد كان هذا الوجود
مساويا لعدم فلا يصح أن
يكون ترجح على عدم بنفسه
فتبين أن له صريحا غير وهو
الذي أو جد لان ترجح
أحد الامرين المتساويين
من غير مرجح محال مثلا
زيد قبل وجوده يجوز أن
يوجد في سنة كذا ويجوز
ان يبقى على عدمه فوجوده
مساو لعدمه فلما وجد وزال
عدمه في الزمان الذي وجد
فيه علما أن وجوده موجود
لا من نفسه فالحال الدليل

يقال في نظائره (قوله أن تقول الخ) محبوسه أنه مركب من مقدمتين صغيري وهي
 العالم حادث وكبرى وهي كل حادث لا بد له من محدث (قوله من اجرام واعراض)
 بيان للعالم (قوله وهذا الذي) اسم الإشارة عائد على النتيجة ويؤخذ من هذه
 العبارة اعتراض على المتكلمين في جعلهم هذا الدليل دليلا على وجوده تعالى
 ويجاب بانهم لاحظوا مع ذلك ما ورد عن الانبياء عليهم الصلاة والسلام من
 الأحاديث الدالة على أن هذا الموجود مسمى بكذا وكذا ولا يرد على ذلك أن الأدلة
 العقلية لا يستدل بها على هذه العقائد لانه لم يستدل بها على نفس العقيدة وإنما
 استدل بها على التسمية فقط (قوله بلفظ الجلالة) أي باللفظ الدال على الجلالة
 بمعنى العظمة وذلك اللفظ هو الله (قوله الشريف) من الشرف وهو العلو فاعني
 الشريف العالي الرتبة وعن سيدي علي وفاته كاي يقول في قوله تعالى وكلمة
 الله هي العليا ولفظ الله لانه أعلى مرتبة من سائر الاسماء وهذا مبني على
 التحقيق من أن أسماءه تعالى متفاوتة في الشرف وعن ابن عربي انها متساوية فيه
 لرجوعها كلها الى الذات العلية (قوله فهو مستفاد الخ) وجه استفادته منهم
 عاينهم الصلاة والسلام انه اذا ثبت وجود الصانع وأنه لا شر يكلفه وأثبتت الرسالة
 المتصفون بوجوب الصديق لهم بأن ذلك الصانع الذي لا شر يكلفه مسمى بكذا وكذا
 كان ذلك دليلا قاطعا على تلك التسمية (قوله فنفه) أي فقط وفي نسخة فنفه
 (قوله لهذه المسئلة) هي أن تسميته تعالى بلفظ الجلالة أو غيره من الاسماء
 لا تستفاد الا من الانبياء عليهم وعلى رئيسهم الاعظم أفضل الصلاة وأتم التسليم
 (قوله دليل الخ) فيه أن هذا الخبر مجهول كنهه انكبه نور لا الى ما بعده
 وقوله على وجوده تعالى فيه ما تقدم من البحث والحوار فتأمل (قوله وأما الدليل
 الخ) في هذه العبارة مساحسة لان قوله فاعلم الخ لا يصح أن يكون جوازا لما كجوه
 واضح فلما أبداه بعبارة أخرى مكان يقول واعلم أن حدوث العالم يحتاج الى دليل
 أما حدوث الاعراض فدليله مشاهد تغيرها الخ وأما حدوث الاجرام فدليله
 ملازمها لالاعراض الخ لسلم من ذلك (قوله فقط) مبني على مذهب الجمهور
 كما يعلم مما مر كما تقدم وإنما أعاده توصلا لما بعده (قوله والاعراض الخ) لو قال
 أما حدوث الاعراض فدليل أن الخ وأما حدوث الاجرام فدليل ملازمها
 الخ لكان أولى (قوله بدليل الخ) تقر به أن تقول لاعراض شوه حدث متغيرة من
 عدم الى وجود وعكسه وكل ما كان كذلك فهو حادث ونتيجة ذلك الاعراض مادة
 تدل على الصغرى قوله فاعلم تشاهد الخ والواحد كبرى يتوهم فيها
 يأتي والوحيد بعد العلم الخ والى النتيجة بقوله فاعلم الخ فليتناول (قوله أحدهما)

أن تقول العالم من اجرام
 وأعراض حادث أي موجود
 بعد عدمه كل حادث لا بد له
 من محدث فينتج أن العالم
 لا بد له من محدث وهذا الذي
 يستدل به الدليل العقلي واما
 كون الحادث يسمى بلفظ
 الجلالة الشريف وبعبارة
 الاسم فهو مستفاد من
 الانبياء عليهم أفضل الصلاة
 والسلام فتدبر هذه المسئلة
 وهذا الدليل الذي سبق
 وصور حدوث العالم دليل على
 وجوده تعالى وأما الدليل
 على حدوث العالم فاعلم أن
 العالم اجرام واعراض فقط
 كما تقدم والاعراض كالحركة
 والسكون حادثا بدليل أنك
 تشاهد

الضحية عائد للأعراض وهي شاملة لما لا تصح رؤيته كالحركة والسكون على مامر
وحينه إذ في تعلل المشاهدة بالأعراض بالنسبة إلى ذلك نظر وأجاب بعضهم بأن
الكلام بالنسبة إليه على حذف مضاف والتقدير تشاهدونها ولا خفاء في
مشاهدتها بحاجتها البصر اه وفيه أنه لا يشاهد إلا الجرم اتصف بها كما لا يخفى
وسأذكر لك جواباً آخر فظن (قوله متغيرة) هو منصوب على الحال من الضمير
قبله وهذا يقتضي أنها تصح مشاهدتها حال تغيرها من عدم لوجود وعكسه وليس
كذلك وقد يجب أن المراد أن الجرم يشاهد متصفاً بما يدل على تغيرها وهذا
يجاب عن التظير السابق (قوله من وجوه إلى عدم) هذا غير محتاج إليه وإن كان
التغير أدق له ويرشد لذلك قوله بعد والوجود بعد عدم الخ (قوله كما تراه الخ)
الذي يظهر أن ما هو موصولة بمعنى الذي صفة لموصوف محذوف والتقدير كما تغير الذي
تراه على ما به محاصر وعلى هذا فيكون قوله تنعدم بما نال ذلك التغير (قوله تنعدم ان
كان ساكناً) الظاهر أن فيه كماله بعد ما كتفاه والتقدير تنعدم ان كان ساكناً
وتوجد ان كان متحركاً ونظير ذلك في غير ما بعد ويرشد إلى هذا تقريره به بقوله
فسكونه الخ ويحتمل أن لا حذف كما سيأتي (قوله وسكونه) هو بالجر عطف على
حركة يدوقوله بعدم الخ بيان للتغير مثل ما قبله (قوله فسكونه الخ) تفريع على
المحذوف من الثاني وقوله وحركته الخ تفريع على المحذوف من الأول ففيه ان
ونشر مشوش ويحتمل أن لا أول تفريع على قوله ان كان ساكناً لانه يفهم منه
أن السكون موجود بعد الحركة والثاني تفريع على قوله ان كان متحركاً لانه يفهم
منه أن الحركة موجودة بعد السكون وفيه على هذا ألف ونشر مرتب ولا حذف فيما
تقدم على هذا الاحتمال (قوله الذي بعد حركته) قيد بذلك احترازاً من سكون
الجرم في أول زمن وجوده فإنه لم يكن معدوماً بالحركة وإنما كان معدوماً بانه
الجرم (قوله التي بعد سكونه) الظاهر أن هذا قيد لبيان الواقع فليزأمل (قوله
والوجود الخ) تقدم أب هذا إشارة إلى الكبرى (قوله فعلت) أي من الدلائل
الساقية (قوله والجرم الخ) كما المناسب له نبعه أولاً أن يقول والجرم كذا
حادثاً ليل ملازمته الخ وقد ذكر صغرى هذا الدليل وعلاها بقوله لا ما الخ وذكر
أيضاً الكبرى ثم النتيجة (قوله لا ما لا تخلو الخ) فيه أن عدم خلوها عما ذكر كراهية
عن الملازمة له فكانه قال والجرم ملازم للأعراض لانها ملازمة لها فيكون من
قبيل تعليل الشيء بنفسه إلا أن يقال ان المعلن ملازمته الجرام والعلة ملازمة لها بعض
خاص وفيه أن الاشكال باقي ولو علم بما سبأ في تقرير المطالب من مشاهدته ذلك
المكن أظهر (قوله وكل ما لا زم الخ) لم يعمل ذلك بشئ وعلمته أن ما لا زم الذي لا يصح

متغيرة من وجود إلى عدم
ومن عدم إلى وجود كما
في حركة يدقأتم
كان ساكناً أو سكونه
ان كان متحركاً فسكونه الذي
بعد حركته ويجب ان كان
معدوماً بالحركة وحركته
بعد سكونه وجدت بعد ان
كانت معدومة بسكونه
والوجود بعد عدمه
الحديث فليكن أن الأعراض
حادثاً للجرم
لا زعموا أنها لا تسلك
حركة وسكوناً على ما ذكره
الحادث في الحادث

سبعة عليه حتى يكون قديما (قوله أى موجود الخ) لاحاجة اليه لانه قد ذكره فيما سبق (قوله أيضا) أى كما أن الاعراض حادثة بقوله كالأعراض تفسيره (قوله فاصل هذا الدليل) أى دليل حدوث الاجرام والفاء للتفريع هنا وفي الحقيقة المفرع هو عين المفرع عليه الآن بينهما اختلاف قليل (قوله وحدث الامرين الخ) اعاده وان كان معلوما بما تقدم لاجل قوله ولا محذور الخ فتأمل (قوله دليل وجوده تعالى تنبيه لما سبق لك فيه (قوله ولا يحدث الخ) من تنبيه النعيل (قوله وحده) هو مصدر وحده اذا انفرد وهو حال مؤكده فوصاها باللفظ الشريف وكذا قوله لا شريك له (قوله كما يأتى الخ) هو راجع لقوله ولا يحدث الخ (قوله وهذا) لعل الاولى وذلك من الاشارة عائدة الى ما ذكره أولا بقوله والله دليل على وجوده تعالى الخ ثم ظهر انه عبر بما ذكره لكونه الاشارة راجعة الى ما ذكره فربما بقوله وحدث الامرين الخ وعلى هذا فاصح ما هو الاول (قوله هو الدليل الاجالى) أى لصدق ضابطه عليه وكذا يقال في نظيره مما يأتى واعلم ان هذا الدليل يرتفع على سبعة مطالب اولها ثبوت رائد على اجرام المعبر عنه بالأعراض ثانيا ثبوت كونه لا يقوم بنفسه ثالثا ثبوت كونه لا ينفصل من جرم الى آخر رابعها ثبوت كونه لا يمكن خامسها ثبوت كون الاجرام ملازمة لذلك الزائد سادسها ثبوت كون القديم لا يندفع سابعا استحقاقه لحوادث لا أول له وقد جمعت في قول بعضهم

زيدم قام ما سئل ما كما ما انقلب لا عدم قديم لاحنا

فأشهر بقوله زيدا الى الاول وبقوله لم قام يحذف أم ما لافية بلون الى الثاني وبقوله ما نقل باسكان اللام للوزن الى الثالث وبقوله ما الى الرابع وبقوله ما أمم الى الخامس وبقوله لا عدم قديم ضم أوله وسدس ثانيا الى السادس وبقوله لاحنا المقطع من لحوادث زوايا الى اسابع ودليل اول المشاهدة دما من عاقل الا ويحس أن له معنى رائدة عليه وكذا الخامس ودليل الثاني نه لو قام بنفسه لم قلب الحماق اذ حقيقة لعرص مقام بغير دليل الثالث انه لو انتقر لم قيامه بنفسه في لحظة الانتقال وقد ظهر بطلانه ودليل الرابع انه لو كان اجتماع الضدين اذ لو تحرك الجرم بعد أن كان ساكنا ورفضه ما أساسا سكوت كمن فيه لم اجتماع الحركة والسكون وقد علمت أن دليل الخامس المشاهدة ودليل السادس أن كل ما يتصف بعدم يكون جائزا لوجوده وكل ما كان كذلك وحادث وقد استدلوا على السابع بأدلة كثيرة مقرر في كبرى وغيره من أرادها فليراجعها (قوله ويكفران الخ) تقدم أنه خلاف المختار (قوله ما حذر الخ) ٦

أى موجود بعد عدمه
فالأجرام حادثة أيضا
كالاعراض فاصل هذا
الدليل أن تقول الأجرام
ملازمة للأعراض الحادثة
وكل ما لازم للحادث حادث
فينتج أن الأجرام حادثة
وحدث الامرين أعني
الأجرام والأعراض أى
وجودهما بعد عدم دليل
وجوده تعالى لأن كل حادث
لا بد له من محدث ولا يحدث
لله العالم إلا الله تعالى وحده
لا شريك له كما سيأتى في دليل
الوحدانية تعالى وهذا
هو الدليل الاجالى الذى
يحب على كل مكاف من
ذكر وأنشئ معرفته كما يتو
ابن العربي والاستحوى
ويكفران من لم يعرفه فاحذر
أن يكون فى إيمانك خلاف

احترز عن أن يكون الخ لان الخبر بالسكس بمعنى الاحتراز كما في الفاموس
 (الصفة الثانية) هذا شروع في الصفات السلبية وجزئياتها لا تنحصر خلافا
 لبعضهم وانما اقتصر الشيخ على ما ذكره لانه هو الذي قام عليه الدليل تفصيلا
 بخلاف غيره وكان المناسب لقوله فيما مر الاول من الصفات أن يقول الثاني من
 الصفات الخ ولعله تفنن (قوله القدم) هو بكسر القاف وفتح الدال مصدر قدم بفتح
 بضم الدال فيه ما أو أمّا القدم بفتح القاف وسكون الدال مصدر قدم بفتح الدال بفتح
 بضمها فليس مرادها لانه بمعنى القدم ومنه قوله تعالى يقدم قوم يوم القيامة
 (قوله ومناه) أي القدم لا يمكن لا بقوله كونه خصوص صفة تعالى لشئ قدم
 صماته فانما متصف به فان قيل يلزم على ذلك قيام الصفة بالصفة أحيب بأن يلزم ذلك
 إذا لم يحذور فيه إلا إذا لم قيام المعنى بالمعنى ولا كذلك هذا لان القدم صفة صاحب
 لا صفة معنى على التحقيق (قوله عدم الاولية) المراد بالاولية هنا الابتداء كما هو أحد
 الإطلاقين وانما أن تطلق ويراد منها السبق على الاشياء ومن هذا المعنى اسمه الاول
 ويقادها على الاول الآخر بمعنى البقاء بعد فناه الاشياء ومن هذا المعنى اسمه الآخر
 يأتي وعلى الثاني لاخرية بمعنى البقاء بعد فناه الاشياء ومن هذا المعنى اسمه الآخر
 وله قبل عدم الاولية للوجود كما عرفت به بعضهم ليس على التعريف قدم غير الوجودي
 كصفات السلب فانه متصف به بناء على القول بترادف القديم والازلي بخلافه على
 القول بعدم ترادفهما فانه ليس متصفاه وانما هو متصف بالزلية كما يأتي وعلى
 هذا فيحتاج في التعريف لزيادة قول بعضهم للوجود له كمالا كان التحقيق
 القول بترادف أسقط الشيخ تلك الزيادة (قوله فغنى الخ) تفريع على التعريف
 (قوله لا أول لوجوده) كان الاظهر أن يقول كونه لا أول الخ كما أقر ذلك هو حين
 عرضت العبارة عليه (قوله بخلاف زيد) هذا فيما يظهر مرتبط بمحذوف معلوم
 مما ذكره والتقدير فالأولى سبحانه وتعالى لا أول لوجوده بخلاف الخ (قوله مثلا) أي
 أو عمرو أو نحو ذلك (قوله فوجوده الخ) تفسير لقوله بخلاف زيد (قوله وهو خلق الخ)
 فيه ما لا محالة إذ أول وجوده زيد ليس عين الخلق الذي كوروا غما ثبت عنده فهذا
 بيان لما ثبت عنده أول الوجود له والمراد بالنطفة ماء الرجل مع ماء المرأة أو تطلق
 أيضا كما في الفاموس على الماء الصافي لئلا كان أو كسيرا وعلى غير ذلك (قوله
 واختلافه القديم الخ) أي اختلاف في جواب هذا الاستفهام وكذا يقال في نظر
 ذلك ولا يخفى ما في ذكر هذه المسئلة هنا من المناسبة (قوله بالاول) أي اسم جامع
 واحد ومن صرح به الامام القهري (قوله ويدعى ما شئ) وله أن يجعلها موصولة
 فتكون بمعنى الذي فلهي الاول تكون جملة قوله لا أول له صفة وعلى الثاني صلة

الصفة الثانية الواجبة
 تعالى القدم ومعناه عدم
 الاولية كقوله كون الله تعالى
 قديما لا أول لوجوده بخلاف
 زيد مثلا فوجوده أول
 وهو خلق النطفة التي خلت
 منه واختلافه القديم
 والازلي بمعنى واحد أو
 مختلفان كمن قال بالاول
 ترادفها بقوله لا أول له وفيه
 ما شئ أي القديم والازلي

(قوله الشيء الذي الخ) هذا ضم مناسب لقوله ويفسر الخ وإيما يناسب جعل
 ما موصولة بمعنى الذي وتكون صفة محذوفة كناية ره (قوله فيشمل ذات الله الخ)
 مقتضى ذلك أنه يجوز إطلاق التسمية عليه تعالى وهو الصحيح لوروده في التسعة
 المنعير بدل الأول فيمار وإبن ما جزم من حديث أبي هريرة وكذلك رواه
 وإنساني لا يقال هذا الحديث حديث آحاد وهو لا يستدل به لأننا نقول اسماءؤه
 تعالى مما ينبت في فهم بذلك (قوله وجميع صفاته) أي سواء كتبت وجودية كالعاني
 أولا كانه نويه وصفات السلوب (قوله ومن قال بالثاني) أي أنه مما يختلفان وهو
 الواقع في كلام السعد وفي كتب اللغة كقوله في التماموس (قوله أعم من أن يكون
 الخ) أي فهو شامل للوجود وغيره ولو قال سراء كن موجودا أولا لكان أخضر
 وأوضح (قوله فهو أعم الخ) مفرع على ما قبله والمراد أنه أعم عموم مطلقا وناسطه
 أن يكون بين شيئين يجمعهم معان وينفرد أحدهما وهو الأعم لا عموم من وجه ونسبته
 أن يكون بين شيئين يجمعهم معان وينفرد أحدهما (قوله فيجمع معان) مفرع على أنه يجمع
 (قوله وصفاته الوجودية) أي المصنفة بالوجود وذلك الصفات كالقدرة والارادة
 واحد يترز بقوله الوجودية عن الأحوال على التول بها وعن صفات السلوب
 (قوله فيقال الخ) مفرع على قوله فيجمع معان الخ وقوله أزيدية أي وقديمة ففيه
 حذف الواو مع ما عطف كإبرشيد إلى ذلك التفرع على ما ذكر وكذا يقال
 فيما بعد (قوله في الأحوال) لو قال في غير الوجود كالأحوال لكان أولى ليشمل
 صفات السلوب (قوله على التول ما) أي الأحوال (قوله فان كون الله الخ) تعليل
 لقوله وينفرد الخ لكان كن المناسب لسبق ما قبله يجمع بأن يقول فيقال له أزل
 الخ (قوله على هذا القول) لو أخرجه عن قوله لا يقال الخ لكان أولى كما هو واضح
 (قوله والممكن قادر الخ) من قوة التعليل (قوله إلى درجته الوجود) أي إلى
 درجة معنى الوجود فلا تنساق للبيان ولو قال إلى درجته الوجود كما في عبارته المتقدمة
 ممكن أو نوح (قوله لأنه حل) تعليل لما قبله (قوله والدليل على قدسه تعالى
 أنه إذا لم يكن الخ) أشار بذلك إلى قياس استثنائي مركب من شرطية ونسبي
 الكبرى واستثنائية ونسبي الصغرى فهو عكس الاقتراضي ونظمه هكذا إذا لم
 يكن قد يسا كن حادنا لكان كونه حادنا محال إذ كبر الشرطية بقوله إذا لم يكن الخ
 وعمل بالضرورة بين التزم وإثباتي بقوله لأنه الخ وحذف الاستثنائية وأشار إلى
 دليلها بقوله الآتي وإذا كان على حادنا الخ وهو أيضا قياس استثنائي ونظمه هكذا
 إذا كن بناءه وتعالى حادنا اقتضى التزم إلى محذور واقعة ذلك الحديث إلى شدت وهكذا
 أنه إلى محذور لا لزوم الدور أو تسلسل وهما محالان (قوله أنه لا وسطية

الشيء الذي لا أول له فيشمل
 ذات الله وجميع صفاته ومن
 قل بالثاني عرف التسمية
 بقوله موجود لا أول له وعرف
 الأزل بما لا أول له أعم من
 أن يكون موجودا أو غير
 موجود فهو أعم من التسمية
 فيجمع معان في ذاته تعالى
 وصفاته الوجودية فيقال
 لذاته تعالى أزل وقدرته
 تعالى تزاير وينفرد الأزل
 في الأحوال ككون الله
 تعالى قادرا على الفروع ما كان
 كونه الله تعالى قادرا يقال له
 أزل على هذا القول ولا يقال
 له قديم لم يزلت أن التزم
 لا بد منه من الوجود والكون
 قدر الحيز إلى دور الوجود
 لا بد منه من الوجود والكون
 تعالى أنه لا يمكن قديما
 حادنا لأنه لا يارادة من
 المقدم وما زاد

لئلا نأشئ ان كان محدثا بعد عدمه فهو الحادث والا فالقديم (قوله فكل شيء الخ)
 هذا مصرح بالنتيجة أعني نتيجة التعليل وهي أهم من المدعى فتمامه (قوله وإذا
 كان الخ) قد علمت أن هذا في قوة الدليل للاستثانة المذوقة وقوله افتقر الخ أي
 لما تقدم في دليل الوجود من أن الحادث لا يصح أن يكون حادثا بنفسه لما يلزم عليه
 من ترجيح أحد الأمرين المتساويين بلا مرجح وهو باطل وقوله وافتقر محله
 الخ أي لا يعقد المماثلة (قوله وهو يتابع الأشياء الخ) هذا بمعنى قوله هم هو
 ترتيب أمور غير متناهية (قوله واحد بعد واحد) هو حال موضحة لتتابع وقوله
 إلى ما لا نهاية له متعاقب بتتابع (قوله والتسلسل محال) مرتبط بـ قوله لزوم التسلسل
 فيما بينهم ما معترض أتبي فيه بيان معنى التسلسل وقد أقام المتكلمون أدلة كثيرة على
 بطلان التسلسل فراجع (قوله وان انتهت الخ) كان الانسب بالمقابلة وان وقفت
~~هـ~~ لا حظ المعنى (قوله بأن قيل الخ) أي فرضنا وتقديرنا وكان الأولى التعجب
 بكان لان ذلك لا ينحصر بما ذكره كما يقتضيه قوله بأن بلضا بطله أن ينحصر المحدثون
 في عدد معين اثني أو أكثر ثم ان قوله بأن قيل الخ لا يناسب فرض كلامه حيث قال
 وهكذا لأنه يقتضي أن عدد المحدثين أكثر من اثنين فليتامر (قوله وهو توقف الخ)
 أي ولو كان التوقف بواسطة أو أكثر بأن كان المحدثون أكثر من اثنين مثلا
 لو فرض أن زيدا أوجد عمرا وانه أوجد بكرا وانه أوجد زيدا فقف بوقف بكر على
 زيد بواسطة توقفه على عمرو والتوقف على زيد والحال ان زيدا متوقف على بكر
 وفسر على ذلك (قوله توقف عليه) الفهم المستمر في الفعل عائد على الشيء الآخر
 والبارر المتصل بالجار عائد على الشيء الأول (قوله فانه الخ) علة لقوله لزوم الدور
 (قوله تعالى عز وجل) هذه الجملة صفات لله تعالى كما لا يخفى وظاهران معنى
 الأول تنزههما لا يليق بجلال كبريائيه ومعنى الثاني غلب الجارية وقهرهم ان كان
 المضارع يعز بهم العين فان كان يفخها كان المعنى قوى على غيره وان كان بكسرها
 كان المعنى قل وهذا غير مناسب هنا وان جعله بعضهم محججا هنا على أن المراد
 بالقلة انه لا نظير له ولا متبيل فخلص انه يقال عز يعز بهم العين وكسرها وفخها
 ومعنى الثالث أعني جل عظم من الجلالة وهي العظمة (قوله والدور محال) مرتبط
 بقوله لزوم الدور وانما كان محالا لانه يلزم عليه تقدم كل من المحدثين على نفسه
 وتأخره عنها وبيان ذلك انه لو فرض ان زيدا أوجد عمرا وانه أوجد بكرا فقف بوقف بكر
 كون زيد موجدا لعمرو انه متقدم عليه وقد فرضنا لعمرو أوجد زيدا وفتضا
 أن يكون متقدما عليه ومعلوم أن المتقدم على المتقدم على شيء متقدم على ذلك الشيء
 فيكون زيدا متقدما على نفسه بواسطة تقدمه على عمرو المتقدم عليه او مقتضى

فكل شيء اتفق عليه القدم
 ثبت له الحدوث وإذا كان
 تعالى حادثا افتقر إلى محدث
 بحدوثه وافتقر محدثه إلى
 محدث وهو كذا فان لم تقف
 المحدثون لزوم التسلسل وهو
 يتابع الأشياء واحدا بعد
 واحد إلى ما لا نهاية له
 والتسلسل محال وان انتهت
 المحدثون بأن قيل ان المحدث
 الذي أحدث الله أحدثه الله
 لزوم الدور وهو توقف شيء على
 شيء آخر توقف عليه فانه اذا
 كان لله تعالى عز وجل محدث
 كان متوقفا على هذا المحدث
 وقد فرضنا ان الله أحدث هذا
 المحدث فيكون المحدث
 متوقفا على الله والدور محال

كون زيداً حدثه عمرو انه متأخر عنه وقد فرغ سنان من امره أحدثه زيد ومقتضاه
 أن يكون متأخراً عنه وهو معلوم أن المتأخر عن المتأخر عن شيء متأخر عن ذلك الشيء
 فيكون زيد متأخراً عن نفسه بواسطة تأخره عن عمرو والمتأخر عنه وكذا يقال في بيان
 وجه كون عمرو متقدماً على نفسه بواسطة تأخره عن سنان (قوله أي لا يتصور الخ) لو
 حذف هذا التفسير انكساراً على وضوحه مما سبق كما صرح فيما مر حيث لم يقبل
 بعد قوله والتسلسل محال أي لا يتصور الخ لسكان أولى فاب قيل ذكره للتوضيح ردان
 المناسب لذلك أن يذكره فيما مر أيضاً (قوله أي لا دور والتسلسل) أي أو
 التسلسل فالواو بمعنى أو لما ظاهراً من أنه لم يرد إلى الدور والتسلسل وما وانما أدى
 إلى أحدهما كما يصرح به قوله فيما مر فإن لم تقف المحذور الخ (قوله فيكون
 حدوثه) مفرع على قوله والذي أدى الخ وانما أظهر حيث قال فيكون حدوثه
 مع أن المقام لا يحتاج للإيضاح (قوله لأن كل شيء الخ) غلة لتفريع كون حدوثه
 تعالى محالاً على قوله والذي أدى الخ فيمكنه قال وانما كان كون حدوثه تعالى
 محالاً مفرعاً على ذلك لأن كل شيء الخ (قوله فاصل الدلائل الخ) فيه اختصار ولو
 قال فاصل الدلائل أن نقول لم يكن قديماً لسكان حادنا ولو كان حادثاً لآلة في
 محدث وانما يقرر حدوثه إلى محدث فيلزم ما لا دور وأما التسلسل وهما محالان فما أدى
 إليهما وهو كونه حادثاً محالاً فما أدى إليهما وهو انتفاء كونه قديماً محالاً وإذا كان
 ذلك محالاً ثبت قدمه وهو المطلوب لسكان أحسن (قوله بأن كان حادثاً) انما أتى
 بذلك المفيد للحصر لا تقدم من أنه لا واسطة بين القديم والحادث فغير القديم مختصر
 في الحادث (قوله فيلزم الدور والتسلسل) أي بواسطة افتقار محدثه إلى محدث
 كما علم مما مر (قوله فيكون الخ) أي لأن ما أدى إلى المحال محال كما ذكره قبيل
 (قوله فثبت قدمه) أي لأن كل من استحتم عليه الحدوث ثبت له القدم إلا بواسطة
 كما مر (قوله وهو المطلوب) أي من الدليل هذا والاقترب ويحتمل أن المراد
 وهو المطلوب من المكاف وفيه بعد (قوله من رتبة التقليد) أي من التقليد
 الشبيه بالرتبة فالانفاقة من انفاقة التشبيه للتشبيه والرتبة بكسر الراء وفتحها
 واحدة العرا التي تكون في الرق بالكسر وهو جبل تشبه السخال أي أولاد
 الضأن كما يؤخذ ذلك مما كتبه بعضهم على نظير ذلك في شرح الكبرى (قوله
 الذي يخلد) تقدم الكلام على الخلود فانظره وقوله صاحبه أي المتصعب (قوله
 على رأي ابن العربي والسنوسي) قد علمت أنه خلاف التحقيق
 الصفات الثلاثة الواجبة له تعالى البقاء (قوله ومعناه) أي البقاء لسكان
 دبقيد كونه خصوص بقاء الذات يشمل بقاء الصفات أيضاً فانها متصفة به وبأنها

أي لا يتصور في العمل
 وجوده والذي أدى إلى الدور
 أو التسلسل المحالين فرض
 حدوثه تعالى عز وجل فيكون
 حدوثه تعالى محالاً لأن كل
 شيء يؤدي إلى المحال محال
 فاصل الدلائل أنه لو كان
 الله غير قديم بأن كان حادثاً
 لا يقرر إلى محدث ويلزم الدور
 أو التسلسل وهما محالان
 فيكون حدوثه محالاً ثبت
 قدمه وهو المطلوب وهذا
 الدليل الاجمالي لقدمه تعالى
 وبه يخرج المكاف من
 رتبة التقليد الذي يخلد
 صاحبه في النار إلى رأي ابن
 العربي والسنوسي كما تقدم
 الصفات الثلاثة الواجبة
 له تعالى البقاء ومعناه

فاما امر في ازل الكلام على التقدم سواء اجابنا قتيبه فان قيل هذا التعريف
 غير مانع اذا لم ادر انه تعريف لبقاء ذات الله وصفاته كما مر مع شموله لبقاء الجنة
 والنار احبب باجوبة احسنها أن المراد بقولهم عدم الآخرة العدم الواجب عقلا
 وحينئذ فلا يشهد التعريف بذلك لانه ليس بواجب عقلا وان كان واجبا شرعا
 (قوله عدم الآخرة) تقدم اراد بالآخرة بقية الا قضاء بعد فناء الاشياء وقوله
 للوجود متعلق بالآخرة ولو حذفه لكان أولى ليشمل بقاء غير الوجودي كصفات
 المسلوب الا أن يقال مراده بالوجود مطلق التحقق والثبوت (قوله فمضى الخ)
 تقر ببع على التعريف بقوله (قوله والادليل على بقاءه تعالى الخ) تقر بهذا الدليل
 مع اضا ح أن تقول لو لم يكن باقيا لكان جزا للوجود لكان كونه جائزا للوجود محال
 لانه لو كان كذلك لكان حادثا لكان حدوثه محال لما تقدم من وجوب قدمه تعالى
 وبذلك تعلم ما في كلامه عملا يخفى (قوله لوجاز الخ) انما قال لوجاز أن يلحقه
 ولم يقل لولحقه لان امتناع جواز لحوق العدم به يلزم امتناع لحوقه من باب أول
 بخلاف عكسه فكان التعبير بذلك أولى (قوله فيفتقر الى محدث) أي لما مر
 من ان الحادث لا يصح أن يكون حادثا بنفسه (قوله ويلزم الخ) أي لان هذا الحادث
 يفتقر الى محدث آخر وهكذا فاما أن يدور الامر أو يتسلسل كما علم بما مر (قوله
 وتوضيحه) أي الدليل (قوله لان كل مر لحقه الخ) تحليل لما قبله وكان المناسب
 لبقائه أن يقول لان كل من جاز أن يلحقه الخ (قوله وكل جزا للوجود الخ) من بقية
 التعامل كما هو ظاهر (قوله يكون حادثا) فيه ان الحادث أعظم من الحادث لان الحادث
 منه ما هو موجود ومنه ما هو معدوم بخلاف الحادث فانه خاص بالموجود ويمكن أن
 يقال المراد بكون حادثا للوجود ان لم يكن موجودا بان فعل (قوله حادث الخ) لوجوده
 لكان أولى كما وافق على ذلك حين عرضته عليه (قوله وهو تعالى الخ) هذا مرتبط
 بكونه يتبقى عنه التقدم (قوله وكل ما ثبت له التقدم استحالة عليه العدم) هذا
 قاعدة كلية افتق عليها كل العقلاء وأورد علم اعدم العالم في الازل فانه قديم وم
 ذلك لم يستحل عليه العدم وأجاب ابن ذكرى بأنها مفروضة في الموجود لانه هو الذي
 قام الدليل عليه وتعبه الفهري بأنه لا حاجة لذلك لان عدم العالم في الازل يستحيل
 عدمه اذ لو عدم لوجد العالم في الازل وهو محال فالإيراد من أصله مدفوع قال
 اليوسفي وهو ظاهر اه وأنت خبير بأن عدم العالم في الازل قد انعدم بانهاء الازل
 فصدق عليه أنه قديم ولم يستحل عليه العدم وحينئذ فالإيراد باق أصله ولا يذنبه
 الاجاب الاول هكذا ظهر ثم رأيت لبعض المحققين ما يؤيده (قوله فدليل الخ)
 تقر ببع على قوله وكل ما ثبت له الخ ووجه ذلك ان القاعدة ان الدليل الذي أثبت

عدم الآخرة للوجود في
 كون الله تعالى باقيا انه
 لا آخر لوجوده والدليل على
 بقاءه تعالى انه لو حاز ان
 يلحقه العدم لكان حادثا
 فيفتقر الى محدث ويلزم
 الدور أو التسلسل وقد
 تقدم تعريف كل واحد
 منهما في دليل التقدم
 وتوضيحه أن الثاني انى
 يجوز عليه العدم يتبقى عنه
 التقدم لان كل من يلحقه
 العدم يكون وجوده جائزا
 وكل جائز الوجود يكون
 حادثا وكل حادث يفتقر الى
 محدث وهو تعالى ثبت له
 التقدم بالدليل المتقدم وكل
 ما ثبت له التعدم استحالة
 عليه العدم فدليل البقاء له
 تعالى هو دليل التقدم

المزوم دليل على اللازم فتأمل (قوله وحاجته) أي محصل تقريره على وجه الاستدلال
به على البقاء (قوله أن تقول الخ) هذا الدليل مركب من شرطية واستثنائية ونظامه
هكذا ولم يجب له البقاء لا تنفي عنه التقدم لكن انتفاء التقدم عنه تعالى بالحل
فذكر الشرطية بقوله ولم يجب له الخ وأشار إلى الاستثنائية بقوله والتقدم الخ
(قوله بأن كان الخ) تصوير لنفي (قوله للدليل المتقدم) أي الذي هو دليل
التقدم (قوله وهكذا كل عقيدة الخ) هذا قد علم مما مر في قوله اعلم أنه يجب على كل
مسلم الخ (قوله يجب أن يعلمها) تفسير بقوله هكذا (قوله ويعلم دليلها الأجالي)
أي أو التفصيلي كما تقدم (قوله فإذا عرف الخ) مفرع على قوله وهكذا كل
عقيدة (قوله ولم يعرف الباقي الخ) أي بأن جزم من غير دليل

وحاصله أن تقريره لم يجب له
الانتفاء بأن كان يجوز عليه
التقدم لا تنفي عنه التقدم
والتقدم لا يصح انتفاؤه عنه
تعالى للدليل المتقدم وهذا
هو الدليل الأجالي للبقاء
الذي يجب على كل شخص
أن يعلمه وهكذا كل عقيدة
يجب أن يعلمها ويعلم دليلها
الأجالي فإذا عرف بعض
الاعتقادات بدليله ولم يعرف
الباقي بدليله لم يكن في
الإيمان على رأي من لم
يكتف بالتدليل
(الصفة الرابعة) الواجبة
له تعالى المخالفة للحوادث
أي الخلقونات فأنه تعالى
مخالف لكل مخلوق من
الإنس والجن والملك

الصفة الرابعة هي الواجبة له تعالى المخالفة للحوادث أي عدم المماثلة لها وإنما
لم يقل كغيره للممكنات مع أنها أهم من الحوادث لشمولها للمعدومات بخلاف الحوادث
فإنها خاصة بالموجودات لأن المماثلة لا تنوهم إلا في الموجودات لمشاركة تعالى
في صفة الوجود فيحتاج إلى نفى بالمخالفة لها كما يؤخذ من السكتاني لكن لا يجوز
أن يقال الله مماثل الحوادث في الوجود كما قاله أبو موسى عن الإرشاد (قوله فأنه
الخ) مفرع على ما قبله ويستفاد منه أن أُل في الحوادث للاستغراق (قوله
وغيرها) أي كالجملات وبقية الحيوانات (قوله فلا يصح الخ) يحتمل أنه مفرع
على صدر الآية بارة ويحتمل أنه مفرع على التفريع قبله (قوله باوصاف الخ) الجمع
ليس بقيد فالمراد بجنس اوصاف الحوادث (قوله من شئ الخ) كان الأولى أن
يقول كشيء الخ لأن الأوصاف لا تنحصر فيما ذكره كما يفيد من التعبير بمن (قوله
وجوارح) فيه أنه ليست من الصفات كما يقتضيه كلامه ويمكن أن يقال بأنه
على حذف مضاف والتقدير وثبتت جوارح والمراد بها هنا الأعضاء المخصوصة
كما بصرح به قوله بعد من وعين الخ ونظائر أيضا كفي القاموس على أن
الخليل وعلى ذوات الصديد من الطير والسباع (قوله فهو تعالى الخ) تفريع
على قوله فلا يصح انتصافه بالنظر أقوله وجوارح وقوله عن الجوارح أي عن
تبرئته تعالى واعلم أنه إذا ورد في كتاب أو سنة ما يوهم خلاف ذلك فلا بد من
تأويله بمعنى صرفة عن ظاهره وهو لما محل وفاق من السلف والخلف لكن السلف
يؤولون تأويلًا اجتماعيًا أي من غير تعيين المعنى المراد لتفويضه له تعالى
فيقولون في قوله تعالى يد الله فوق أيديهم ليس المراد منها أن له الجارحة المعلومة
ولا يعلم المراد منه إلا الله تعالى والخلاف يؤولون تأويلًا تفصيليًا أي مع بيان المعنى
المراد فيؤولون في هذه الآية ليس المراد منها أن له الجارحة المعلومة وإنما المراد أن

له تعالى قدرة وهذا هو المراد من قول صاحب الجوهرة

وكل نص أوهم التشبيها * أثره أوقوض ورم تنزيها

كذا يؤخذ من شرحها للشيخ عبد السلام * الطيبي * قال سيدي عبد الوهاب
الشعراني شيخنا الطيبي لما ذا يؤول العلماء الموهوم الواقع من الشارع ولا يؤولون
ذلك من الولي فقالوا أنه غوالا ولوا ذلك من الولي بالاولى لانه معذور بضعفه
في احوال الحضرة بخلاف الشارع فانه ذو مقام مكين (قوله وغيرها) أي كيد
ورجل (قوله فكل ما خطر الخ) مخرج على صدر العبارة ولا يخفى ما دخل تحت ذلك
من التوحيد واعلم ان الشيطان قد يلقى في وهم الانسان صورة ويخيل لمان الله
تعالى على هذه الصورة وأنه في مكان اوجهة أو نحو ذلك فإذا أخممه بالدليل فربما
يقول اذالم يكن الله على صورة كذا فكيف هو والجواب المختص من ذلك انه
لا يعرف الله الا هو ولا يلزم من عدم معرفته تعالى محذور اذا التجز عن ذلك مدوح
لامه موم وما أحسن قول بعضهم

لا يعرف الله الا الله فائتدوا * والدين دينان ايمان واشراك

وللعقول حدود لا تتجاوزها * والتجز عن درك الادراك ادراك

(قوله من طول الخ) كان الاولى كطول الخ ليقيد العموم (قوله تنزه الله الخ)
قصده بذلك انشاء التشابه عليه تعالى (قوله والدليل على وجوب المخالفة له تعالى
الخ) تقرير هذا الدليل مع ايضاح أن تقول لو لم يكن مخالفا للحوادث لمكانت مماثلة
له تعالى امكن مماثلته له تعالى بالطله اذ لو كانت كذلك لمكان حادثا لكن كونه
حادثا محال لما تقدم من وجوب قدمه (قوله انه لو كان شي من الحوادث الخ) كان
مقتضى الظاهر ان يقول انه تعالى لو كان مماثلا لشي من الحوادث الخ لكنه عبر
بذلك لان المتبادر في المخاررات أي المخالطات اذ الذي تسبب اليه المماثلة أحط
وأقص مرتبة من الآخرة لا اذا قيل هم وليس مثل زيد كان المتبادر ان همرا
أحط رتبة من زيد وان كان الكلام صادقا بان يكون أعلى منه (قوله مماثله تعالى)
أي ساطره ولو في وجه فالمراد من المماثلة هنا المناظرة وان كانت في الاسل بمعنى
المساواة من كل وجه بخلاف كل من المشابهة والمناظرة فان الاولى المساواة
في أكثر الوجوه والثانية المساواة ولو من وجه واحد ولذا اقل السوطي لما مثل
عن الفرق بين المثل والتشبيه والنظير ما حاصله ان المثل أخص الثلاثة والنظير
أعمها والتشبيه أعم من المثل وأخص من النظير فبقوا وسطها هذا وقد قال الشيخ
أبو المعين في الة بهمة انما تجدها أهل اللغة لا يمتنعون من القول بان زيد امثل عمرو في
الفة اذا كان يساويه فيه ويسدده وان كان بينهما مخالفة بوجه وما يقوله

وغيرها فلا يصح ان تصادف
تعالى بأوصاف الحوادث من
شي وقعود وجوارح فهو
تعالى منزّه من الجوارح من
فهم وعين واذن وغيره فافهم
ما خطر ببالك من طول
وعرض وقصر ومن فاته
تعالى بخلافه تنزه الله تعالى
عن جميع اوصاف الخلق *
والدليل على وجوب المخالفة
له تعالى انه لو كان شي من
الحوادث مماثله تعالى

الاشعرية من انه لا مماثلة الا بالمساواة من جميع الوجوه فاسد لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الخطئة بالخطئة مثلاً بمنزل وأراد الاستواء بالكيل لا غير وان تفاوت الوزن وعدد الحبات والصلابة والرخاوة قال السعدوا انظاره لا يخالفه لان مراد الاشعرية المساواة من جميع الوجوه فيساو المماثلة كالكيل والافاشترال الشدئين في جميع الوجوه برفع التعدد فكيف يورثه مثل اه وفيه شيء لا يخفى (قوله أي اذا كان الخ) لو قال أي اذا فرض انساو تعالى الخ سلم بما في هذا التركيب من الهلافة وانما أتى بهذا التفسير لدفع ما قد يتوهم من قوله لو كان شيء الخ من ان المعنى لو كان شيء من الحوادث يتصف بقدرة كقدرته تعالى وارادة كرادته وعلم كعلمه وهكذا فاشار بهذا الى ان ذلك ليس مراداً وانما المراد انه تعالى لو اتصف بصفة من صفات الحوادث الخ (قوله بشيء مما اتصف به الخ) منه يؤخذ ان المراد بالمماثلة هنا المناظرة كما مر (قوله لكان حادثاً) جواب لوفى قوله انه لو كان الخ وسأني تعديل الملازمة بين المقدم والمتأخر في كلامه الآتي في الحاصل (قوله واذا كان الله تعالى الخ) في قوة الدليل على الاستثنائية الثالثة ان يكون حدوثه محال وهذا عينه هو دليل القدم كما لا يخفى (قوله ويلزم الخ) الاولى فيلزم الان يقال الواو قد تأتي للتفريع كما تقدم (قوله لو شابه الله الخ) كان الانسب بما سبق ان يقول لو شابهه تعالى الخ والمراد بالمشابهة هنا المناظرة أخذ من قوله في شيء (قوله لان ما جاز الخ) وجه ذلك ان ما ثبت لاحد المتأخرين يثبت لآخره وهذا تعديل لشرطية (قوله وحدوثه تعالى الخ) في قوة الاستثنائية وقوله لانه تعالى الخ تعاميل لها (قوله فليس بينه تعالى الخ) مفرع على ما قبله (قوله قطعاً) أي جزمياً من غير تردد (قوله كما تقدم) أي في الادلة المتقدمة

والصفة الخامسة الواجبة له تعالى القيام الخ هذه الصفة تتردد على ما قبلها بنفي كونه تعالى صفة قديمة كما قاله الغنيمي في حواشي الصغرى فليست لازمة لذلك بالنظر لما ذكر (قوله بالنفس) جعل السكتاني الباء لالة ونحوه للشيخ يحيى الشاوي زاد وفائدة بالنسبة للمقابل وغرضه بذلك التخاص من جعل نفسه تعالى آلة قيامه وقد سبق لك نظير ذلك لكن كان الاولى ان يقال الباء للسببية وفائدة تظهر بالنسبة لما ذكر لان الآلة واسطة الفعل كما في قولك قطعت بالسكين وهي لا تناسبه اوجعلها بعضهم للتعريفة وفيه نظر لان مجرور الباء التي للتعددية مفعول به في المعنى كما في قوله تعالى ذهب الله نورهم وجعلها المولى بمعنى في أي قيامه في نفسه بمعنى انه ليس باعتراف آخر كما يقال هذا العبد في نفسه يساوي مائتي درهم أي لا باعتباره شيء آخر وجعلها بعضهم للملازمة وفي كلامه اشارة الى جواز

أي اذا كان الله تعالى لو فرض انساو بشيء مما اتصف به الحادث لكان حادثاً واذا كان الله تعالى حادثاً لا يتقرر المحذور وهو حدثه الى محدث وهكذا ويلزم الدور أو اتساع كل منهما محال وحاصل هذا الدليل ان نقول لو شابه الله تعالى حادثاً من الحوادث وشيء لكل حادثاً مثله لان ما جاز على أحد المتأخرين جاز على الآخر وحدوثه تعالى مستحيل لانه تعالى واجب له التديم واذا انقضى عنه تعالى الحدوث ثبت مخالفة تعالى للحوادث فليس بينه تعالى وبين الحوادث مشابهة في شيء قطعاً وهذا هو الدليل الاجمالي الواجب معرفته كما تقدم

والصفة الخامسة الواجبة له تعالى القيام بالنفس

الطلاق النفس عليه تعالى ولومن غير ما كان هو الحق كما نص عليه ابوسبي
 خلافا لمن خصه بالمشا كما قد ورد في الحلقا من غير ما في كل من الكتاب والسنة
 فمن الكتاب قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة وقوله واصطفتك لنفسي
 ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم أنت كما أثبت على نفسك وقوله حكاية عن الله
 اني حرمت الظلم على نفسي او كما قال (قوله أي بالذات) استغفله عنه ان النفس
 تطلق على الذات وتطلق أيضا على معان أخر كما في القاموس منها الروح يقال
 خرجت نفسه أي روحه ومنها الدم يقال ما لا نفس له سائلة لا ينجز المسامى
 ما لا دم له الخ ومنها العقوبة قيل منه وتعدركم الله نفسه أي عقوبته ومنها الانفة
 والعظمة والعز والارادة (قوله ومعناه الخ) اعلم ان في هذه الصفة اصطلاحين
 للمتكلمين الاول ان معناها الاستغناء عن المحل والذات ان معناها الاستغناء عن
 كل من المحل والمخصص وعليه جرى السنوسي في كتابه وبتبعه الشيخ في ذلك لانه
 اولى فيما يظهر وان جعل بعضهم الاول اولي مع اللابان الاستغناء عن المخصص علم
 من القدم وخرج على كلا الاصطلاحين الصفات سواء كانت حادثة او قديمة اما
 الاولى فلا تحتاج الى المحل والمخصص وأما الثانية فلا تحتاج الى احتياج
 الى مخصص قائم بمحل ولا يجوز ان يقال مقترة لسانيه من اساءة الادب والحاصل
 ان اقسام الموجودات أربعة كما ذكره السنوسي في المذمات الاول قسم غنى عن
 المحل والمخصص وهذا ذات الله تعالى والثاني قسم مقترة لهما وهو الصفات الحادثة
 والثالث قسم مقترة الى المخصص دون المحل وهو أجرامنا والرابع قسم قائم بمحل
 ولا يحتاج لمخصص وهو صفات الله تعالى فتأمل (قوله الاستغناء) أي الغنى فالسبب
 واتساع ذاتان (قوله والمحل الذات) انما هو المتكلم هو المحل بالذات فقط
 ولم يجعلوه شاملا لذلك والسكان مع انه تعالى كما هو مستغن عن الذات مستغن عن
 السكان لان استغناؤه عن السكان يعلم من استغناؤه عن المخصص اذ لو لم يستغن عنه
 السكان حادثا فيقتصر الى مخصص كذا قال السكتاني ونحوه لبعضهم والمأخوذ من
 كلام السنوسي في المستحيلات أنه اندرج في الخفاقة للجو ادب لا مانع من حمل المحل
 هنا على معنائه كما قاله الغني لانه قد تقرر رانه لا يستغنى في هذا الفن بلزوم عن
 لازم ولا يعام عن خاص (قوله فمضى) مفرع على قوله ومعناه الخ (قوله انه غنى عن
 ذات) أي فليس بصفة كما تدعيه الصارحي حيث قال بعضهم الاله ليس بذات وانما
 هو صفة قائمة بعيسى وقال بعض آخر انه مركب من الثلاثة قائم اقنوم الوجود
 ويعبرون عنه بالاب واقنوم العلم ويعبرون عنه بالابن واقنوم الحياة ويعبرون عنه
 بروح القدس والاقنوم كاهية وبناية والمراد بها في تلك اللغة الاصل ومع تصريحهم

أي بالذات ومعناه الاستغناء
 عن المحل والمخصص والمحل
 الذات والمخصص الموجود
 بمعنى كون الله تعالى قائما
 بنفسه انه غنى عن ذات
 نفسه

بذلك اعترفوا بأن وجودهم جوهر قبيل لهم كيف وقد تتركب من صفات ففصلوا
 مرادنا بالجوهر الشيء الذي ليس وقد طوبوا بدليل الحصر في الثلاثة المذكورة
 فقالوا الآن الخلق والابداع لا يتأتى الا من اقليل لهم والقدرة والارادة كذلك
 فاجابوا الا فاني خمسة ولا يخفى ان ذلك كما مجرد هذان وسخرية (قوله وغنى عن
 موجد) أي فليس بحادث حتى يحتاج لذلك (قوله لانه تعالى الخ) تعليل اسكل من
 قوله غنى عن ذات الخ وقوله وغنى عن موجد وان كان المقهور مبادئ الرأي أنه
 تعليل للثاني فقط ولو حذف هذا التعليل لما ضرر لانا غنية عنه بالدليل المذكور
 بعد (قوله والدليل على أنه تعالى قائم بنفسه) فذكرت ان الشيخ تبسع السنوسي
 في تفسير هذه الصفة بالاستغناء عن المحل والاستغناء عن المحصر وقد ذكر لكل
 منها دليلا فاشار الى دليل الاستغناء عن المحل بقوله لو كان تعالى محتاجا الى الخ وأشار
 الى دليل الاستغناء عن المحصر بقوله ولو افتقر الخ ونظم الدليل الاقل هكذا لو كان
 الله تعالى محتاجا الى محله لكان صفة لكن كونه صفة باطل فذكر الشرطية بقوله
 لو كان تعالى محتاجا الى محله لكان صفة وأشار الى الاستثنائية بقوله والله تعالى
 لا يصح ان يكون صفة ثم علل ذلك بقوله لانه تعالى الخ ونظم الدليل الثاني هكذا
 لو افتقر تعالى الى موجد لكان حادثا لكن كونه حادثا باطل لما تقدم من وجوب
 قدمه تعالى فذكر الشرطية بقوله لو افتقر الى موجد لكان حادثا وأشار
 للاستثنائية بقوله ومحمدته الخ الى ما يأتي ان شاء الله تعالى (قوله كما افتقر الخ) أي
 كافتقر الخ فاما صفة أي آله في ذلك ما بعدهما بصدور هذا وكان الانسب ان
 يقول كما احتاج لكنه نظر لا تخاد المعنى (قوله لانه تعالى متصف الخ) أشار بذلك الى
 قياس اقتران نظمه هكذا الله تعالى متصف بالصفات وكل من كان كذلك ليس
 بصفة فاشار الى الصغرى بقوله لانه تعالى الخ وأشار الى تعليل الكبرى بقوله
 والصفة الخ وذكر النتيجة بقوله فليس الله تعالى الخ هذا هو الاوفق بكلامه ويصح
 ان يكون استثنائيا ونظمه هكذا لو كان الله تعالى صفة لما اتصف بالصفات اسكن
 عدم اتصافه بها باطل لما قام عليها من الادلة فأتى اليه بالحل فثبت نقيضه وهو
 المطلوب (قوله بالصفات) المراد بها صفات المعاني والمعنوية كما علم مما يأتي (قوله
 والصفة) أي الشاملة للقديم والحادث وقوله لا تنصف بالصفات أي المعاني
 والمعنوية وأما الصفات السلبية كالقدم والنفسية كالوجود لا يرب في اتصاف
 الصفة كقدرتهم ما ووجه كون الصفة لا تنصف بالصفات المعاني والمعنوية أنه
 يلزم على اتصافهم ما قيام المعنى باعني أما في الاولى فواضح وأما في الثانية فلاما
 ملازمة للمعاني فلم من اتصافها بالصفات بالمعاني وأيضا يلزم على اتصافهم ما

وغنى عن موجد لانه تعالى
 هو الموجد للاشياء والدليل
 على أنه تعالى قائم بنفسه ان
 تقول لو كان الله تعالى
 محتاجا الى المحل أي ذات
 يقوم بها كما افتقر البياض
 الى الذات التي يقوم بها
 ان كان صفة كما ان البياض
 مثلا صفة والله تعالى لا يصح
 ان يكون صفة لانه تعالى
 متصف بالصفات والصفة
 لا تنصف بالصفات فابيض
 الله تعالى بصفته

ثبوت الحكم لها بأهم أقدر أو عامة أو متكاملة إلى غير ذلك أما في الثانية فظاهر وأما في الأولى فلا نعلم لازمة للغة وية فليزوم من اتصافها بها انصافها بالمعنوية وهذا كله يدهى البطلان (قوله ولو ائتمرا) قد علمت تقريره مع الاختصاص بما سبق (قوله ومحدثه الخ) في كلامه حذف والتمس فيحتاج لمحدث ومحدثه الخ (قوله ويلزم الدور الخ) لا يمتنع أن لزوم الدوران وقت المحدثون على حذف لزوم التسلسل أن لم تقف (قوله فثبت الخ) فيه أنه لم يعلم مما تقدم إلا الاستغناء عن المحل والمخصص فكيف يفرض عليه ذلك ويحجب بأنه يستفاد من الاستغناء عن المخصص الاستغناء عما عد ذلك إذ لو ائتمرا إلى شيء لكان حادثاً وإذا كان حادثاً ائتمرا إلى مخصص فليتم (قوله الغنى المطلق) اعلم أن الغنى بالكسر والقصر ضد الفقر وهو غير بان أحدهما ارتفاع الحاجات أي اتفاؤها بجمعها وهذا هو المعنى بالغنى المطابق والشافعي قلة الحاجات وهو السار إليه بقوله تعالى ووجدك عائلاً فأغنى وهذا هو المعنى بالغنى المقيد بالكسر والمذا الغنى وبالفتح والمذا النفع كذا اشتهر لكن في القاموس أن المفتوح المدودير بمعنى الكسور المقصور قال شارحه ومنه قول الشاعر

سيعني الذي أغناك عنى * فلا فقير يوم ولا غناء

فيسل انما وجهه ولا غناء بالفتح والمذا قال ابن سيده فلا عبرة بانكار شيخنا عن المصنف في إيراد المفتوح المدودير بمعنى المقصور والكسور هـ ببعض حذف (قوله أي غنى عن كل شيء) ظاهره حتى عن صفاته وبذلك صرح الامام الرازي في مواضع كثيرة حيث قال لا يحتاج المولى إلى صفاته وانما اقتضاها كمال الذات وبذلك يسقط ما احتج به المعتزلة على نفي الصفات من أنه يلزم من اثباتها افتقار الذات وهو محال لكن قال الشيخ ليس ودعوى الاستغناء عن الصفات مشكلة كيف والاستغناء عنها تجوز لا ضد ادها تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ومع ذلك لا يجوز أن يقال أنه تعالى مفتقر إلى صفاته لما فيه من إساءة الأدب هـ بزيادة بعضهم (قوله فهو غنى مقيد) فلا يثبت لاحد من الخلق غنى مطابق أبداً للزوم الفقر لهم لا سيما إلى الله تعالى قال تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحميد (قوله والله يتولى) هذه جملة دعائية منه أكمل من وقف على هذه الرسالة (قوله هـ ذاك) أي هـ ذاك وهي عند أهل السنة الدلالة على طريق شأنها أن توصل هـ طلقاً أي سواء وصل بالفعل أو لم يصل لكن المراد هنا بقرينة مقام الدعاء خصوصاً الثاني الأول وخالف المعتزلة خصوصاً بالدلالة الموصلة بالفعل هذا ما استمر نقله عن امرئيين كما نقله السعد وأورد على الأول قوله تعالى أنك

ولو ائتمرا إلى مرجح بوجه
لكن حادثاً ومحدثه يكون
حادثاً أيضاً يلزم الدور أو
التسلسل فثبت أنه تعالى هـ
الغنى الغنى المطلق أي غنى
عن كل شيء وأما غنى الخلق
فهو غنى مقيد أي عن شيء
دون شيء والله يتولى هـ ذاك

لا تهمد من أحبيت وعلى الثاني قوله تعالى وأما غود فهدى بنهم كذا قال بعضهم أما
 لا يراد على الثاني فسلم وأما على الأول فغمره - لم لان المراد في الآية بالهداية أحد
 فردبها وهو الدلالة الموصلة بانها على وكان المورد فهم ان أهل السنة يقيدون الدلالة
 بالاطلاق فلا تستعمل الهداية الا في الدلالة المطلقة فأورد الآية نظرا لعدم صحة
 نفى الهداية بمعنى الدلالة المطلقة وليس الامر كما فهم هذا وقد عصى كلام الخطيب
 في تفسير هذه الآية ان معنى الهداية فيم اخلق الايمان والمعنى ان لا يتلخا في الايمان
 في قلب من أحبيت وعلى هذا فالتقييد بمن أحبيت لأجل الواقعة فان الآية نزلت
 في شأن أبي طالب **الصفة السادسة الواجبة تعالى الوحدة** لما كان
 لمبحث هذه الصفة من العناية ما لا يخفى سمي هذا العلم بما يناسبها وهو التوحيد
 والمشهور ان الوحدة انية بفتح الواو على انها نسبة للوحدة وجوز الشيخ يحيى كسرها
 على انها نسبة الى حدة كعدة أصلها واحد فعل به ما يفعل بوعده فصار حدة قال هذا
 على حدة وعلم مما تقرر ان الاء فيها اللبس كما قاله السيد **الصفة السابعة** في وغيره وفيه ما أن
 المراد من هذا المبحث بيان الوحدة نفسها لا بيان شيء منسوب اليها كما في متن اللب
 ولذلك اختار الشيخ يحيى اهاياء المصدر التي تصير الوصف مصدرية على جعل
 وحدان وصفا كسكران وأجيب بأن هذا من نسبة الخاص للعام لان المراد هنا
 انما هو وحدة مخصوصة على أن الشيء قد ينسب لنفسه مباغنة أو بخبر يدا (قوله
 في الذات الخ) أي المنسوبة للذات في بمعنى اللام (قوله بمعنى عدم التعدد) أي
 فيما ذكر من الذات والصفات والافعال واحترز به لنا التفسير عن الوحدةانية
 لا بهذا المعنى كوحدة الجنس ووحدة النوع ووحدة الشخص اذ ليس له تعالى
 جنس ولا نوع حتى يتحد مع غيره فبهم اولام شخصات تعينه عن غيره كطول وقصر
 بقى أن في هذا التفسير قصور لا يسهل في الحكم المتصل في الذات الآن يقال
 المراد من ذلك عدم التعدد مع الاتصال أو الانفصال فليتأمل (قوله ومعنى كون
 الله تعالى واحدا) هذا تفصيل وتوضيح لما أجله أولا بقوله بمعنى الخ وحاصل
 ما أشار اليه أن الحكم المستحيلة عليه تعالى خمسة كم متصل في الذات وكم
 منفصل فيها وهذا ان اتفيا بوحدةانية الذات وكم متصل في الصفات وكم منفصل
 فيها وهذا ان اتفيا بوحدةانية الصفات وكم متصل في الافعال وهو منفي بوحدةانية
 الافعال وسكت عن الحكم المتصل فيها وصوره بعضهم بالفعل الحاصل بين اثنين
 بأن تعاونا عليه لانه مركب من فعل كل منهما ما وبعض آخر بتعدد الافعال
 الصادرة عنه تعالى وهو منفي بوحدةانية الافعال ان قلنا بالاول دون الثاني كما هو
 ظاهر (قوله في ذاته) أي بالنسبة لذاته كما مر (قوله ليست مركبة من

الصفة السادسة الواجبة
 تعالى الوحدةانية في الذات
 والصفات والافعال بمعنى
 عدم التعدد ومعنى كون
 الله تعالى واحدا في ذاته
 ان ذاته تعالى ليست مركبة
 من

أجزاء) هذا التقى لا يستمد منه أنه تعالى ليس جرمًا ولا جوهرًا فرد السكون ذلك
قد استمد منه من مخالفة الحوادث (قوله والتركيب يسمى الخ) المراد من التفعيل
التفعل كما في بعض النسخ وفي كون ذلك يسمى كلمة ذمة لا تسامح اذهو المقادير
القائم بما قبل النسبة (قوله وبمعنى أنه) أي الحال والشأن وفي هذا التعبير
تساهل كما لا يخفى ولو أسقط بمعنى لكان أولى وكذا يقال في نظيره بعد (قوله في
الوجود ولا في الامكان) أي في ذى الوجود وهو الموجودات ولا في ذى الامكان
وهو الممكنات فالمراد أنه ليس ذات تشبه ذاته تعالى لا فيما وجد بالفعل ولا فيما يمكن
وجوده (قوله وهذه المشابهة المستحيلة تسمى الخ) فيه تسامح ادالكتم المنفصل
اسم لافراد القائم بالتعدد لا للمشابهة (قوله فالوحدانية في الذات الخ) مفرع على
قوله ومعنى كون الله واحدًا الخ (قوله نفت السكمين الخ) ولذا قال السعد
التفتنازي ومحدانية الذات هي عدم الكثرة بحسب الاجزاء والجزئيات فالكثرة
بحسب الاجزاء هي المرادة بالكتم المتصل والكثرة بحسب الجبرتيات هي المرادة
بالكتم المنفصل (قوله المتصل) هو وما بعده بدل من السكمين (قوله ومعنى وحدته
تعالى الخ) عبر هنا وفيما يلي بهذا وغيره في ما مر بقوله ومعنى كون الله تعالى
الخ للتعين الذي هو من المحسنات الالهيّة (قوله انه ليس له تعالى مستثنان الخ)
المراد في التعدد مطلقاً أي اثنين أو أكثر (قوله في الاسم والمعنى) أي ولا في
الاسم فقط ولا في المعنى فقط وقد يقال الواو بمعنى أو التي لا تمنع الجمع وحينئذ فلا
يحتاج لهذه الزيادة (قوله خلافاً لا في سهل الخ) اعلم أن وحدة الصفات لا خلاف
فيها عند أهل السنة والاعلم والكلام أما الأول فخالف فيه أبو سهل كما ذكره الشيخ
وأما الثاني فخالف فيه عبد الله بن سعيد كما انبؤخذ من شرح الكبري لكن أثبت
بعضهم الخلاف في القدرة والارادة أيضا وعزا المخالفة فيه إلى سهل فلم يحرر
(قوله القائل بأن له الخ) رده عليه الجرمه وور بأنه يلزم من ذلك دخول ما لا نهاية له
في الوجود لان معلومات الله تعالى لا تنهاه فيكون له علوم لا تنهاه وقد قام الدليل
على بطلانه وأنه يلزم عليه أيضا خرق الاجماع اذ تعدد العلم بعدد المعلومات قد انعقد
الاجماع على بطلانه وإن اقر بعضهم في كل من هذين الوجهين أما الأول فلأن الدليل
انما قام على بطلان ذلك بالنسبة للحدث لا بالنسبة للقديم وأما الثاني فلان الاجماع
غير معقولة فكيف يقال انه خرق الاجماع كذا يستفاد من شرح الكبري
بزيادة من حاشيتها (قوله وهذا أعني التعدد الخ) لما كان اسم الإشارة غير
مصرح بمرجعه فيما مر وان كان مفهوماً منه فقط عبر بالعناية (قوله يسمى كما
في الصفات) كذا اشتهر لكونه قال بعضهم الحق أن السكتم المتصل لا يتأني

أجزاء والتركيب
منه لا وبمعنى أنه ليس ذات
في الوجود ولا في الامكان
تشبه ذاته تعالى وهذه
المشابهة المستحيلة تسمى كما
منفصلاً فالوحدانية في الذات
نفت السكمين المتصل في
الذات والمنفصل فيما ومعنى
وحدته تعالى في الصفات
انه ليس له تعالى مستثنان
متفقان في الاسم والمعنى
كقدرتين وعلمين وارادتين
فليس له تعالى الابدية واحدة
وارادة واحدة وعلم واحد
خلافاً لا في سهل القائل بأن
له تعالى علوماً بعدد المعلومات
وهذا أعني التعدد
في الصفات يسمى كما منفصلاً
في الصفات وبمعنى أنه ليس

لاحد

في الصفات - حتى يحكم عليه بالاستحالة لما علمت من أن المراد به المقدار القائم
بالشيء الذي يقبل القسمة فقدره على ذي أجزاء متصلة وعلى هذا فيسمى ذلك العدد
كامن مفلا قنامل (قوله صفة تشبه صفة الخ) أشار بذلك إلى أنه لا يضر بمجرد
الموافقة في التسمية كأن يكون غير الله قدره أو إرادته وانما الذي يضر أن يكون
لأحد صفة تشبه صفة تعالى بأن يكون له قدرة أو قوة في الامكان أو إرادة غير
معارضة أو علم محيط بالاشياء أو نحو ذلك فتنبه له فإنه دقيق (قوله وهذا أعني كون
الخ) فيه مسامحة لما سطر (قوله فالوحدة الخ) تغريص على قوله ومعنى وحدته
تعالى الخ نظير ما قبله (قوله أنه ليس لأحد من المخلوقات عمل) أي لا اختياريا
ولا اضطراريا بخلاف المعتزلة حيث لو اخلق العبد فعله الاختياري كما سيأتي
وبالغ مشايخ ما وراء النهر في تضليلهم حتى جعلوا الجحش أسعد حالا منهم لأنهم لما
انبتوا شر يكوا واحدا وهم قد أثبتوا شر كاه لا تخصي لكن التحقيق أنهم لا يكفرون
بذلك كما قاله سعد الدين لا هم لم يجعلوا حقيقة العبد كخاتمية الله تعالى لا تقاره
إلى الأسباب والوسائط بحلله تعالى (قوله لأنه تعالى الخ) هذا التعليل لا يفهم
الحصم اذ هو لا يسله (قوله من الانبياء الخ) بيان للمخلوقات (قوله وأما ما يقع الخ)
هذا ركنه لا يرد على قوله ليس لأحد من المخلوقات الخ وحاصل اليراد كيف تقول
ليس لأحد الخ مع أنا شاهد أن الشخص إذا اعترض على ولي يموت أو يحصل له أذى
كمرض أو محمل الرذائل هذا ليس لأولى فيه تأثير وانما هو بخلق الله تعالى عند
غضب الولي (قوله من موت الخ) بيان لما (قوله أو أيدائه) أي تأذيه بخو
مرض (قوله عند) ظرف لقوله يقع (قوله مثلا) أي أو ضرره له أو نحو ذلك
(قوله على ولي من الاولياء) قال البيهقي نقل عن بعض الأئمة لا يكون الشخص
وليا إلا بشرط أربعة الأول أن يكون عارفا بأصول الدين حتى يفرق بين الخلق
والمخلوق وبين النبي والمتمني أي مدعى النبوة الثاني أن يكون عالما بأحكام
الشرعية فلا وفهما بحيث لو أذهب الله علم أهل الأرض لوجد عنده الثالث أن
يتصف بالحمود ومن الاوصاف كالورع والاخلاص في كل عمل الرابع أن يلازم
الخلق أبدأ بأب لا يجد طمأنينة طرفة عين اذ لا يرى أهوا من فريق السعادة أو من
فريق المشقاوة اه ببعض حذف (قوله فهو بخلق الخ) جواب أما (قوله يخلقه)
لوحده ما نره (قوله ولا تفسر الوحدة الخ) فيه تعريض للاعتراض على من عبر
بهذه العبارة من المتكلمين (قوله لأنه يقضي الخ) انما اقتضى ذلك لأن القاعدة
أن النبي إذا تسلط على متبذو ويد كان منصبا على ذلك القيد فقط ولمن عبر بهذه
العبارة أن يجيب بأن هذه القاعدة أغلبية قد يكون مصبا على المفيدة فقط وقد

صفة تشبه صفة من
صفاته تعالى وهذا أعني
كون لا حدة صفة إلى آخره
يسمى كما أنه صفة في الصفات
فالوحدة في الصفات نفس الكم
المتمم والتمم في الصفات
وحدته تعالى في الأفعال أنه
ليس لأحد من المخلوقات فعل
لأنه تعالى الخ الخ لا فاعل
المخلوقات من الانبياء
واللائكة وغيرهم أو أما
ما يقع من موت شخص أو
أيدائه مثلا اعتراضه مثلا
على ولي من الاولياء فهو بخلق
الله تعالى يخلقه عند غضب
الولي على هذا ما تعرض ولا
تفسر الوحدة في الأفعال
بأنه ليس تعبير الله فعل
بأنه لا يقتضي

يكون منصبا علم ما كانا لكن لم تزل العبارة موهمة لذلك فالأولى ما عسير به
 الشيخ (قوله انه) أى الحال والشأن وفسره بقوله ان غير الله الخ على القاعدة من أن
 ضمير الشأن مفسر بما بعده وقوله لكنه أى الفعل وقوله وهو أى انه لغیر الله
 فعل الخ (قوله بل هو الله الخ) انما ابتدأ الى مما قبله والضمير لله مبتدأ واللفظ
 الشر يفيد بل والخالق ضمير المبتدأ وأولو قال بل الله تعالى هو الخالق الخ لكأن أوضح
 (قوله فالتى وقع الخ) تفرع على ما قبله (قوله قال تعالى والله خلقكم وما
 تعملون) هذا استدلال على قوله بل هو الله تعالى الخ لكن الماعول عليه في
 الاستدلال هنا انما هو الدليل العتلى ووجه الاستدلال بالآية المذكورة ان
 ما مصدرية فالتقدير والله خلقكم وعملكم وحينئذ فيصح ان المصدر معطوف على
 لضمير المنصوب وهو ظاهر ويصح انه مرفوع على الابتداء والخبر محذوف للعلم به
 من السياق والتقدير وعملكم كذلك أى خلقه الله ولا يصح تقديره مخلوق لكم
 اذ لا دليل عليه ويحتمل ان ما وصله بمعنى الذى والعائد محذوف والتقدير والله
 خلقكم والذى تعملونه أى والعمل الذى تعملونه وحينئذ فيصح أن تكون ما معطوفة
 على ما ذكر وهو واضح ويصح انها فى محل رفع على الابتداء الى ما مر وظاهر ان
 كونها مصدرية مع العطف أولى لانه لا يجوز ان يرفع على تقدير بخلاف ما عاده كما لا يخفى
 فان قيل يحتمل أن بقدر العائد مجرور أو التقدير وما تعملون فيه أى والذى يقع
 عملكم فيه كالحجارة والخشب كما قد ينضيه سياق الآية أجيب بأن شرط حذف
 العائد المجرور أن يجزى بما جربه الموصول وهو مفقود هنا لعدم جرم الموصول وعلى
 فرض وجوده فكونه منصوبا هو الاصل فالحمل عليه أولى هذا وأخذت المعتزلة
 من اسناد العبد الى العبادى قوله تعالى تعملون ونحوه ان العبد يخلق افعاله
 الاختيارية وورده السعد بأن ذلك جهل منهم على النزاع بيننا وبينهم الذى هو المعنى
 الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى الذى أسند للعباد فيما ذكرناه لا يحتاج لفاعل
 اذ هو أمر اعتبارى لا يتعلق به خلقه ومحصله عدم تسليم ان المسند للعباد فيها
 ذكر هو المعنى الحاصل بالمصدر الذى هو محل النزاع وانما هو المعنى المصدرى الذى
 يفهم من كلام السنوى فى شرح السكبرى تسليم ذلك لكن اسناده للعباد انما
 هو على سبيل السكسب والتعلق مع كونه مسنداً لله تعالى على سبيل الخلق
 والاختراع أفاده الشيخ يحيى (قوله وكون غير الله تعالى له فعل الخ) فيه تسامح
 كما هو (قوله يسمى كما منفصلا فى الافعال) وأما الحكم المتصل فيها فسد بتقدم
 الكلام عليه (قوله فالوحدانية الخ) مفرع على قوله ومعنى كون الله واحداً الخ
 وهو تفرع مجمل بخلاف تقدم فهو تفرع مفصل لانه لم يأت بالتفرع

انه ليس الله فعل لكنه
 ليس كقول الله وهو باطل
 بل هو الله تعالى الخالق
 للافعال كما قال تعالى وقيل
 من حركة يدك عن خير زيد
 من لا يخفى الله تعالى قال الله
 تعالى والله خلقكم وما
 تعملون وكون غير الله تعالى
 له فعل يسمى كما منفصلا
 فى الافعال فالوحدانية
 الواجبة له تعالى نفى الكثرة
 الخالصة المستحيلة

المتصل في وحدانية الافعال لعله اعلم من سابقه (قوله فالكلم المتصل الخ) مقوم
 على قوله والتركيب يهيم الخ مع نظيره فيما بعده (قوله ان يكون لها ذات الخ) جعله
 فيها من نفس المشابهة وهما وجود ذات تشبه ذات مولانا سبحانه وتعالى واولاه
 أشار الى صحة أن يراد به كل منهما (قوله أن يكون له الخ) جعله فيما تقدم اشهد
 وهو قريب مما هنا (قوله مثلا) أي أو ارادتان أو علمان وهكذا أو يصح أن
 يجعل راجعا للعدد أيضا (قوله وهذه الكموم الخ) هذه العبارة مستغنى عنها
 بما مر من قوله فلو وحدانية الواجبة له تعالى نفت الكموم الخ وقوله انتفت
 بالوحدانية الخ أي بواسطة شعوا بالوحدانية كل من الذات والصفات والافعال
 (قوله ومعنى الكم العدد) أي مع الاتصال أو الانفصال فهو شامل لكل من
 الكم المتصل والمنفصل لكن قد علمت سابقا ان الكم هو المقدار لا العدد (قوله
 والدليل على وجوب الوحدانية له تعالى الخ) ظاهر سابقا له السابق ان هذا الدليل
 لو جوب الوحدانية في الذات بقسمها أعني عدم الكم المتصل فيها وعدم
 الكم المنفصل فيها ولو جوب الوحدانية في الصفات كذلك ولو جوب الوحدانية
 في الافعال وهي قسم واحد أعني عدم أن يكون لمخلوق فعل من الافعال ويمكن أن
 يركب لذلك قياس استثنائي نظمه هكذا ولم يكن واحدا في ذاته أو صفاته أو فعاله
 لما وجد شيء من العالم لكن الثاني وهو عدم وجود شيء من العالم باطل لوجود ذلك
 المشاهدة فبطل المقدم وهو عدم كونه تعالى واحدا في ذاته أو صفاته أو أفعاله
 واذا بطل ذلك ثبت نقيضه وهو المطلوب اذا علمت ذلك علمت أن الشيخ قد استدلل على
 وجوب الوحدانية له تعالى بجميع أقسامها لكنه اقتصر على بيان وجه الدلالة
 بالانجبة لوجوب الوحدانية في الذات بمعنى عدم الكم المنفصل فيها حيث قال اذ لو
 كان له شريك الخ ومحتمل انه لو كان له تعالى شريك في الالهية فاما أن يتفقا واما
 أن يختلفا وعلى كل يلزم عدم وجود شيء من العالم أما الاول فلانه يلزم اجتماع
 مؤثرين على أثر واحد ان أوجدها معا من غير مدافاة ويجزها ان أوجدها معا
 معها وتخصيل الحاصل ان أوجدها مرثبا والترجيح بلا مرجح ان أوجدها أحدهما
 البعض والآخر البعض وكل منها محال وأما الثاني فلانه يلزم اجتماع المتنافيين ان
 ينفذ مرادهما ويجزها ان لم ينفذ مرادهما واحد منهما وما وكذا ان نفذ مراده
 أحدهما مادون الآخر لان الذي لم ينفذ مراده عاجز بلار ب والآخر منه فيكون
 عاجزا أيضا وكل منها محال وبذلك تعلم ما في كلامه قنائل وقد رأيت أن أذكر
 سائر وجه الدلالة بالنسبة لباقي الاقسام بحسب ما تبسرن من الكلام فأقر الله
 التوفيق أما يباه بالنسبة لوجوب الوحدانية في الذات بمعنى عدم الكم المتصل فيها

فالكلم المتصل في الذات
 فكم من أجزاء الكم
 المتصل فيما أن يكون له ذات
 تشبهها والكم المتصل في
 الصفات أن يكون له تعالى
 تدبر ان مثلا والكم المنفصل
 في أن يكون له تعالى صفة
 تشبه صفة من صفاته تعالى
 والكم المنفصل في الافعال
 أن يكون له تعالى فعل
 وهذه الكم الواجبة له سبحانه
 بالوحدانية الواجبة له سبحانه
 ومعنى الكم العدد *
 والدليل على وجوب
 الوحدانية له تعالى وجود
 العالم

فهو انه لو ثبت ذاته تعالى من أجزاء فاما أن تقوم صفات الالهية بكل جزء أو
 بالبعض دون البعض الآخر أو بالجميع وعلى كل يلزم عدم وجود شيء من العالم
 أما الأول فلان كل جزء يكون الها في ما سمي فيه لو كان هناك الهان وأما الثاني
 فلان الجزء الذي لم تقم به عاجز وحيد ~~بكون~~ المجمع عاجزا وأما الثالث
 فلانه يلزم ان كل جزء عاجز وعجزه يوجب عجز مجموع الاجزاء وكل ذلك محال
 وأما سابعه بالنسبة لوجوب الوجدانية في الصفات بمعنى عدم السكم المتصل بها فهو
 انه لو كان له تعالى قدرتان وارادتان للزم ما سبق فمالو كان هناك الهان وأما سابعه
 بالنسبة لوجوب الوجدانية في الصفات بمعنى عدم السكم المتصل بها فهو انه لو كان
 لأحد من الحوادث صفة من صفاته تعالى كان كل له قدرة تعالى لازم
 ايضا ذلك وهذا والذي قبله خاصان كما ترى بصفات التأثير وأما سابعه بالنسبة
 لوجوب الوجدانية في الافعال فهو انه لو كان لأحد من الحوادث تأثير في شيء من
 الممكنات لزم عجزه تعالى عن ذلك الشيء وهو يستلزم العجز من سائر الممكنات اذ
 لا فرق هكذا يؤخذ من السكتاني وغيره وفيه مناقشات لا يحتمل الحال ابرادها
 (قوله فلو كان له الخ) قد علمت ان فيه قصورا وقوله شريك أي مشارك فهو فعل
 بمعنى مفاعل كخليب بمعنى محاط وجليس بمعنى مجالس وقوله في الالهية أي
 استحقاق العبادة (قوله لا يتخلوا الامر) أي أمرهما وما يخصه منهما ثم بين
 ذلك بقوله فاما أن يتفقا واما أن يختلفا (قوله فاما أن يتفقا) هذا انما هو بياني
 الرأي والاولايتاني اتفاق بين الهين اذا الالهية تقتضي الغلبة المطلقة كما يشير له
 قوله تعالى لذهب كل اله بما خلق ولعل بعضهم على بعض (قوله على وجود العالم)
 لم يتخلوا من الاحتمالات أن يتفقا على عدم وجود العالم لبطلانه بالبداهة (قوله بأن
 يقول الخ) كان عليه اذا أتى بالحصار ان يستوفي الاحتمالات المذكورة فيما مر (قوله
 فان اتفقا الخ) هذا اشارة الى برهان التوارد (قوله وهو محال) ألا ترى ان الخط
 الذي لا عرض له لا يصح أن يرسم نقطين (قوله وان اختلفا الخ) هذه اشارة الى برهان
 التماثل المشار له بقوله تعالى لو كان فيها آلهة الا الله فسد ماو المراد بالفساد عدم
 الوجود فتسكون الآية بحجة قطعية وقيل المراد به الخروج عن هذا النظام ونفي
 عليه السعد أن الآية بحجة افناعية أي يقنعها الحسم والصحيح الاول (قوله ولا يتخلوا
 الخ) فيه انه قد بقي من الاحتمالات أن يتفقا عدمهما وهو محال لانه يلزم عليه اجتماع
 المتناقضين كما مر (قوله وقد فرضنا الخ) هذا هو الدائر بين الجمهور ويحكي عن
 ابن رشد أنه كان يقول اذا قدر نفوذ مراد أحدهما دون الآخر كان الذي تنفذ
 مراده الهادون الآخرون دأبل الوجدانية اه أهاده اليوسى (قوله فاذا ثبت الخ)

فلو كن له شريك في الالهية
 لا يتخلوا الامر فاما أن يتفقا على
 وجود العالم بأن يقول أحدهما
 أنا ووجدوه يقول الآخر أنا
 اوجدته معك لا تعاون عليه
 واما ان يختلفا فيقول
 أحدهما أنا ووجد العالم
 بقدرتي ويقول الآخر
 أنا أريد عدم وجوده فان
 اتفقا على وجود العالم بأن
 اوجداه معا ووجد فعلهما
 لزم اجتماع مؤثرين على اثر
 واحد وهو محال وان اختلفا
 فلا يتخلوا ما ان يتفقا مرادة
 أحدهما ولا يتفقا مراد
 أحدهما فان تفقا مراد
 أحدهما دون الآخر كان
 الذي لم يتفقا مراده عاجزا
 وقد فرضنا انه مساوي
 الالهية لمن تنفذ مراده
 فاذا ثبت العجز له فثبت
 العجز للآخر

وجود شئ من العالم لانهما ان اتفقا على وجوده يلزم اجتماع مؤثرين على اثر واحد ان تقدم ادهما وذلك محال فلا يتأق تنفذ مرادهما فلا يصح ان يوجد شئ من العالم حينئذ وان اختلفا ونفذ مراد أحدهما كان الآخر عاجزا وهذا مثله فلا يصح ان يوجد شئ من العالم لانه عاجز فلم يكن الاله الا واحدا وان اختلفا ولم يتقدم ادهما كانا عاجزين فلم يقدر على وجود شئ من العالم والعالم موجود بالمشاهدة ثبت ان الاله واحد وهو المطلوب فوجود العالم دليل على وحدانيته تعالى وعلى أنه لا شريك له في فعله من الافعال ولا واسطة له في فعله جل تعالى وهو الغني الغني المطلق ومن هذا الدليل يعلم أنه لا تأثير ائني من النار والسكين والاكل في الاحراق والطعم والشبع بل الله تعالى يخلق الاحراق في ائني الذي مسته النار عند مسهاله ويخلق الطعم في ائني الذي يشربه الماء عند مباشرته له ويجعل الشبع مباشرته له ويجعل الشبع

مفرغ على قوله وقد فرضنا الخ (قوله لانه مثله) لاحاجة لهذا التعليل للاستغناء عنه بالثبوت ببع اذ المفرد عايشه علة في المفرد استغناء آق به لتوضيح (قوله وعلى كل الخ) لو ذكر ذلك باثر قوله فاما ان يتفقا واما ان يختلفا الاستغناء عما وسطه بينهما وقوله سواء اتفقا الخ بيان للسكينة فكأنه قال من الاتفاق والاختلاف (قوله وذلك) أي اجتماع مؤثرين على اثر واحد (قوله حينئذ) أي حين اذا تنفقا (قوله وهذا مثله) أي فيكون عاجزا أيضا (قوله فلم يكن الاله الخ) هكذا وحذف النسخ لكن المناسب اسقاطه لانه من تنمة عبارة مضروب عليها وهي قولنا ان تقدم مرادهما يتأق قولنا لا يوجد شئ فالاحسن ان يقال فان نفذ مراده كان هو الاله والآخر غير الاله فلم يكن الاله الخ فامل (قوله والعالم موجود) هذا مرتبط بقوله فيهما وعلى كل سواء اتفقا واختلفا يستحيل عدم وجود شئ من العالم (قوله ثبت ان الاله واحد) أي انه ليس له نظير لان هذا هو الذي يتفرع على ما تقدم (قوله وهو) أي كون الاله واحدا (قوله فوجود العالم الخ) آق بهذا وطسما بعده (قوله وعلى أنه لا شريك الخ) هذا مستغنى عنه بما قبله (قوله ولا واسطة له) المناسب أن يراد بها القوة التي يذعي بعض الفرق الضالة أن الله يخالفها في النار مثلا ووجه دلالته وجود العالم على أنه لا واسطة له تعالى انه لو كان له واسطة لكان محجبا عما فيه يكون عاجزا فلا يصح أن يوجد شئ من العالم مع أنه موجود بالمشاهدة (قوله جل تعالى) الظاهر أنه على حذف العاطف (قوله ومن هذا الدليل) أي دليل على الوحدة انية لكن بالنظر لوحدة الافعال (قوله من النار الخ) بيان لئني لكن كان الاولى أن يقول كالنار الخ لانه لا حصر فيما ذكره كما يفيد البيان (قوله والا كل) المناسب قراءته بضم الهمزة (قوله في الاحراق الخ) راجع لما قبله على ترتيب اللف والمراد بالاحراق الاحتراق فالمراد من المصدر أثره وكذا يقال في القطع (قوله بل الله تعالى الخ) اضرب انتقالي عما قبله (قوله يخلق الاحراق) أي الاحتراق كما علمت (قوله عند مسهاله) أي بشرط انتفاء البلولة ونحوها (قوله ويخلق القطع) أي أثره كما مر (قوله والرى عند الشرب) الاولى اسقاطه لانه لم يصرح به فيما مر لكنه اشار به الى عدم الحصر فيما ذكره (قوله فن اعتقد الخ) اعلم أن الفرق في هذا المقام أربعة الاولى تعتقد أنه لا تأثير لهذه الاشياء وانما التأثير لله مع امكان التخلف بينها وبين آثارها وهذه هي الفرقة الناجية الثانية تعتقد أن لا تأثير لذلك أيضا لكن مع التلازم بحيث لا يمكن التخلف وهذه الفرقة جاهلة بحقيقة الحصر العادي ورجاها ذلك الى الكفر بأن تنسكروا خلف العادة كالبعث الثالثة تعتقد أن هذه الاشياء مؤثرة بطبعها وهذه الفرقة مجمعة على

وجود شئ من العالم لانهما ان اتفقا على وجوده يلزم اجتماع مؤثرين على اثر واحد ان تقدم ادهما وذلك محال فلا يتأق تنفذ مرادهما فلا يصح ان يوجد شئ من العالم حينئذ وان اختلفا ونفذ مراد أحدهما كان الآخر عاجزا وهذا مثله فلا يصح ان يوجد شئ من العالم لانه عاجز فلم يكن الاله الا واحدا وان اختلفا ولم يتقدم ادهما كانا عاجزين فلم يقدر على وجود شئ من العالم والعالم موجود بالمشاهدة ثبت ان الاله واحد وهو المطلوب فوجود العالم دليل على وحدانيته تعالى وعلى أنه لا شريك له في فعله من الافعال ولا واسطة له في فعله جل تعالى وهو الغني الغني المطلق ومن هذا الدليل يعلم أنه لا تأثير ائني من النار والسكين والاكل في الاحراق والطعم والشبع بل الله تعالى يخلق الاحراق في ائني الذي مسته النار عند مسهاله ويخلق الطعم في ائني الذي يشربه الماء عند مباشرته له ويجعل الشبع مباشرته له ويجعل الشبع

كفرها الرابعة تعتقد أنها مؤثرة بقوة أو ردعها الله فيها وهذه الفرقة في كفرها قولان والاصح أنها ليست كافرة (قوله محرقة بطبعها) ضابط الاتحاد بالطبيع عند القائلين به فكهم الله تعالى أن يتوقف على وجود شرط وانتفاء مانع كإسباتي والطبيع والطبيعة لغة السحبة التي جبل عليها الانسان كافي القاموس واصطلاحا الحقيقة والمعنى هنا فن اعتقد أن النار محرقة بحقيقةها وذا أنها أي لا بقوة أو ردعها الله فيها الخ (قوله فهو كافر باجماع) أي لأنه أشرك بالله غيره وجعل الاتحاد ليس مسندا لله أصلا (قوله فهو جاهل فاسق) أي وليس بكافر على الاصح (قوله اهرم عليه) علة لقوله جاهل فاسق (قوله والقدم الخ) ترك الوجود لما تقدم أنه صفة نفسية (قوله صفات سلبية) وقيل القدم والبقاء صفات نفسيتان لأن الأولى عين الوجود في الماضي والثانية عينه في المستقبل وشذ قوم فقالوا إن القدم والبقاء صفتان موحودتان كقدرة والعلم وأنصف من هذا قول من قال القدم سلبى والبقاء وجودى والحق أنهم ماسليتان كما ذكره الشيخ وجعل السلبى الخافق عدم الحرمين في الارشاد وأبو عمر في البرهان من الصفات النفسية ويؤيده كلام السيد الجرجاني في شرح المواظف والتحقيق أنها سلبية كما ذكره أيضا ونقل عن القاضي وأما الحرمين أن الوحدة انفية نفسية والتحقيق أنها سلبية كما ذكره أيضا (قوله أي معناها الخ) لما ذكر السابى يطلق على مائة ماسلب مالا يلبق وعلى الأهرم السلبى بين أن المراد هنا المعنى الأول لا المعنى الثانى واللازم أن يثبت له تعالى الحدوث وطور وعدم والمائلة للحدوث وهكذا (قوله وفي) تفسير لما قبله (قوله لا تكلما منهم ما نفي عن الله الخ) لوقال لأن كلامهم ماسلب مالا يلبق عن الله عز وجل الممكن أو فوق بما قبله

والصفة السابعة الواجبة له تعالى القدرة وهذا سر وع في صفات المعاني وهي تنقسم أربعة أقسام قسم يتعلق بالممكنات نقط وهو القدرة والارادة وقسم يتعلق بجميع الواجبات والجاثرات والمستحيلات وهو العلم والكلام وقسم يتعلق بجميع الموجودات وهو المصمم والبصر وقسم لا يتعلق بشئ وهو الحياء وانما قدمها على المعنوية لأنها كالاصول لها (قوله وهي صفة الخ) دخل في قوله صفة جميع الصفات وخرج بقوله تؤثر لا يؤثر ثم أو بقوله الوجود لعدم الارادة فبما على الصحيح من أن التخصيص تأثير وأما على القول بأنه ليس تأثيرا فهي خارجة بقوله تؤثر وحيدة فذكره الوجود أو العلم إيهان الواقع (قوله تؤثر) هذا اشارة إلى أن الله تعالى لا يتغير بغير الخلد كما سلبه عليه واسناد التأثير إليها مجاز كإسباتي وتبين استحالته اسناده له على الحقيقة لأنه لا يكون إلا بقدره فيلزم عليه قيام

محرقة بطبعها أو الماء يرى بطبعه وهكذا فهو كافر باجماع ومن اعتدأ بها محرقة بقوة خلقها الله فمافهو جاهل فاسق لعدم علمه بالحقيقة الوحيدة وهذا هو الدليل الاجمالى الذى يجب على كل شخص معرفته من ذكره وأنشئ من لم يعرفه فهو كافر عند النضرى وابن العربى والله تعالى يقر هذه الدلائل والقدم والبقاء والخالفه للحدوث والانيام بالعدم والوحدانية صفات سلبية أي معناه سلب وفي لأن كلامها نفي عن الله عز وجل مالا يلبق به والله تعالى لا يتغير بغير الخلد وهي صفة تؤثر

القدرة بالقدرة وهو باطل لما فيه من قيام المعنى بالمعنى (قوله في الممكن) المراد به
 ما استوى فيه كل من الوجود والعدم بأن يكون غير واجب وغير ممتنع لي وخرج
 بذلك الواجب والمستحيل فلا تعلق بهما كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله الوجود
 أو العدم) هذا يقتضي أنها لا تعلق بالاحوال الحادثة كما يكون زيد عالما لأنها
 لا تصف بالوجود بل بالثبوت فقط مع أن التحقيق أنها تعلق بها ويوجب أن المراد
 بالوجود مطلق الثبوت مجازا مرسل من المصداق الخاص وإرادة العام على أن
 التحقيق أن لا حال كما سيأتي وقوله أو العدم أي على كلام الجمهور كما سيظهر عليه
 (قوله فتعلق الخ) هو مع قوله وتعلق بالوجود الخ مفرع على قوله تؤثر الخ إذ من
 لازم التأثير التعلق ومعناه طلب الصدقة أهم إزائه على قيامها بالذات فهو امر
 اعتباري وقيل هو أمر وجودي وقيل واسطة بين الوجود والعدم فيكون
 حالا وقيل هو من مواقف العقول فلا يعلمه إلا الله تعالى والتحقيق الأول (قوله
 بالعدم) أي سواء كان عدمه أمليا أو عارضا وقد مثل تعلقها بالاول وأشار إلى
 تعلقها بالثاني وهو تعلقها بما حين البعث بالكاف (قوله فتوجد) أي يوجد
 الله تعالى بها كما علم مما مر وهكذا في نظيره (قوله فتعلقها بالثاني) وقيل
 وجودك أي تصير بها موجودا وكن الأولى أن يذكره ليناسب ما بعده (قوله
 الذي أراد الله الخ) فيه إشارة إلى أن تعلق القدرة تابع لتعلق الإرادة فهو على
 طبقه (قوله أي لا شيء) أشار به إلى التفسير أي أنه ليس المراد بالعدم الميت كما
 قد بدد إلى أنهم البارد (قوله وهذا التعلق الخ) اسم للإشارة عامة لتعلق
 القهوم من قوله فتعلق بالعدم الخ مع قوله وتعلق بالوجود الخ (قوله بمعنى الخ)
 أي لا بمعنى أنها صالحة فقط (قوله حادث) تقدم أن الحادث يطلق حقيقة على
 الموجود بعد عدمه وهذا هو المراد هنا لأن التحقيق أن التعلق أمر اعتباري
 كما لا يقال يلزم على حدوثه أن الذات العلية محال للحوادث وهو محال لما يلزم
 عليه من حدوثه إذ محال الحادث حادث لا ناقول قدم أنه من الأمور الاعتبارية
 وهي ليست بصفات حقيقة حتى يلزم ذلك (قوله ولها تعلق صلوحي) بضم الصاد
 ويقال فيه صلاحية فتحها وقوله قديم مبني على الصحيح من ترادف القديم ولا يرى
 وأما على القول الثاني فبأنه أرى فقط كما علم مما سبق (قوله في الإنز) هو
 عبارة عن أرمية متوهمة غير متناهية في جانب الماضي وإلى هذا أشار بعضهم
 بقوله أرمية توهمت لا تنتهي * إلى زمان حقق الأزل هي
 وتقع في عبارة السعد أنه عدم لا قولي أو استمرار الوجود في أرمية متفرقة غير
 متناهية في جانب الماضي أفاده البيهقي (قوله لا يجاد) أي ولا عدم أيضا والمراد

في الممكن الوجود أو العدم
 فتعلق بالعدم فتوجد
 كتعلقها بالثاني وقيل
 وتعلق بالوجود فتعدم
 كتعلقها بالجسم الذي أراد
 الله عدمه فيصير بها
 مع ما لا شيء وهذا
 التعلق تجريبي بمعنى أنها
 تعلق بالفعول والتعلق
 التجريبي حادث ولها تعلق
 صلوحي قديم وهو لا حيزها
 في الأزل لا شيء فهي
 ساخنة في الأزل

الاجساد فيما لا يزال فانه قد وقع توقف بعضهم في ذلك حيث قال كيف يقال هي سالحة
لذات مع انه يستحيل وجود شيء من العالم في الازل اه ومنشأ التوقف فهمه أن
الاجساد في الازل كما يقضي به كلامه وليس كذلك (قوله لان تجزئها) أي فيما
لا يزال كما علمت (قوله أو غيرضا) أو فيه بمعنى الواو كما عبر به في بعض النسخ
ومقابلها محذوف والتقدير ومعرضا أو غير معرض (قوله مختص بالحال الخ) أي
بخلاف التعلق بالموحى فانه لا يختص به اذا القدرة كما هي سالحة لا عطاء يزيد العلم
سالحة لا عطاء الجهل وكما هي سالحة بلعله طويلا سالحة بلعله قهرا وهو كذا
(قوله فلها الخ) مفرغ على ما تقدم (قوله وهو ماض) يعني صلاحيتها في الازل للايجاد
(قوله وهو تعلقها الخ) هذا الصنيع يقتضي أنه لم يتقدم مع أنه قد ذكره فيما مر
فلو قال فلها تعلقان تعلق صلوحي قديم وتعلق تجزي حادث وقد مر لكان أجد
(قوله أعني تعلقها الخ) لو قال أعني تعلقها التجزي لكان أظهر (قوله ولها تعلق
مجازي) قال السكتاني وجه كونه مجازيا أنه ليس على وجه التأثير ويرد بأنه يلزم
عليه أن اطلاق التعلق على تعلق العلم ونحوه مجاز لعدم التأثير ويحاج بان كلامه
انما هو بالنسبة لقدرة والارادة قال بعضهم ما معناه انه يلزم عليه حيثئذ ان اطلاق
التعلق على صلاحية القدرة والارادة مجاز ولا قائل به اه لكن صرح بعض
المحققين بخلافه حيث قال بعد بيان معنى التعلق وهذا حقيقة في التعلق بالفعل وهو
التجزي واما اطلاق التعلق على صلاحية الصفة في الازل شيء أو على كون الشيء
في القصة فهو مجاز اه وهذا هو الذي يؤخذ من قول الشيخ فيما يأتي لكان
التعلق الحقيقي الخ (قوله ويسمى) أي تعلقها بالوجود المذكور (قوله
وتعلقها بالعدم الخ) ظاهر صديقه أنه معطوف على قوله كتعلقها بنا بعد وجودنا
الخ وهو غير صحيح لما يلزم عليه من انه يكون تمثيلا لتعلقها بالوجود لا يخفى بطلانه
فلهذا هذا التحريف والصواب وتعلقها باسقاط الكف وحيثئذ يقرأ بالرفع عطفا
على قوله تعلقها بالوجود الخ (قوله قبل أن يريده الله تعالى وجوده) أي قبل أن
تتعلق به ارادته تعالى تعلقا تجزيا باحدا على القول به ولو قال قبل وجوده لكان
أظهر وكذا يقال في نظائره بعد تأمل (قوله وكما تعلقها بنا الخ) يحتمل أنه معطوف
على قوله كتعلقها بنينا الخ وعليه فإرادته بالعدم في قوله وكما تعلقها بالعدم ما يشمل
ذا العدم الاصل وقد مثل له بقوله كتعلقها بنينا الخ وذا العدم العارض وقد مثل
له بقوله كتعلقها بنا الخ ويحتمل وهو الاظهر أنه معطوف على قوله تعلقها بالوجود
الخ وعليه فإرادته بالعدم وفي ذلك خصوص الشق الاول وحيثئذ فاله واسباط
الكاف وقراءته بالرفع عطفا على ذلك (قوله بعد موتنا) الاولى بعد فئتنا (قوله

لان وجودنا قد بدأ طويلا
أو قصيرا أو غيرضا وصالحة
لاعطائه العلم وتعلقها
التجزي يري مختص بالحال
الذي عليه زيد قلها تعلقان
تعلق صلوحي قديم وهو ماض
وتعلق تجزي حادث وهو
تعلقها بالعدم قديم
وبالوجود قديم وهذا
أعني تعلقها بالوجود
وبالعدم وتعلق حقيقي ولها
تعلق مجزي وهو تعلقها
بالوجود بعد وجوده وقبل
عدمه كتعلقها بنا بعد
وجودنا وقبل عدمنا ويسمى
تعلق قبضة بمعنى أن
الموجود في قبضة القدرة ان
شاء الله أبقاه على وجوده
وان شاء أعدهم بها وتعلقها
بالعدم قبل ان يريده الله
تعالى وجوده كتعلقها بنينا
في زمن الطول فهو تعلق
قبضة أيضا بمعنى أن المعدم
في قبضة قدرة ان شاء الله
أبقاه على عدمه وان شاء
أخرجه من العدم الى
الوجودمها وتعلقها بنا بعد
موتنا وقبل البعث فيسمى
تعلق قبضة أيضا بمعنى ما تقدم

فإنها سبع تعلقات تعلق
 صلوحى قديم وتعلق قبضة
 وهو تعلقها به أن يريده
 الله وجودا رزقي بالفعل
 وهو إيجاد الله تعالى الشيء
 بها وتعلق قبضة وهو تعلقها
 بالشيء بعد وجوده وقبل أن
 يريد الله عدمه وتعلق بالفعل
 وهو إعدام الله الشيء بها
 وتعلق قبضة بعدمه وقبل
 البعث وتعلق بالفعل وهو
 إيجاد الله لها يوم البعث
 لكن التعلق الحقيقى من
 ذلك تعلقات هو إيجاد الله لها
 وإعدامها وهذا على
 التفصيل "وأما الإجمالى"
 فلما تعلقت كل هذه الشائع
 تعلق صلوحى وتعلق تخبرى
 لكن التخبرى خاص
 بالإيجاد والإعدام وأما
 تعلق القبضة فلا يوصف
 بالتخبرى ولا بالصلوحى
 القديم وما تقدم أنها تعلق
 بالوجود وبالعدم هو رأى
 الجمهور وقال بعضهم
 لا تعلق بالعدم فإذا أراد
 الله عدم شخص منع عنه
 الامدادات التى هى سبب
 فى بقائه

والله أعلم بالصواب
 تعالى الإرادة

فإنها سبع تعلقات) فى تفريع هذا على ما تقدم حذفه عنه نظر الى أن التعلق
 التخبرى شامل لثلاثة أمراء الأول التعلق بالعدم وعدم ما ليا على وجه الإيجاد
 والثانى التعلق بالعدم وعدم ما عرضيا كذلك والثالث التعلق بالوجود على وجه
 الإعدام فإذا نهت هذه الثلاثة الى التعلق الصلوحى مع تعلقات القبضة الثلاثة
 كان المجموع ما ذكره الحاصل أن الجموع سبعة ثلاثة أفرادا لتعلق التخبرى ومثلها
 أفرادا لتعلق القبضة والسابع التعلق الصلوحى والظاهر أنها تعلق بنا بعد البعث
 تعلق قبضة أيضا بمعنى أنه إن شاء الله أنى نأى وجودنا وإن شاء الله أنى نأى
 بقطع النظر عن الأدلة الدالة على بقاءنا حيث نأى وادغم هذا الى ما سبق كانت
 الجموع ثمانية فليحذر (قوله لكن الخ) اسند الى ما قبله الموهوم أنها كلها
 تعلقات حقيقية (قوله تعلقات) كان عليه أن يقول ثلاث تعلقات التى هى أفراد
 التعلق التخبرى لكنه قد أجملها وجعلها تعلقين إذا الأول منها شاء للمفردين ولا
 يخفى ما وقع له فى هذه العبارة (قوله وهذا) أى ما ذكرته من هذه السبعة ونوله على
 التخصيص أى كأنى على الوجه الفصل وقوله وأما الإجمالى أى الجمل وكان المناسب
 لما قبله أن يقول وأما على الإجمالى فلها الخ (قوله خاص بالإيجاد والإعدام) أى
 بالفعل فلا يشمل تعلق القبضة ولا الصلوحى القديم (قوله فلا يوصف الخ) وانظر هل
 يوصف بالصلوحى الحادث أولا والظاهر نعم ولذلك وجد فى بعض النسخ مضروبا
 عليه وينبغى أن يكون صلاحيا حادثا ولم يتعرضوا له (قوله أنها تعلق الخ)
 على حذف من بيان لما (قوله هو رأى الجمهور) ولا يخفى أن مصب الخلاف
 هو تعلقها بالعدم وأما تعلقها بالوجود فهو متفق عليه (قوله وقال بعضهم لا تعلق
 الخ) هذا القول مبنى على القول بأن الأعراض لا تبقى زمانين بدليل قوله
 بعدم منع عنه الامدادات وهذا القول مرجوح وكذلك ما بنى عليه فشكل من المبني
 والمبني عليه ضعيف (قوله فإذا أراد الله الخ) هذه القاء فصيحة لأنها أفحكت عن
 شرط محذوف تقديره وإذا كانت لا تعلق بالعدم فكيف ينعدم الشخص وحاصل
 الجواب أنه ينعدم بنفسه إذا قطع الله عنه الأعراض التى هى سبب فى بقائه
 (قوله منع عنه الامدادات) أى الامور التى أمدها وهى الأعراض المستكثرة
 فادامع الله عنه تلك الامور انعدم بنفسه ونظير ذلك القبلة فإنها تستمر متوفرة مادام
 فيها الزيت فإذا فرغ انطأ بنفسها ولا يحتاج الى أن يطفئها أحد (قوله التى هى
 سبب فى بقائه) فبقاؤه بسبب عن تلك الامدادات فإذا زالت زال

والله أعلم بالصواب
 على أنوال فعلم أنه وجودية قائمة بذاته تعالى وقيل هى صفة سلبية

وهي صفة تخص الممكن ببعض (٦٩) ما يجوز عليه فزيد مثلاً يجوز عليه الطول والقصر فالارادة خاصة

بالطول مثلاً وأما القدرة
فهي تبرز الطول من العدم
الى الوجود فالارادة
تخصص والقدرة تبرز
والممكنات التي تتعلق بها
القدرة والارادة سنة
الوجود والعدم والصفات
كالطول والقصر والازمنة
والامكنة والجهات وتسمى
الممكنات المتقابلات فالوجود
يقابل العدم والطول يقابل
القصر وجهة فوق تقابل جهة
تحت ومكان كذا يقابل
يقابل غيره كالشام مثلاً
وحاصل ذلك ان زيادة
وجوده يجوز عليه ان يبقى
على عدمه ويجوز ان يوجد
في هذا الزمان اذا وجد وقد
خصصت الارادة وجوده
بدلاً عن عدمه والقدرة
أبرزت الوجود ويجوز ان
يوجد في زمن الموقوف وفي
غيره فالذي يخص وجوده
في هذا الزمن دون غيره هو
الارادة ويجوز ان يكرر طويلاً
أو قصيراً فالذي يخص طوله
بدلاً عن القصر الارادة
ويجوز ان يكون في جهة
فوق فالذي يخصه في جهة
تحت كالأرض الارادة
والقدرة والارادة صفة

بمعنى عدم الاكراه وقبل غير ذلك والاول هو الحق (قوله صفة) دخل فيه جميع
الصفات وقوله تخص الخ اخرج به غير الصفة المعرفة وهي الارادة (قوله ببعض
الخ) الباء داحلة على القصور عليه فيما يظهر وان كان خلاف الغالب من دخولها
على المقصور كما صرح به السعد في شرح التلخيص والسيد في حاشية المطول
والكشف كما نقله بمن في حاشيته على مختصر السعد اذا به ما نقله سم من انهما
وان اتفقاه على يجوز الامرين لغة اذ في الغالب استعمال افتعال السعد
الغالب دخولها على المقصور وقال السيد دخولها على المقصور عليه وبهذا
دلم ان ما في النظم المهور من نسبة القول بأن الغالب دخولها على المقصور الى
السيد فقط ليس بجيد (قوله فزيد الخ) تفريع على قوله تخصص الخ (قوله
فالارادة الخ) لوعبر بالها وبديل الفاء امكان أجود (قوله وأما القدرة الخ)
متقابل لقوله فالارادة الخ (قوله فهي تبرز الخ) أي تثبت بعد ان كان معدوماً
ولو قال فهي تبرزه لم يلا الخ امكان ان يثبت بما قبله وكذا يقال في نظيره
بما يأتي (قوله فالارادة الخ) مفرع على ما علم مما تقدم (قوله والممكنات الخ)
أشار لذلك بعضهم بقوله

الممكنات المتقابلات * وجودنا والعدم الصفات

أزمنة أمكنة جهات * كذا المقادير والصفات

(قوله ستة) اعلم نظري جعل الوجود والعدم اثنين حتى يتم جعلها ستة على صنيعه
فتأمل (قوله والصفات) اعلم أدرج فيها المقادير التي أفردناها بعضهم في النظم
السابق (قوله المتقابلات) أي المتناقيات (قوله فالوجود يقابل الخ) مفرع
على ما قبله لكنه اقتصر على غير الازمنة ولو قال بعد هذه العبارة وبالعرض
في الجميع لكان أولى ليمت ذلك التفرع فان التقابل تفاعل من الجانبين
كما لا يخفى (قوله وجهة فوق الخ) الانسب بالانزع عليه ان يؤخر هذا عما بعده
كما لا يخفى (قوله وحاصل ذلك) أي محصل ما ذكر من قوله والممكنات الخ لكنه
اقتصر على غير الامكنة (قوله في هذا الزمان) لو أسقطه ما ضره (قوله ويجوز
ان يوجد الخ) لو أخره مما بعده لكان أنسب (قوله فالذي يخص وجوده في هذا
الزمن الخ) لم يتعرض للقدرة هنا وفيما بعده وكان الانسب بما سبق تعرض لها
(قوله والقدرة والارادة صفات الخ) كان الاحسن تأخير هذه العبارة عن قوله
والارادة تعان الخ لاختصاصه بالارادة (قوله ولا تتعلق اهما الا بالممكن) أي
لأنه ولو كان واجباً أو مستحيلاً عرضيين اذ لو لم يتعلقا بذلك لما بقي اهما متعلقان
الممكن اتم واجب عرضي متعلق علم الله بوجوده واما استحيل كذلك لتعاقبه بعدمه

فإنما بدأه تعالى بوجوده وكشفنا عن حاجته لربها ولا تتعلق اهما الا بالممكن

فلا يتعلقان بالمستحيل كالشر بل تنزه الله تعالى عنه ولا بالواجب (٥٠) كذا أنه تعالى ومما غاب عن الجاهل

فلا يتعلقان بالمستحيل كالشر بل تنزه الله تعالى عنه ولا بالواجب (٥٠) كذا أنه تعالى ومما غاب عن الجاهل
 قول من قال ان الله قادر ان
 يتخذ ولد الا انه لا تعالى للقدرة
 بالمستحيل واتخاذ الولد
 مستحيل ولا يقال انه اذا لم
 يكن قادرا على اتخاذ الولد
 كان عاجزا لا ناقصا لانما
 يلزم الجحيز لو كان المستحيل
 من وظيفة القدرة ولم يتعلق
 به مع أنه ليس من وطئقتها
 الا الممكن والارادة تتعلقان
 تتعلق صلوحى قديم وهو
 صلاحيتها للتخصيص اذ لا
 فزيد الطويل أو القصير
 يجوز ان يكون على غير ما هو
 عليه باعتبار صلاحية
 الارادة فهى صالحة لان
 يكون زيد سلطا نا وان يكون
 زبالا باعتبار التعلق الصلوحى
 ولها تتعلق تجيزى قديم وهو
 تخصيص الله تعالى الشئ
 بالصفة التى هو عاها فالعلم
 الذى انه فب زيد خصه
 به تعالى اذ لا بارادته فتخصيصه
 بالعلم مثلا قديم يسمى
 تعاقبا تجيزيا قديما وصلاحيتها
 لتخصيصه بالعلم وغيره
 باعتبار ذاتها بطع النظر عن
 التخصيص بالفعل يسمى
 تعاقبا صلوحيا قديما وقل
 بعضهم اوسا تعاقب تجيزى
 هادى وهو تخصيص زيد
 بالطول مثلا حيزي نوحدرا

وخرج بذلك الواجب والمستحيل الذي انيات فلا يتعلقان مـ كما أشار به بقوله فلا
 يتعلقان الخ المرفوع على ذلك (قوله فلا يتعلقان بالمستحيل) أى لذاته كما أشار له
 بالمثال وكذا يقال فيما بعد واعلم بتعلقا بالمستحيل لانه يلزم عليه تحصيل الحاصل
 وذلك ان تعلقا به مدغمه وقلب الحقائق وذلك ان تعلقا بوجوده وكل من تحصيل
 الحاصل وقاب الحقائق محال وأورد بعضهم على الثاني أنه يجوز مسخ الآدمى قدرا
 مثلا وأجاب بأن معنى قوله هم قلب الحقائق محال ان قلب بعض أقسام الحكم
 المعتلى الى بعض كان يبر الواجب جائزا أو مستحبا لا محال (قوله ولا بالواجب)
 أى لانه يلزم على تعاقبها ما تحصيل الحاصل وذلك ان تعلقا بوجوده وقلب الحقائق
 وذلك ان تعلقا بعده وكل منهما محال كما علمت (قوله ومن الجهل الخ) أى عما
 ينشأ عنه والمراد الجهل المركب الذى هو اعتقاد الشئ على خلاف ما هو عليه
 كما سيأتى وقوله من قال هو ابن خزم وقال بعضهم هو ابن العربى (قوله لانه لا تعلق
 الخ) أى وادان كذلك كذا اعتقاده تعلق القدرة بالمستحيل الذى ينشأ عنه
 ما ذكره جهلا (قوله ولا يقال الخ) أشار بهذا الى رد ما قد يقال من جهة ذلك
 القائل كيف تعلق بعد تعلق القدرة بالمستحيل مع أنه يلزم عليه الجحيز وحاصل
 الرد أنه لا يلزم ذلك الا لو كان معدا لها بحيث يكون من وطئقتها (قوله ولا ارادة
 تعلقان) أى على التحقيق كما سيأتى (قوله وهو صلاحيتها للتخصيص) أى
 للممكن بأى ممكن من الممكنات ولو غير الذى وجد عليه فيما لا يزال بخلاف التعلق
 التجيزى فهو مختص بما وجد عليه الممكن فيما لا يزال (قوله فزيد الخ) مفرع
 على عموم قوله صلاحيتها للتخصيص (قوله باعتبار صلاحية الارادة) أى
 لا باعتبار تعلقها التجيزى لانه لا يخاف كما علم عامر (قوله فهى صالحة الخ)
 تقريره ان بعد التفرع الاول (قوله باعتبار التعلق الصلوحى) لاجابة
 لذلك بعد قوله فهى صالحة المغنى عن ذلك وقد يقال مراده بذلك ان صلاحيتها
 لما ذكره بقطع النظر عن التعلق التجيزى ولو عبر بذلك لكان الظاهر (قوله ولها
 تعلق الخ) كان عليه ان يقول وتعلق الخ باسقاط الجار والمجرور كما لا يخفى على
 المتأمل (قوله تخصيص الله الخ) قد تقدم أن كونه التخصيص تأثرا أولا خلافا
 والصحح الاول (قوله بالصفة التى الخ) أراد بالصفة مقدمة يسهل كونه فى مكان كذا
 و زمان كذا و جهة كذا و نحو ذلك (قوله فالعلم الخ) مفرع على ما قبله (قوله
 فتخصيصه الخ) مفرع على التفرع قبله او تقريره ان بعد التفرع الاول وهذا
 هو الاظهر (قوله حيزي يوجد) فهو مقارن لتعلق القدرة التجيزى اما ما ذكره فلا
 ترتيب بينهما على ما يأتى (قوله على هذا) أى قول بعضهم بأن لها اتعاقبا تجيزيا

بالطول مثلا حيزي نوحدرا حل فعلى هذا يكون لها اثلاث تعلقات

حادثا وفوله يكون لها ثلاث تعلقات أولها الصلوحى القديم نأنها التجيزى القديم
ثانها التجيزى الحادث (قوله لكن التحقيق الخ) استدراك على ما قبله الموهوم
أنه هو التحقيق (قوله أن هذا الثالث) أى الذى يقولوه هذا البعض (قوله ليس
تعلقا) أى مستغلا فلا يأتى أنه استمرار لتعلق التجيزى القديم (قوله بل هو اظهار
الخ) فهو ليس بخصيصا آخر وانما هو اظهار للخصيص القديم والتعريف بالاظهار
فيه مساهمة لانه فى الحقيقة استمرار لتعلق التجيزى القديم كما مررت الاشارة
اليه وليس هذا الاضراب لابطال وانما هو للاقتضال كما هو ظاهر (قوله عام
لكل ممكن) ظاهره يشمل الامور الاعتبارية ولا مانع منه من كونهم صرحوا بانها
ليست من متعلقاتها فيجوز (قوله حتى ان الخطرات) المراد بها ما يشمل مراتب
القدر الخمسة المنظومة فى قول بعضهم

مراتب القدر خمس هاجس ذكرها * فخطر فربث النفس فاهتها
يليه هم فغمز ككلها رفعت * سوى الاخيرة فبقية الاخذة ووقعها

فالاول ما يأتى فى القاب ولا يدوم والثانى ما يلقى فيه ويدوم مدة والثالث أعلى من
ذلك والرابع قصدا لشيء مع ترجيح الفعل أو الترك والخامس قصدا لشيء مع الجزم به
بحيث يصمم عليه (قوله التى تخطر) بضم الطاء وكسرهما كما يؤخذ مما نقل عن
حاشية الشفاء للتمسانى من أنه يقال خطر الشيء بى الى أعلى بالى يخطر بضم الطاء
وكسرهما بخلاف ما اذا قيل خطر الشيطان بقلب الانسان يخطر اذا وصل وسواسه
اليه فان المضارع فيه بضم الطاء فقط اه (قوله والايجاد) عطفت تفسير (قوله
مجاز) أى عطف من اسناد الشيء لسيده فالباقي فى قوله بعد بارادته وفى قوله بقدرته
للسببية (قوله والموجد) عطفت تفسير (قوله فقول العامة الخ) فى تنزيهه
على ما قبله خفا ولا يخفى ما فى هذه العبارة من الركاكز من حيث الاخبار المذكور
يتكافأ لهما يجعل الخبر محذوفا والتقدير فقول العامة القدرة تفعل بفلان كذا
فيه قيل ثم ذكرنا حديثى التفصيل بقوله ان أراد الخ وحذف الشئ الآخر سيأتى
بيانه فتأمل (قوله القدرة تفعل الخ) وكذلك قولهم القدرة فعالة أو انظر فعل
القدرة أو القدرة تنصرف (قوله ان أراد القائل الخ) أى وان أراد أن الفعل
للذات فقط والقدرة سبب فيه أو أطلق فيجزم ذلك لما فيه من الابهام وقيل بكونه
نقط (قوله والعباد بالله تعالى) أى الشخص من الكفر وأسبابه بالله تعالى
(قوله بل الفعل الخ) مرتبط بحروف موهوم مما قبله والتقدير ليس الفعل لة لة لة
لا عن سبيل الاستفلال ولا على سبيل الممرك بل الفعل الخ

والصفة التاسعة الواجبة له تعالى العلم قد وجد لنا من فى هذه الصفة مذهب

لكن التحقيق أن هذا
الثالث ليس تعلقا بل شر
الطهارة لتعلق التجيزى
القديم وتعلق القدرة
والارادة عام لكل ممكن
حتى ان الخطرات التى تخطر
على قلب الشخص مخصوصة
بارادته تعالى ومخلوقة بقدرته
تعالى كذا كره الشيخ المولى
فى بعض كتبه واعلم أن
نسبة التخصيص للارادة
والابراز والايجاد لا يبره
مجاز لا المخصص حقيقة
هو والله تعالى بارادته والمبرز
والموجد حقيقة هو الله
جل وعلا قدرته فقوله
العامة القدرة تفعل فلان
كذا ان أراد القائل أن
الفعل لا القدرة حذفت أو لها
والذات كفر واما ما لله
تعالى بل الفعل لذاته تعالى
بقدرته

والصفة التاسعة الواجبة له تعالى العلم
له تعالى العلم

منها مذهب أرسطو وهو أن له تعالى علوما قديمة لا تم اية لها كما مر ومنها مذهب
أهل الحق وهو أن له تعالى علما واحدا قديما يتعلق بجميع الموجودات
والمعدومات وبالكليات والجزئيات يعلم سبحانه وتعالى الاشياء كلها اولا تفصيلا
ما كان مما هو ما يكون وما لم يكن فيدخل في ذلك ما علم عدم وجوده فيه علمه ويعلم
كيفية التي يكون عليها لو وجد كما قال تعالى احب ارا عين الكفار ولورد والعاذوا
لما سموا عنه وامسك كذبون واختلف هل المولى سبحانه وتعالى يعلم الاشياء
اجمالا كما يعلمها نفسه سبلا أولا يعلمها الان تفصيلا والحق كما في المواقف أنه ان اشترط
في العلم الاجمالي الجهل بالتفصيل كما يشير له قول الغزالي في عقيدته

والعلم بالشيء على التجهيل * يلازم السهو عن التفصيل

كالعلم بالارض وبالسما * والمهوع عن كيفية الاجزاء

امتنع والا فلا (قوله دفعه) دخل فيه جميع الصفات وقوله موجوده خرجهم اما ليس
موجودا كصفات الالوب وقوله يكشف خرج به ما ليس للاكتشاف كاندرة
والارادة وقوله المعلوم خرج به ما يكشف به خصوص الموجود وهو السمع والبصر
واعترض على هذا انه ربما من وجوده الاول أنه غير مانع لشموله الكلام لانه
يكشف به العلوم الثاني أن التعبير بمادة الاكتشاف بهم سبق الحاء لا يقال
لا ايهام مع قوله من غير سبق خفاء لان الايهام موجود من أول الامر الثالث أن
قوله المعلوم هذه المكشوف فيصير التركيب ينكشف به المكشوف ولا خفاء
في ان الاكتشاف المكشوف فيه تفصيل الحاصل الرابع ان المعلوم مشتق من العلم
ومن المقرر ان المشتق متوقف على المشتق منه وقد أخذ في تعريفه والمعرف متوقف
على التعريف فمتوقف كل منهما على الآخر وهو دور لك كما كان هذا
التعريف لا سعد وغيره من الاكابرة كره الشيخ تبعاهم وان كان فيه ما ذكر
خصوصا وقد قيل ان غالب تعاريف العلم بدخله الخدش ولك أن تقول يجاب عن
الاول بأن المراد ان يكشف المعلوم ليس فاق به العلم دون المطلع عليه بخلاف الكلام
قوله يكشف به المعلوم لمن اطلع عليه وعن الثاني بأنه لا ينظر لهذا الايهام لصحة
بالسبب لله تعالى وعن الثالث بأن المراد المعلوم أي المكشوف بهذا الانكشاف
كما قاله بعض المحققين في قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا أعطى سلبه فلا يلزم
تفصيل الحاصل ادلا يلزم ذلك الاول كان المراد أنه منكشف خبر ذلك الانكشاف
وعن الرابع بأن المشتق منه هو العلم الذي هو المصدر والمعرف اسم هو العلم الذي
هو اسم لصنعة التعريف ليس متوقفا على المعرفة (قوله اسد شاد) مفعول مطلق
مبين نوع (قوله على وجه الاطحة) أي على وجهه هو الاطحة فانه ساقية لبيان

وهو ساقية لبيان
تعالى موجوده يكشف بها
المعلوم انكشافا على وجه
الاطحة

والاحاطة هي العلم بالشيء من جميع الوجوه لا من وجه فقط (قوله من غير ق
 خفاء) صفة ثانية للانكشاف (قوله وتعلق) أي تعلقتا تنجيزا قديما كما سينبه
 عليه والاولى التفريع لان ذلك علم من قوله ينكشف الخ وقد يستجاب بأن الواو
 تأتي للتفريع كما تقدم (قوله بالواجبات) أي على وجه الثبوت وقوله والجزئات
 أي على وجه الثبوت بالنسبة لما يوجب عدمها وعلى وجه الانتفاء بالنسبة لغيره وقوله
 والمستحيلات أي على وجه الانتفاء فيعلم الأشياء على ما هي عليه والا انقلب العلم
 جهلا (قوله فيعلم ذاته تعالى الخ) مفرغ على ما قبله (قوله وصفاته) أي حتى علمه
 فيعلم تعالى علمه بعلمه (قوله بعلمه) لا حاجة اليه لانه معلوم من قوله فيعلم وكذا يقال
 في نظيره بعد (قوله ويعلم الموجودات) أي من الممكنات وقوله والمعدومات أي
 من المستحيلات أيضا فلا يقال الموجودات تشمل ذاته تعالى وصفاته الوجودية
 والمعدومات تشمل المستحيلات فيكون في العبارة تكرار (قوله بمعنى أنه الخ) كان
 الاظهر أبينة ول معنى أنه يعلم انتفاءه الاثبات والانتفاء العلم جهلا تنزه الله عنه
 (قوله ويعلم أنه لو وحد الخ) هذا ليس من جملة المعنى وانما هو مجرد فائدة (قوله
 وتعالى الخ) تأكيدي لما قبله (قوله وتعلق تنجيزي قديم فقط) أي لا صلوحى قديم
 ولا تنجيزي حادث خلافا لما قبله ما فن أثبت الاول بقول اذا تعلق علم الله بوجوده
 مثلا في يوم كذا يصلح لان يتعلق بعدمه بقطع النظر عن ذلك التعلق ومن
 أثبت الثاني بقول اذا تعلق علمه تعالى بأناكست وجدهم لا ثم وجدت بالفعل قصد
 انقطع ذلك التعلق وتحدد التعلق بأناكست وجدت والحق الذي عليه الجهور أن علمه
 تعالى تعلق أزلا بما كان وما يكون على الوجه الذي عليه يكون وانه لم يتجدد شيء زائد
 على ذلك والتعبير بما كان أو سيكون اسماء هو باعتبار العلوم لا باعتبار العلم (قوله
 فأنه تعالى يعلم الخ) مفرغ على قوله وتعلق الخ (قوله هذه المذكورات) أي
 التي هي الواجبات والمستحيلات والجزئات وقوله ألا أي في الارل (قوله علما)
 مفعول مطلق (قوله لا على سبيل الظن الخ) الاولى اسقاط هذه العبارة لانه
 لا حاجة لها بعد قوله فيعلم الله تعالى الخ واسافة سبيل الى ما بعده لا بيان (قوله
 ومعنى قولهم الخ) كان الاولى ذكر هذه العبارة غيب التعريف لان ارتباطها به
 أشد من ارتباط ما ذكره قبله به (قوله وليس الله تعالى الخ) كان الاولى الاتيان
 بفناء التفريع الآن يعتبر ما تقدم (قوله عن ذلك) أي كونه كان يحلها ثم علمها
 (قوله وأما الحادث الخ) أشار بذلك الى أن علمه تعالى يحاط علم الحوادث في أنه
 أزلي لا ابتداء له وسكانه أيضا في أن معلوماته لا تنهاى وفي أنه يتعاقب بالشيء على
 سبيل التمهيل كما مر وفي أنه ليس ضروريا ولا نظريا كما أشار لذلك الغزالي بقوله

من غير سبق خفاء وتعلق
 بالواجبات والجزئات
 والمستحيل لا يعلم ذاته تعالى
 وصفاته بعلمه ويعلم الموجودات
 كلها والمعدومات كلها علمه
 ويعلم المستحيلات بمعنى أن
 يعلم أن الشريك مستحيل
 عليه تعالى ويعلم أنه لو وجد
 لترتب عليه ما دونه الله
 من الشريك وتعالى علوا
 كبريوله وتعلق تنجيزي قديم
 فقط فأنه تعالى يعلم هذه
 المذكورات أزلا علما تاما
 لا على سبيل الظن ولا على
 سبيل الشك لان الظن
 والشك مستحيلان عليه
 تعالى ومعنى قوله من غير
 سبق خفاء أنه تعالى يعلم
 الأشياء أزلا وليس الله تعالى
 كان يحلها ثم علمها ثم
 سبحانه وتعالى عن ذلك وأما
 الحادث فيجهل الشيء ثم يعلمه
 وليس للعلم تعاقب صلوحى
 بمعنى أنه صالح لان ينكشف
 به كذا

علم الاله الواحد القهوج * ليس كمثل سائر العلوم
لانه ليس له بداية * ولا معلومته نهاية
وعلمها على التامصيل * لاعتبار ضرورة ولا دليل

(قوله لانه يقتضي الخ) لا يقال يجري مثل ذلك في القدرة لانه لا يلزم على كونها
مخالفة للاصا دوالا عدم الجبر وكذا يقال في الارادة فلا يلزم على كونها مخالفة
للتخصيص التكميلية بخلاف ما هنا فانه يلزم على كونه مخالفا لان يتكشف كذا
الجهل هذا وقد يقال قوله لانه يقتضي الخ لا يظهر الاول بل ثبت التعلق التخييري
القديم والقرض خلافاً فحينئذ يكون مخالفاً لان يتكشف كذا مع كونه
مكتشفاً له بالفعل كما قالوا في الارادة انها مخالفة للتخصيص مع حصوله بالفعل
وهذا لا غبار عليه لان التعلق بالفعل فرع عن الصلاحية

الصفة العاشرة الواجبة له تعالى الحياة (قوله وهي صفة الخ) الضمير راجع
للحياة بقطع النظر عن كونها صفة له تعالى ليشمل التعريف للحياة في حق الحادث
ودخل في قوله صفة جميع الصفات وقوله تصح الخ خرج به جميع الصفات الا المعرفة
وقوله لمن قامت به الخ ليس للاختراز عن شيء بل لبيان الواقع وقوله صفة أي وجودية
ولو عبر به لكان أولى (قوله الادراك) مفعول تصح اسكن فيه تسامح اذ كان
مقتضى الظاهر أن يقول الاتصاف بصفات الادراك والمعنى على ذلك كما أشار له
بالتفسير فان قيل هي كما تصح الاتصاف بصفات الادراك تصح الاتصاف بغيرها
من باقي الصفات فلم يقدح بذلك الموهوم أنها لا تصح غيره أجيب بأن الادراك
لا مفهوم له لانه جامد غير متشقق (قوله كالعالم الخ) الكاف استقضية بناء على
القول بعدم ثبوت صفة الادراك (قوله أي يصح أن يتصف الخ) كان الانسب
بسابقه أن يقول أي تصح أن يتصف الخ (قوله بذلك) أي الادراك أي صفاته
(قوله ولا يلزم من الحياة الخ) أي سواء كان في حق الله تعالى أو في حق الحادث
لا يقال كيف لا يلزم منها ذلك في حقه تعالى مع انه يجب انصافه لانا نقول وجوب
ذلك ليس من الحياة أي ليس لاجل الحياة وانما هو قيام الادلة عليه فهي لا يلزم
منها شيء مطلقاً الا أنه واجب في حقه تعالى اقيام الادلة جاز في حق غيره (قوله
بشيء) المراد به معناه اللغوي وهو مطلق الامر فيشمل المعدوم بقرينة ما بعد (قوله
والدليل على وجوب القدرة الخ) انما جمع هذه الاربعة لتلحق ادليلها ولا يخفى
أن هذا الدليل لا يثبت العلم بالنسبة لغير هذه المخلوقات لأن وجود هذه المخلوقات
انما يتوقف على العلم بها كما يؤخذ من قوله ووجه توقف الخ فتأمل (قوله لانه لو اتفق
الخ) هذا اشارة الى قياسه ثنائياً يقريره أن تقول لو اتفق شيء من هذه الصفات

لانه يقتضي أن كذا لم يتكشف
بالفعل وعدم انكشافه
بالفعل جهل نزه الله تعالى
عنه
الصفة العاشرة الواجبة
له تعالى الحياة وهي
صفة تصح لمن قامت به
الادراك كالعالم والسمع
والبصر أي يصح ان يتصف
بذلك ولا يلزم من الحياة
الاتصاف بالادراك بالفعل
وهي متعلقة بشيء ووجود
أو معدوم والدليل على
وجوب القدرة والارادة
والعلم والحياة ووجود هذه
المخلوقات لانه لو اتفق شيء
من هذه الاربعة ما وجد
شيء في

الاربع لما وجد شي من الحوادث لكن عدم وجود شي منها باطل بالمشاهدة فقط
 ما أدى اليه وهو انتفاء شي من هذه الصفات الاربع ثبت نقيضه وهو عدم انتفاء
 شي منها وهذا هو المطلوب فذكر الشريعة بقوله لو ان في شي الخ وحذف الاستثنائية
 وكان الاولى حذف الساء من الاربعة كما لا يخفى (قوله فلما وجدت المخلوقات)
 مفرغ على قوله لانه لو اتفق شي الخ (قوله ووجه توقف الخ) أي المفهوم من قوله
 لو اتفق الخ حيث جعل عدم وجود مخلوق لازما لانتفاء شي منها والحاصل أن الفعل
 لا يصح بدون شي من هذه الصفات لان تعلق القدرة متوقف على تعلق الارادة وهو
 متوقف على تعلق العلم وكل من هذه الصفات متوقف على ثبوت الحياة فان قيل
 لانسلم انه لا يصح بدون ذلك لم لا يصح ويكون مستلزما لكون قادرا والكون مريدا
 والكون عالما والكون حيا كما يقول المعتزلة أو يكون موجودا بالهيلة أو الطبع
 كما يقوله بعض الشوق اوجب أنه لما كان ذلك واضع البطلان لم ينظر لوجود هذا
 السؤال (قوله بالفعل) الاولى أن يقول به أي بذلك الشيء (قوله ثم يريد الخ)
 على حذف مضاف والتقدير ثم يريد فعل الامر وهذا الترتيب المستفاد من ثم في
 التحقق والتعقل بالنسبة للحدث وكذا بالنسبة له تعالى ان اريد تعلق الارادة
 التجيزي الحادث على القول به وأما ان اريد تعلقها التجيزي القديم فهو ليس الا
 في التعقل وقوله وبعد ارادته الخ الترتيب المستفاد من ذلك في التحقق والتعقل
 بالنسبة للحدث وكذا بالنسبة له تعالى ان اريد تعلق الارادة التجيزي القديم
 وأما ان اريد تعلقها التجيزي الحادث على القول به فهو في التعقل لاني
 التحقق كذا كره الشيخ يحيى الشاوي قال والالزام الثاني في فعله تعالى وهو محال
 لانه من شأن الحادث اذ هو الذي يتأخر مراده من ارادته مدة حتى يأخذ في أسبابه
 وتعبه بعض المحققين بأنه لا مانع من ان يراد تعالى شي مؤخرا باختباره لا تكافئه
 فالحق انه لا يمتنع الترتيب بينهما في التحقق هذا كله في غير التعلق الصلحي أما
 هو فلا ترتيب أصلا لا لثبوت ولا لتعقلا كما نص عليه الشيخ يحيى قال أما الاول ولان
 الازل لا ترتيب فيه وأما الثاني فلانه لا مانع من تعقل صلاحية الصفة لاسكانها
 النظر من غيرها من الصفات فلا يتوقف على تعقل صلاحية الصفة الاخرى (قوله
 مباشر فعله قدرته) أي على سبيل التأثير بالنسبة له تعالى وعلى سبيل الكسب
 بالنسبة للحدث لانه لا تأثير للعبد في شي من الاشياء كما هو مذهب أهل السنة وكذا
 يقال فيما بعد (قوله ومن المعلوم الخ) أي لانه لا يتأتى الفعل من غير شي وقوله
 لا بد وان يكون حيا أي لا غنى عن أن يكون حيا والواو زائدة في مثل هذا التركيب
 (قوله والعلم والارادة الخ) الاولى اسقاط العلم لان تعلقه تعلق انكشاف لا تأثير

فلما وجدت المخلوقات عرفنا
 ان الله تعالى منه سبحانه
 الصفات ووجه توقف وجود
 هذه المخلوقات عن هذه
 الاربع ان الذي يفعل شيئا
 لا يفعل الا اذا كان عالما
 بالفعل ثم يريد الامر الذي
 يفعله وبعد ارادته مباشر فعله
 بقدرته ومن المعلوم ان الفاعل
 لا بد وان يكون حيا والعلم
 والارادة والقدرة تسمى
 صفات التأثير وتوقف التأثير

صفات التأثير هي القدرة والارادة الا ان يقال المراد بصفات التأثير
 ما يتوقف عليه التأثير كما هو صريح التعليل لكن قد يقال كان عليه أن يزيد
 حيث نذا الحياة لانه يتوقف عليها التأثير كما علم مما مر وقد يجاب بأن صفة التسمية
 لا توجب التسمية (قوله لان الذي يريد الخ) علة للعلة وهو على حذف مضاف كما تقدم
 (قوله وبعبارة) نفس (قوله مثلاً) أي امثلاً مثلاً (قوله فتعلق هذه الخ) مفرع
 على ما استفيد مما تقدم لا يمكن بقطع النظر عن التقييد بقوله في حق الحادث لان
 ما تقدم لا يخص بالحادث وقوله على الترتيب أي في التحقق والتعقل اخذنا
 بعينه (قوله وأما في حقه تعالى الخ) مقابل لقوله في حق الحادث وقوله لا ترتيب
 جواب اما قد كان الاولى أن يقر بها بالغاء للزومها في جوابها الا في ضرورة أن يرد
 كما هو مقرر في محله (قوله في صفاته) أي في تعلقها كما يؤخذ من قوله فتعلق الخ
 (قوله الا في التعقل) هذا ظاهر بالنسبة لبعض العلاقات دون بعض كما علم مما
 تقدم (قوله فأولا لا تعقل) يصح قراءته بمثنيتين فوقيتين وبنون ثم مثناة فوقية لكن
 الاول هو الموجود فيما وقفنا عليه من النسخ (قوله أن العلم سابق) انظر ما فائدة
 ذلك مع التصدير بقوله أولاً ولوقال فأولا لا تعقل العلم وعطف عليه ما بعده لكان
 أحسن ثم لا يخفى أن الكلام انما هو في التعلق لافي الصفات نفسها فقوله ان العلم
 سابق أي أن تعلق العلم سابق وقوله ثم الارادة أي ثم تعلق الارادة وقوله ثم القدرة
 أي ثم تعلق القدرة لكن لا يظهر هذا الكلام الا ان جعل الترتيب بين تعلق العلم
 وتعلق الارادة التنجيزي القديم ثم بين تعلقها التنجيزي الحادث على القول به وتعلق
 القدرة التنجيزي الحادث بناء على ما قاله الشيخ يحيى فيما مر (قوله اما في التأثير
 والخارج) كان الاظهر أن يقول أما في التحقق وهذا معلوم من قوله الا في التعقل
 وقوله فلا ترتيب في صفاته أي في تعلقها كما علم (قوله فلا يقال الخ) لا يخفى أن الذي
 انصب عليه ذلك انما هو الترتيب في التحقق (قوله ثم الارادة) أي ثم تعلق الارادة
 وهذا بالنسبة لتعلق التنجيزي الحادث على القول به لانه لا مانع من أن يقال ذلك
 كما علم غير مرة وقوله ثم القدرة أي ثم تعلق القدرة وهذا لا يظهر الا بالنسبة لتعلق
 القدرة التنجيزي الحادث وتعلق الارادة التنجيزي الحادث بناء على ما قاله الشيخ
 يحيى فافهم (قوله لأن هذا) أي الترتيب المستفاد من ذلك أو القول المستفاد من
 يقال (قوله وانما الترتيب) أي في تعلق صفاته تعالى وأتى هذا توضيحاً وان كان
 مستغنى عنه بقوله وأما في حقه تعالى الخ (قوله بحسب تعقلنا فقط) أي لا بحسب

لان الذي يريد شيئاً وبعبارة
 لا بد وأن يكون علمه به قبل
 قصده له ثم بعد قصده له
 يباشر فعله مثلاً اذا كان شيئاً
 في يده وأرادت أخذه ففعلت
 سابق على ارادته لا أخذه
 وبعد ارادته لا أخذه تأخذه
 بالعلم فتعلق هذه الصفات
 على الترتيب في حق الحادث
 فأولاً يوجد العلم بالشيء ثم
 قصده ثم فعله وأما في حقه
 تعالى لا ترتيب في صفاته
 الا في التعقل فأولاً لا تعقل
 أن العلم سابق ثم الارادة
 ثم القدرة أما في التأثير
 والخارج فلا ترتيب في صفاته
 تعالى فلا يقال تعلق العلم
 بالفعل ثم الارادة ثم القدرة
 لان هذا في حق الحادث
 وانما الترتيب بحسب تعقلنا

الصفات الحادية عشرة
 والثانية عشرة من صفاته
 تعالى السمع والبصر

الصفات الحادية عشرة والثانية عشرة من صفاته تعالى السمع والبصر

مجموعها المتكاملون لعدم معرفة ما يميز كلامهم ما عن الآخر كما سيأتي واعلم ان سمعه
 تعالى وبصره مضافان لسمعنا وبصرنا حقيقة وتعلقا أما الاول فلان كلامنا سمعنا
 وبصرنا قوة خلقها الله في مقعر الصماخ وفي العيين بخلاف سمعه تعالى وبصره
 فانهم ماصفاتان موجودتان الى آخر ما يأتي وأما الثاني فلان سمعنا انما يتعلق
 بالاصوات وبصرنا انما يتعلق بالاجرام والالوان بخلاف سمعه تعالى وبصره فانهما
 يتعلقان بكل موجود على ما يأتي لكن اختصاص سمعنا وبصرنا بما ذكر انما هو
 بحسب العادة اذ يجوز ان يتعلق السمع بغير الاصوات كما وقع لسيدنا محمد صلى الله
 عليه وسلم فانه سمع كلامه القديم الذي ليس بصوت وان يتعلق البصر بغير الاجرام
 والالوان كروينا للذات العلية المقدسة عن اللون والجسمية (قوله وهما مضافتان
 الخ) لم يفرّد كل صفة منهما ما به تعريف لان المقصود تميزهما عن غيرهما من بقية
 الصفات لا تمييز احدهما عن الاخرى لعدم تأنيبه وقوله يتعلقان بكل موجود أي
 فقط وخرج به ما ليس كذلك من الصفات حتى العلم لانه لا يتعلق بالوجود فقط
 (قوله يتعلقان) أي تعلقا تميزا ياقديما بالنسبة لذاته تعالى وصفاته وتخييرا باحدا
 بالنسبة للحوادث بعد وجودها واصلها قديما بالنسبة لهم قبل كما سيأتي (قوله
 بكل موجود) خرج الاحوال والامور الاعتبارية والمعدومات كما نص عليه بعض
 المحققين (قوله أي ينكشف الخ) في هذا التفسير نسمح لان حقيقة التعلق طلب
 الصفة أمرا زائدا على الذات كما علم عامر وكذا يقال في نظيره بعد (قوله
 واجبا كان أو جائزا) تعميم في الموجود وأني به مع علمه من الكتابة لاجل التفريع
 بعده (قوله فالسمع والبصر الخ) مفرّع على قوله يتعلقان بكل موجود بالنسبة
 للواجب وقوله وزيد وعمر الخ مفرّع عليه بالنسبة للجائز (قوله وصفاته) أي
 الوجودية كما قبله فيما يأتي ودخل فيها سمعه تعالى وبصره فيسمعهما وبصره
 ويبصرهما ببصره كما أنه تعالى يعلم علمه بعلمه (قوله أي ان ذاته تعالى الخ)
 هذا معلوم من قوله أي ينكشف بهما الخ لا يقال أني به لاجل قوله زيادة على
 الانكشاف الخ لانا نقول كان الاحسن من هذا أن يأتي به بعد قوله أي ينكشف
 بهما كل موجود ليكون عاما في القديم والحادث (قوله زيادة على الانكشاف
 بعلمه) دفع بذلك ما قد يقال ان ذلك اذا كان منكشفاً بالعالم فلا يصح انكشافه
 بغيره لانه يلزم عليه تحصيل الحاصل وحاصل الدفع أن هذا لا يرد الاول كان
 الانكشاف بهما هو عين الانكشاف بالعالم وليس كذلك بل هو غيره خلافا لقول
 الشيخ أبي بعض العتلة بر جوع السمع والبصر للعالم بالمسموعات والمبصرات كانه
 الشمر سنان في نهاية الاقدام فيجب علينا اعتقاد ذلك وان كنا لا نميز بينهما وكذلك

وهما مضافتان قائمتان بذاته
 تعالى يتعلقان بكل موجود
 أي ينكشف بهما كل
 موجود واجبا كان أو جائزا
 فالسمع والبصر يتعلقان
 بذاته تعالى وصفاته أي
 ان ذاته تعالى وصفاته
 منكشفة له تعالى بسمع
 وبصره زيادة على
 الانكشاف بعلمه

يجب علينا اعتقاد الانكشاف باحداهما غير الانكشاف بالآخرى وان كنا
لا نميز بينهما وبالجملة يجب علينا أن كلامنا الثلاثة خلاف الآخرين وان كانت
لا بد لم حقيقة الا الله تعالى (قوله يزيد وصريح الخ) كان الانسب بما قبله
ان يقول عطفه على ما تقدم ويتعلقان بزبد مثلا (قوله أى الصوت) المناسفة
لثلاثتهم أنه عائد له صاحب الصوت (قوله فان قلت الخ) هذا السؤال ينشأ عن
قد يتوهم من قياس الغائب عنا وهو المولى تبارك وتعالى على الشاهد وهو
الحادث والاميكيفية تتعلق بغير ظاهر وغير معلومة لتسا مطلقا لانه لا يعلم الا الله
تعالى (قوله غير ظاهر) كان الاولى أن يقول بغير ظاهر بالنساء لنا من (قوله
وكذلك تعلق البصر الخ) أى مثل ما ذكر في عدم الظهور (قوله لان الاصوات
الخ) علة لقوله وكذلك الخ وقوله فقط أى لا تبصر (قوله وأما كيفية الخ) أى
صفته (قوله والله تعالى الخ) مفرغ على الجواب وكان الاولى أن يقول أيضا ويبصر
صوت صاحب الصوت ولا تعرف كيفية التعلق ليتم التفريع (قوله وليس المراد
الخ) دفع ذلك ما قد يتوهم في قول القائل الله يسمع ذات زيد أنه على حذف مضاف
والتقدير يسمع مشى ذات زيد وقوله لأن سماع مشيه الخ علة لقوله وليس المراد الخ
(قوله والله تعالى يسمع الخ) في قوة قوله وهو ثابت له تعالى (قوله بل المراد أنه)
أى المولى تبارك وتعالى وهذا اضراب الله تعالى عن قوله وليس المراد الخ (قوله
وجنته) عطف تفسير (قوله مثلا) أى أو كلامه (قوله لکن لا نعرف الخ)
استدراك على قوله بل المراد أنه الخ الموهوم أنا نعرف كيفية ذلك (قوله تعلق سماع
الله) لو قال تعلق سماع الله لكان أولى ثم وجده هكذا في بعض النسخ (قوله بنفس
الذات) الانسافة للبيان (قوله وهذا ما كاف به الشخص الخ) لعل اسم الإشارة
عائد على أنهم ما متعلقان بكل موجود (قوله من ذكر واثني) بيان للشخص (قوله
وبالله التوفيق) تقديم الجار والمجرور يفيد الحصر أى لا بغيره ومعنى التوفيق لغة
التأليف وشرع خلق قدرة الطاعة في العبد ولا حاجة لزياة بعضهم وتسهيل سبيل
الخبر اليه بساء على ما قاله الاشعري من أن القدرة لا تنقسم على المقدور ولخرج
الكافر من أول الامر وأما على ما قاله غيره من أنها تنقسم على المقدور وهو الأرجح
فبحسب حاجته لزيادة اخراج الكافر ثم أن في الطاعة يحتمل كما قال بعضهم أن تكون
لاستغراق وعليه فلا يتصف به الفاسق ولهذا كان عزيزا ويحتمل أن تكون
للجنس فينصف به الفاسق لانه خلق فيه قدرة الطاعة ولو الايمان وهذا مقتضى
كلامهم حيث اقتصر واعلى اخراج الكافر (قوله والدليل على السمع والبصر
الخ) لما جمعهما في تعريف واحد لما رجع بهما أيضا في الدليل واعلم ان الصفات

وزيد وروى الحافظ يسمع
الله تعالى ذواتها ويبصرها
ويسمع صوت صاحب
الصوت ويبصر أى الصوت
فان قلت سماع الصوت
ظاهر وأما سماع ذات زيد
وذات الحافظ غير ظاهر
وكذلك تعلق البصر بالاصوات
لان الاصوات تسمع فقط
فلما يجب علينا الايمان
بانهم ما متعلقان بكل موجود
وأما كيفية التعلق فهي
مجهولة لنا والله تعالى يسمع
ذات زيد ولا يعرف كيفية
تعلق السمع بها وليس
المراد أنه يسمع متى ذات
زيد لان سماع مشيه داخل
في سماع الاصوات والله
تعالى يسمع الاصوات كلها
بل المراد أنه يسمع ذات زيد
وجنته زيادة على سماع مشيه
مثلا لکن لا نعرف كيفية
تعلق سماع الله تعالى بنفس
الذات وهذا ما كاف به
الشخص من ذكر واثني
وبالله التوفيق * والدليل
على السمع والبصر

قوله تعالى ان الله سميع بصير
بصير وعلم ان تعلق السمع
والبصر بالنسبة للحوادث
تعلق صلوحى قديم قبل
وجودها وبعده وجودها
تعلق تمييزى حادث أى
أنها بعد وجودها منكشفة
له تعالى بسمع وبصر
زيادة على الانكشاف
بالعلم فلهما تعللان
وأما بالنسبة له تعالى
وصفاته فتعلق تمييزى قديم
بمعنى أن ذاته تعالى وصفاته
منكشفة له تعالى أزلا
بسمع وبصر فسمع تعالى
ذاته وجميع صفاته الوجدانية
من قدوة وسمع وغيرهما
ولا تعرف كيفية التعلق
وبصير تعالى ذاته وصفاته
الوجدانية من قدوة وبصر
وغيرهما ولا ندري كيفية
التعلق وما تقدم أن السمع
والبصر يتعلقان بكل
موجود هو أى السنوسى
ومن تبعه وهو الرجوع
وقيل ان السمع لا يتعلق إلا
بالاصوات والبصر لا يتعلق
إلا بالمبصرات وسمع الله
تعالى ليس بأذن ولا سمعاً
وبصره ليس بحدقة ولا
أبصار تنزهه تعالى عن ذلك
علوا كبيرا

قسمان قسم يتوقف عليه الفعل وقسم لا يتوقف عليه وقد استدلل المتكلمون على
القسم الاول بالأدلة العقلية وعلى الثانى بالنسبة وانما فاعلوا هكذا لان الدليل
التعلقى فى القسم الاول لا يفيض لزوم الله وولاه لو استدلل عليه به لكان متوقفا
عليه ضرورة ان المدلول متوقف على الدليل وهو متوقف على المنجزة وهى متوقفة
على هذا القسم لانه لا يفعل الا المتصف به فاسأل الامر الى أن الدليل التعلقى متوقف
على هذا القسم وهو متوقف عليه لكن بحث بعضهم فى هذا الدور بأن الجهة
منسكة ولان الدليل العقلى فى القسم الثانى لا يفيض لضيقه (قوله قوله تعالى ان
الله سميع بصير) استشكل بان غاية ما أفاده ذلك انه سميع بصير ولم يقد أن له تعالى
مقتبين تسمى احدهما السمع والاخرى البصر لا مكافأ أن يكون المراد أنه سميع
بصير بذاته كما يقول المعتزلة وأجيب بأن أهل اللغة لا يفهمون من سميع وبصير
المصرح مما فى الآية الا اذا ثبت انها السمع والبصر فقد دل ذلك على ما ذكر بواسطة
ما فهمه أهل اللغة فتأمل (قوله وعلم ان تعلق السمع والبصر الخ) حاصل ما ذكره
أن لهما ثلاثة تعلقات صلوحى قديم وتمييزى حادث وهذان بالنسبة للحوادث الاول
قبل وجودها والثانى بعده وتمييزى قديم وهذا بالنسبة لذاته تعالى وصفاته (قوله
تعلق صلوحى) لا يسأل يلزم على هذا ثبوت التعلق له تعالى لان الصالح لان يسمع
وبصير غير سامع وغير مبصر بالفعل لاننا منع ذلك اذ لا يلزم التمس الاول كان شئ من
وطا فهما ولم يتعلقا به والمعلوم ليس كذلك لانه ليس من وطا فهما الا الموجد
(قوله أى أم بعد وجودها الخ) هذا قد علم بمماصر (قوله فلهما تعللان)
أى بالنسبة للحوادث (قوله وصفاته) أى الوجدانية كما سيصرح به (قوله فسمع الخ)
مفروض على قوله وأما بالنسبة له الخ (قوله الوجدانية) خرجها الاحوال وصفات
السلوب (قوله ولا ندري) عبرة أول بقوله ولا تعرف وثانياً بقوله ولا ندري
تفتنا (قوله ان السمع والبصر الخ) بيان لما تقدم من (قوله وقيل ان السمع الخ) هذا
القول مأخوذ من عبارة السعدونيهما سمعه تعالى يتعلق بالسموعات وبصره
يتعلق بالمبصرات وأجرى بعضهم فيها اجتماعين فقال يحتمل ان المراد بالسموعات
والمبصرات بالنسبة له تعالى وهما كل موجود وعلى هذا يكون موافقة لما قاله
السنوسى ويحتمل أن المراد بالسموعات والمبصرات عادة فيكون مخالفاً له وعبارة
بعضهم تقتضى أنه لا خلاف الا فى السمع (قوله وسمع الله الخ) هذا مستفاد من
المخاطبة للحوادث (قوله ليس بأذن الخ) أى ليس مع أذن ولا سمعاً وهو يكسر
الصا بخرق الاذن ويطو على الاذن نفسها وعلى الأقل من الماء وأما بالضم
فاسم ماء أفاده فى القاموس (قوله ليس بحدقة) هى سواد العين وهو المستدير

وسط العين كانه شارح القاموس عن ابن دريدوا بانه هذا كالتى قبلها وقوله
ولا اجفان جميع جفن بفتح الجيم وكسرها و هو غطاء العين من اعلى واسفل ويطلق
أيضا على عمدة السيف وعلى شجر طيب الريح وعلى ضرب من العنب كما يستفاد
من القاموس

الصفة الثالثة عشرة من صفاته تعالى الكلام قد اختلف فيه على أقوال
كثيرة ومذهب أهل الحق ما ذكره الشيخ بقوله وهي صفة الخ (قوله ولا صوت) أتى
به لانه لا يلزم من نفي الحرف نفي الصوت لانه أعم منه واما هذه لانه لا يلزم من نفي
الأصوات نفي الأعم (قوله عن التقديم والتأخر) جمع بينهما في المذكر وبالغة
في التنزيه والافعال من نفي أحدهما نفي الآخر (قوله والاعراب والبناء) أى
وغير ذلك من بقية صفات الالفاظ والتنزه عن ذلك قد علم في الحقيقة من قوله
استبحر فخر ضرورة أن الاعراب والبناء ونحو ذلك لا تكون الالحروف (قوله
بجملته لاف كلام الحوادث) راجع لقوله استبحر الخ (قوله وليس المراد الخ)
المقام للتقريب وقد خالف في ذلك الكرامية فجهم الله تعالى فقالوا ان المنتظم من
الحروف مع حدوثه قائم بذاته تعالى (قوله المنزلة على النبي صلى الله عليه وسلم)
استشبه كل كونها منزلة مع أنها من الاعراض غير القاصرة وهي لا تصور فيها
الانزال ولو بالتبعية وأجيب بأن المراد المنزل مبلغها وهو مجاز متعارف (قوله لان
هذه حادثة) وقد تغالى بعضهم حتى زعم قدمها وقدم الرسوم بل تجاوز جهل بعضهم
اغلاف المصحف بعدد ما لله من ذلك فالحق ان ذلك كله حادث لكن لا يجوز أن يقال
القرآن حادث أو كلام الله حادث لانه وان كان المراد به هذه الالفاظ لم يكن يوهم
الصفة القديمة ولذلك لا يجوز أن يقال القرآن مخلوق أو كلام الله مخلوق وقد امتحن
كثيرا من العلماء على القول بخلق القرآن (قوله وهذه مشتملة على تقدم الخ) اسم
الاشارة عائدة للالفاظ الشريفة واشتمالها على ذلك من اشتمال الموصوف على
الصفة بالنسبة لتقدم والتأخر والاعراب ومن اشتمال الكل على الجزء بالنسبة
للسور والآيات والمقصود من ذلك الفرق بين الالفاظ الشريفة والصفة القديمة
(قوله على تقدم الخ) أى غير ذلك وقوله واعراب أى وناه وكان الاولى التصريح
به على قياس ما قبله (قوله عن جميع ذلك) أى المذكور من التقديم والتأخر الخ
(قوله فليس فيها آيات الخ) أى ولا تقدم ولا تأخر ولا اعراب أخذ من الموضع عليه
(قوله لان هذه) أى الآيات وما عطف عليها قوله كما تقدم (أى في التعريف) قوله
ولا يست هذه الالفاظ الخ غرضه بهذا التورك على من عبر بهذه العبارة
كأنه موسى وغيره من المحققين وأجيب عنه بأنه ليس المراد أن الصفة القديمة تفهم

الصفة الثالثة عشرة من صفاته تعالى الكلام
وهي صفة قديمة قائمة بذاته
تعالى استبحر ولا صوت
منزهة عن التقديم والتأخر
والاعراب والبناء بخلاف
كلام الحوادث وليس المراد
بكلامه تعالى الواجب له
تعالى الالفاظ الشريفة
المنزلة على النبي صلى الله عليه
وسلم لان هذه حادثة والصفة
القائمة بذاته تعالى قديمة
وهذه مشتملة على تقدم وتأخر
واعراب وسور وآيات
والصفة القديمة حالية عن
جميع ذلك فليس فيها آيات
ولا سور ولا اعراب لان هذه
تكون له كلام المشتمل على
حروف وأصوات والصفة
القديمة منزهة عن الحروف
والأصوات كما تقدم ولا يست
هذه الالفاظ الشريفة
دالة على الصفة القديمة بمعنى
ان الصفة القديمة تفهم منها

منها بل المراد أن هذه الالفاظ دالة على مدلول الصفة القديمة فترجع عبارة ثم إلى
 ما قاله الشيخ بتقدير مضاف هذا وقال بعضهم ان مرادهم ان هذه الالفاظ الشريفة
 تدل على الصفة القديمة - دلالة عناية اسمية - التزامية لان جميع العقلاء لا يصفون
 الكلام للفظي الا لمدلوله كلام بنفسه دون من ليس له ذلك كالحماد وقد اضيفت
 هذه الالفاظ له تعالى فانها كلام الله فطبعها معنى أنه ليس لاحد في تركيبها كسب
 لا بمعنى انها قائمة به تعالى وهذا هو المراد بقولهم اقرآن حادث ومدلوله قديم وفهم
 القرائي أن المراد المدلول الوضعي فقال منه قديم كمدلول قوله تعالى الله لا اله الا هو
 الى اليوم ومنه حادث كمدلول قوله تعالى خلق السموات والارض ومنه مستحيل
 كمدلول قوله تعالى اتخذ الرحمن ولدا فلي تأمل (قوله بل ما يفهم الخ) اضراب افتعال
 وقوله بل ما يفهم الخ يقتضي أن ما يفهم من هذه الالفاظ ليس عين ما يفهم من
 الصفة القديمة ضرورة أن المساوي شيء ليس عين ذلك الشيء ويحجب بأنه وان كان
 عينه مخالفاً بالاعتبار فالمعنى باعثة او كونه مدلولاً لهذه الالفاظ الشريفة غيره
 باعثة بآركونه مدلولاً للصفة القديمة فلا تغفل (قوله لو كشف عنا الحجاب) أي الذي
 حجبنا به عن ادراك ذلك (قوله فاعلم) أي المذكور من قوله بل ما يفهم الخ (قوله تدل
 على معنى الخ) أي كفي قوله تعالى ولا تقر بها الزنا فانه قد دل على معنى وهو طلب
 السكف عن قربان الزنا وهذا المعنى مساو لما يفهم من الصفة القديمة قال قبل ان
 الاخبار بطريق المعنى في الالفاظ الشريفة كثر جداً كما في قوله تعالى انا انزلنا
 نوحاً - قل موسى لقومه فخصي فرعون الرسول الى غير ذلك فكيف يقال بالمساواة مع
 ان ذلك متنفذ في الازل اوجب بأن كلامه تعالى وان لم يتحقق ذلك فيه في الازل يتحقق
 فيه فيما لا يزال بحسب التعاقبات وحديث الازمنة والاولا وقت يتحقق هذا الجواب
 عن برجذا كما قاله السعد كذا يؤخذ من شرح الجوهرة لمؤاها (قوله فانه يغلط فيه)
 أي يخالف فيه الصواب (قوله ويسمى كل الخ) أي على سبيل الحقيقة على التحقيق
 لكن اطلاق القرآن على الالفاظ الشريفة أشهر من اطلاقه على الصفة القديمة
 والكلام بالعكس (قوله الان الالفاظ الخ) استدرال على قوله ويسمى كل الخ لانه
 قديم يفهم منه ان لالفاظ الشريفة كاصفة من كل وجه (قوله مكتوبة) أي دواها
 وهي النقوش وحكي عن بعضهم ان كل حرف من أحرف القرآن في اللوح المحفوظ
 بقدر جيل فاف (قوله تزل بها الخ) هذا منبني على التحقيق من أن المنزل عليه صلى الله
 عليه وسلم اللفظ والمعنى والمراد نزل بها على التدريج كما ذكره بعد (قوله بعد ان
 تزل) أي بعد ان تزلت معها التي كتبها الملائكة نقلها عن اللوح المحفوظ كما
 تبارك بقوله كتبت الخ (قوله في ليلة القدر) أي أخذنا من قوله تعالى انا انزلناه

بل ما يفهم من هذه الالفاظ
 مساو لما يفهم من الصفة
 القديمة لو كشف عنا
 الحجاب وسعناها فاعلم
 أن الالفاظ - هذه تدل على
 معنى وهذا المعنى مساو لما
 يفهم من الكلام القديم انما
 بذاته تعالى فاحرص على
 هذا الفرق فانه يغلط فيه
 كثير ويسمى كل من الصفة
 القديمة والالفاظ الشريفة
 قرآناً وكلام الله الان
 الالفاظ الشريفة مخلوقة
 مكتوبة في اللوح المحفوظ
 نزل بها جبريل عليه السلام
 على النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد ان نزلت في ليلة القدر
 في بيت العزة محفل في عماء
 الدنيا كتبت في صحف
 بوضعت فيه قيل نزلت في بيت
 العزة دفعة واحدة ثم نزلت
 عليه - لي الله عليه وسلم
 في عشر من سنة وقيل في
 ثلاث وعشرين وقيل في
 خمس وعشرين وقيل كان
 ينزل

في آية التقدير بها على ان المعنى انا أنزلناه الى سماء الدنيا في بيت العزة في ليلة القدر
وما على القول بأن المعنى انا أنزلناه في شأن آية التقدير والمراد من القدر التقدير
للامور في دروازين الملائكة أو الشرف أو الوضيق فالمعنى على الأول ليلة التقدير
للامور وأضيفت اليه اسكونه فها على الثاني ليلة الشرف وأضيفت اليه اسكونه
صهتها على الثالث ليلة الضيق وأضيفت اليه الضيق الفضا باندحا - الملائكة فها
ومن هذا المعنى قوله تعالى قد رزقناه عليه رزقه ووليلة القدر باقية على الصحيح
واستدلال بعضهم على رفعها بحديث خرجت لا عليكم ليلة القدر فتلاحي الان
وفلان فرغتم مردود بأب - المراد رفع تعينها أحد من قوله في آخر هذا الحديث
وعسى أن يكون خير لكم ولتسوها في العشر الاواخر اذ رفعها بالمرة لا خير فيه
ولا يتأتى معه القصاص (قوله في بيت العزة) متعلق بحذف تقدير ووضع كأي فخذ
من كلامه بعد (قوله في سماء الدنيا) هكذا في الدر المنثور وغيره وقال الشيخ زاده
في حاشيته على البيضاوي في المصباح السابعة (قوله في صبح) جمع حقيقة وهي
الكتاب (قوله قبل نزات الخ) حاصله أنه اختلف فقيل ان نزات في بيت العزة دفعة
واحدة وقيل انه كل ينزل فيه ليلة القدر ما ينزل على ابي صلى الله عليه وسلم في تلك
السنة ثم اختلف أيضا قبل نزات عليه صلى الله عليه وسلم في عشر من سنة وقيل
في ثلاث وعشرين وقيل في خمس وعشرين (قوله دفعة) هي بفتح الدال اسم للمرة من
الشيء وبضمها الدفعة من المطر والمراد هنا الاول وقوله واحدة ما كبدا قبله
اقوله وقيل كان ينزل الخ) مقابل لقوله قبل نزات في بيت العزة دفعة كما لا يخفى وكان
لاولى ذكره عقبه ما يفيد ان الاقول الثلاثة جارية على كل من القولين (قوله قدر
الخ) الباء زائدة في الفاعل وذلك - متكرره عندهم بل وحذفها كان أولى (قوله ولم
ينزل الخ) لو حذف ما فهمه (قوله والذي نزل الخ) محمله أن الخلاف على قولين وتحت
القول الثاني قولان فصارت الاقوال ثلاثة كما حكى عن الزركشي (قوله وقيل نزل
عليه المعنى فقط) وهو مبني على القول بأن سيدنا جبريل كشف عنه الحجاب فسمع
كلامه تعالى كما سمعه موسى ففهم منه ذلك المعنى (قوله فقال بعضهم عبر الخ)
واستدل لذلك بقوله تعالى نزل به الروح الامين على قلبك (قوله وقيل الذي عبرها
الخ) كان الاظهر أن يقول الذي عبر عنهم الخ ولعل عن معنى الباء قوله والتحقيق
أنها نزات لفظا ومعنى وهذا هو ما صدر به فكان الاولى أن يقول والتحقيق الاول
(قوله وبالجملة) أي وأقول فلا ملتبس بالاجمال بعد القول المتبسط بالتفصيل
وهذا التوطئة مكتوبة كلام المعتزلة (قوله واستشكك المعتزلة الخ) ولذلك ذهبوا الى أنه
لا يوجد كلام بلا صوت أو حروف وسبب تسميتهم المعتزلة مع أنهم هموا أنفسهم أهل

في بيت العزة في ليلة القدر
بقدر ما ينزل كل سنة ولم ينزل
في بيت العزة دفعة واحدة
والذي نزل عليه صلى الله
عليه وسلم اللفظ والمعنى
وقيل نزل عليه المعنى فقط
واختلف القائلون بهذا
فقال بعضهم عبر التي صلى
الله عليه وسلم عن المعنى
باللفظ من عنده وقيل
الذي عبر عنها جبريل عليه
السلام والتحقيق أنها نزات
لفظا ومعنى وبالجملة فالصفة
الزائفة بذاته تعالى قدسية
ليست بحرف ولا صوت
واستشكك المعتزلة وجود
كلام

العدل والتوحيد كما كاه السعد في شرح العفان دان رئيسهم وأصل من عطاء
اعتزل عن مجلس الحسن البصري رحمه الله تعالى وصار يقرر أن مرتكب
الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافراً ثبت منزلة بين المتزاتين فقال الحسن البصري قد
اعتزل عنا (قوله من غير خوف) أي من غير أصوات (قوله وأجاب أهل السنة الخ)
كان أهل السنة يقولون للعتلة كيف تنقش كلون وجود كلام من غير حرف
وصوت مع أنه متحقق وثابت كما في الحديث النفسى فاقبل المعتزلة ينكرون
تسمية حديث النفس كلاماً لا ينهض عليهم ذلك أحجب بأن أهل السنة لم يكثرُوا
بما ذكره لطلاق العرب عاينه كلاماً كما في قول الأخطل

ان الكلام لفي اقنود وانما * جعل اللسان على القود دليلاً

(قوله وليس مراد أهل المعتزلة الخ) أي كقديرة وهم بعض القامرين (قوله ودليل
وجوب الكلام الخ) انما لم يستدل بالدليل العقلي لضعفه هنا واستشكل اثبات
الكلام بالدليل الثبتي بأنه يلزم عليه الدوران والدليل متوقف على صدق الرسول
وهو متوقف على المجزأة وهي متوقفة على الكلام لتزايها منزلة قوله تعالى صدق
عبدى في كل ما يدافع عنى وهو متوقف على الدليل وهكذا واجب منع توقف المجزأة
على الكلام لان نزاهة منزلة ماد كرا لا يفتنى توقفها عليه (قوله وكام الله موسى
تكليماً) أي أزال عنه الحجاب فسمع كلامه القديم قال بعضهم وكان جبريل معه فلم
يسمع ما سمعه سيدنا موسى (قوله فقد أثبت لنفسه) أي لداته كلاماً وهذا الرد على
المتزلة القائلين بأنه ليس لداته كلام كقبة صفات المعاني ويفسرون الآية بمعنى أنه
تعالى خلق الكلام في جرم من الاجرام وأسمعه سيدنا موسى (قوله يتعلق بما يتعلق
به العلم الخ) أقاد ان العلم والكلام متساويان في المتعلق وان اختلافهما في المتعلق
وهنا سؤال مشهور بين القوم وهو أثبات يتعلق في الأول للكلام يلزم عليه
أنه متعلق أولاً بالامر والنهي والاخبار والاستخبار وغير ذلك كما هو مذهب
أهل الحق فيلزم من ذلك ثبوت الامر بلا أمور والنهي بلا منهى وهكذا وكل
ذلك عبث لا تصح نسبته الى الحكيم ولهم عنه أجوبة المشهور منها بى الجمهور كما
قاله السعدان العبث لا يلزم الا لو خوطب المودوم من غير تقرب وجوده وصيرورة
أهلاً للخطاب وأما مع تقدير ذلك فلا يلزم العبث كما في خطاب النبي صلى الله عليه
وسلم بأوامره ونواهيه كل مكاف الى يوم القيامة والله المثل الاعلى ورسوله كذا يؤخذ
من شرح الجوهره مؤلفها وهذا تعلم أن يتعلق الكلام بتجيزى قديم وأثبت له بعضهم
تعلقاً أصلاً قديماً بتجيزى احاد ناظر الاول بأنه يشترط للأمر مثلاً باله على وجود
المأمور مثلاً فالتعلق قبله صلوحي قديم وهذه تجيزى حادث فإيه أمل (قوله من

من غير حرف فأجاب أهل
السنة بأن حديث النفس
كلام يتكلم به الشخص في
نفسه من غير حرف ولا صوت
فدو وجد كلام من غير
حرف ولا صوت وليس مراد
أهل السنة تشبيه كلامه
تعالى بحديث النفس لان
كلامه تعالى قديم وحديث
النفس حادث بل مرادهم
الرد على المعتزلة في قولهم
لا يوجد كلام من غير حرف
ولا صوت * ودليل وجوب
الكلام له تعالى قوله تعالى
وكلم الله موسى تكليماً أفقد
أثبت لنفسه كلاماً والكلام
يتعلق بما يتعلق به العلم

منكشفة له تعالى بعله
وتعلق الكلام بها تعلق
دلالة بمعنى أنه لو كشف عنا
الجباب ومهمنا الكلام
القديم لفهمنا ما منه

الصفة الرابعة عشرة من
صفات الواجبة له تعالى

كونه قادرا

وهي صفة قائمة بذاته تعالى
غير وجودية وغير معدومة
وهي غير القدرة وبيها وبين
القدرة لازم فحق وجدت
القدرة في ذات وجدانها
الصفة السابعة بالكون قادرا
سواء كانت الذات قديمة
أو واحدة فذات زيد خلق الله
تعالى بها القدرة على
الشيء وخلق فيهما صفة
تسمى كبر زيدا قادرا
وهذه الصفة تسمى حالا
والقدرة على شيء في حق
الحوادث وأما في حق تعالى
فلا يقال القدرة على شيء كون
الله تعالى قادرا بل يقال به
القدرة وكونه تعالى قادرا
تلازم وقالت المعتزلة بالتلازم
بين قدرة الحوادث وكون
الحوادث قادرا الا أنهم
لا يقولون بخلق الله الصفة
الثانية بل متى خلق الله
القدرة في الحادث شأ عنها

صفة تسمى كونه قادرا من غير خلق

الواجب والجائز والمستحيل) أل في كل منها للاستغراق (قوله لكن تعلق العلم بها)
استدراك على ما قبله الموهوم أنهم ما متحدان في التعلق والضمير في قوله ما عائد
للاثلاثة المذكورة قبله ويحتمل أنه عائد لما وأنت باعتبار هذه الثلاثة وقوله
تعلق انكشف أي تعلق يلزم منه الانكشف وكذا قوله تعلق دلالة (قوله بمعنى انه)
أي الحال والشأن

الصفة الرابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه قادرا

(قوله وهي صفة الخ) قد يقال هذا التعريف غير مانع لدخول سائر صفات الاحوال
فيه فلوزاد في التعريف ملازمة للقدرة لسكان أولى اسلامته من ذلك (قوله وهي غير
القدرة) فالقائم بذاته تعالى صفتان احدهما وجودية وهي القدرة والاخرى
واسطة بين الوجود والعدم وهي الكون قادرا وكذا يقال فيما يأتي والمتبادر أن
الضمير عائد للكون قادرا لا بقيد كونه صفة للقديم أخذاء بعد (قوله لازم) هو
تفاعل من الجانبين فكل منهما لازم وملزوم وهكذا جميع ما يأتي (قوله فحق وجدت
الخ) أي ومتى ثبت الكون قادرا للذات ثبت لها القدرة كناية عن تضمينه التلازم وقوله
في ذات أي له افق بمعنى اللام وقوله وجد فيها أي ثبت لها ما هو معلوم من أن ذلك
لا يتصف بالوجود الحق ببق (قوله فذات زيد الخ) مفرع على قوله فحق وجدت
القدرة الخ بالنسبة لقوله أو واحدة (قوله على الفعل) من تعلق بالقدرة (قوله وخلق معها
صفة الخ) أي على مذهب أهل السنة أخذاً من قوله وفات المعتزلة الخ (قوله تسمى
حالا) أي معنوية لا حالاً نفسية لما مر من أن الحال ان لازم صفة بمعنى فهي حال
معنوية والا بالان لا يمت الذات فقط نهى حال نفسية (قوله على فيها) فتقدم
في بحث الوجود أن المراد عند أهل السنة يكون الشيء على شيء آخر أنه ملزوم له
من غير تأثير فليس المراد بذلك أنه مؤثر كما يقول بذلك بعض من طبع الله على قلبه اذا
علمت ذلك علمت أنه لا فرق في ذلك بين القديم والحادث بقول الشيخ وأما في حقه
تعالى الخ غير ظهري الا يقال مراده أنه لا يفتي ان يقال ذلك لمسا فيه من الابهام
واساءة الادب (قوله بل يقال الخ) اضرب انتقالي (قوله وقالت المعتزلة بالتلازم أي
كما قالت به أهل السنة والمقصود من ذلك قوله الا أنهم الخ (قوله بين قدر والحادث
الخ) انما قيد بذلك لانهم لا يثبتون القدرة كباقي صفات المعاني للمولى تبارك
وتعالى بل يقولون هو قادر بذاته وهكذا او الصحيح اهم لا يكفرون بذلك
لاهم لا يثبتون أحد ادها (قوله الصفة الثابتة) أي التي هي الكون قادرا ويجري
مثل ذلك في الكون مریدا وما بعده كما سيذهب عليه (قوله بل متى خلق الله الخ)
ضرب انتقالي

تعالى غسبر موجودة ولا معدومة وتسمى حالا وهي غير الارادة سواء كانت الذات قدسية أو حادثة فذات زيد خلق الله تعالى فيها الارادة للفعل وخلق في ا صفة تسمى كون زيد مريداً وما تقدم من الخلاف بين المعتزلة وأهل السنة في السكون قادر ما يجري مثله في السكون مريداً

الصفة السادسة عشرة من صفاته تعالى كونه عالماً
الصفة السابعة عشرة من صفاته تعالى كونه تعالى عالماً
وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجود ولا معدومة وهي غير العلم ويجري هذا في الحادث ومثاله ما تقدم والخلاف بين المعتزلة وأهل السنة جاز فيه

الصفة الثامنة عشرة الواجبة له تعالى كونه تعالى حياً
وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجود ولا معدومة وهي غير الحياة وفيه جميع ما تقدم

الصفة التاسعة عشرة الواجبة له تعالى كونه تعالى بصيراً
وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجود ولا معدومة وهي غير البصر

الصفة الخامسة عشرة الواجبة له تعالى كونه مريداً
(قوله صفة) دخل فيه جميع الصفات وقوله غير موجود الخ اخرج ما عدا صفات الاحوال وكن عليه ان يزيد ملازمة للارادة لاخراج ما عدا المعرف من الاحوال كمنظيره (قوله ولا معدومة) لوقال وغير معدومة لكان أنسب وكذا يقال فيما يأتي (قوله وتسمى حالا) أي به توبة لما سر (قوله فذات زيد الخ) مفرغ على قوله أو حادثة (قوله للفعل) متعاقب بالارادة (قوله وخلق فيها صفة الخ) أي على مذهب أهل السنة (قوله ويجري مثله في السكون مريداً) أي فاهل السنة يقولون ان الله خلق للعبد الارادة والمكون مريداً كما ذكره قبله والمعتزلة يقولون خلق الارادة ونشأ عنها السكون مريداً من غير خلق الله له

الصفة السادسة عشرة من صفاته تعالى كونه عالماً
(قوله صفة) كان عليه أن يزيد ملازمة للعلم لاخراج غيره من بقية الاحوال وقوله ويجري الخ) أي فيقال في حقه تعالى هو صفة قائمة بذاته غير موجود وغير معدومة وهي غير العلم (قوله ومثاله ما تقدم) أي نظير ما تقدم بأن يقال فذات زيد خلق الله فيها العلم وكونه عالماً فهذا هو المراد بالنال (قوله جاز فيه) أي أهل السنة يقولون خلق الله في زيد العلم والسكون عالماً كما علمت والمعتزلة يقولون لم يخلق الله الا العلم ونشأ عنه السكون عالماً من غير خلق الله له

الصفة السابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه حياً
(قوله صفة) كان عليه أن يزيد ملازمة للحياة لما سر (قوله وفيه جميع ما تقدم) أي من كونه يجري فيه الخلاف بل أهل السنة والمعتزلة وهو واضح مما سر
الصفة الثامنة عشرة الواجبة له تعالى كونه سمياً
يقول ملازمة للسمع لما سر (قوله وفيه جميع ما تقدم) قد عرفت مما سبق
الصفة التاسعة عشرة الواجبة له تعالى كونه بصيراً
(قوله صفة) كان عليه أن يقول ملازمة للبصر لما سر (قوله وفيه جميع ما تقدم) علمته فيما سر
الصفة العشرون أي تمام العشرين كما مر حبه بعد بقوله وهي تمام الخ (قوله وهي تمام ما يجب الخ) أي مقمة بالمصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله ما يجب له تعالى على التفصيل) لوقال بدل ذلك ما يجب عليه ما عرفت على التفصيل من صفاته تعالى لكان أظهر وانما قيد بذلك لان ما يجب معرفته على الاجال لانه لاهية لاذ كل كمال واجب له تعالى وتقدم الكلام على ذلك (قوله وهي) أي الصفة العشرون (قوله وهي) أي كونه تعالى متكاملاً وقوله صفة الخ كما عليه

وهي غير اسم وفيه جميع ما تقدم
الصفة العاشرون وهي غير البصر وفيه جميع ما تقدم
الصفة العاشرون وهي تمام ما يجب له تعالى على التفصيل وهي كونه تعالى متكاملاً وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجود ولا معدومة وهي غير البصير

أن يزيد ملازمة للكلام لما مر (قوله وفيه جميع ما تقدم) قد علمته سابقاً (قوله تنبيهه)
هو في الأصل مصدر به إذا أيقظ ثم نقل في عرف المصنفين إلى البحث اللاحق المفهوم
من الكلام السابق اجمالاً والمراد به هنا المعنى الأصلي لأن المعنى العرفي لا يظهر
هنا إذ لم يتقدم ما يفهم منه ذلك اجمالاً (قوله من القدرة الخ) بيان لما (قوله
يسمى) بالباء ~~كما في بعض النسخ~~ مراعاة للفظ ما وفي بعضهاتسمى بآباء
مراعاة لمعناها وكل صحيح لكن الأولى أولى (قوله صفات المعاني) اعلم أن
أهل السنة ينعون فيها المعاني الذات أو غير هادى لا هى ولا هى غيرها
لا يقال كيف هذا مع أن بين نفي العينية ونفي الغيرية تناقضاً لأن نفي العينية يستلزم
اثبات الغيرية ونفي الغيرية يستلزم اثبات العينية لا نقول لأن ذلك لأن نفي
العينية لا يستلزم اثبات الغيرية التي اصطلاح عليها المتكلمون وهى أن يكون
الشيء بحيث يمكن تفارقهما أذ يمكن أن تنفي العينية ويكونا شيئاً لا يمكن
تفارقهما ولا نفي الغيرية المذكورة لا يستلزم اثبات العينية أذ يمكن أن تنفي
الغيرية المذكورة ويكونا شيئاً لا يمكن تفارقهما أو هذا أعلم أن معنى قولهم ليست
عيناً أى ليست حقيقة هادى حقيقة الذات فالأحد مستحيل ومعنى قولهم ليست
غيراً أى ليست مع الذات شيئاً ~~يمكن~~ تفارقهما فإن أريد بالغيرية أن حقيقة هادى
ليست حقيقة الذات مع عدم إمكان تفارقهما كانت صحيحة ووقع قد لکن يجمع
الاطلاقاً لا يهايم الغيرية المصطلح عليها وكل ما أوهم ولم يرد به كتاب أو سنة صحيحة
أو نحوهما فلا يجوز إطلاقه له أى يوسى بتصرف (قوله من إضافة العام للخاص)
وهذه الإضافة هى المسماة بالإضافة التى للبيان لما فيها من بيان الأول بالثاني
فكانه يقال المراد من هذا العام خصوص هذا الخاص فضابطها أن يكون بين
المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص باطلاق كما في قولهم شجر أراك بخلاف
البيانىة فإن ضابطها أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه
كما في قولهم خاتم حديد هذا وقيل لافرق بين الإضافة التى للبيان والإضافة البيانىة
والتحقيق الأول (قوله أو الإضافة البيانىة) الصواب كما نقل عن الشيخ اسقاطه لما
مر من أن ضابطها أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه وما
هنا ليس كذلك لعدم انفرد المعاني عن الصفات فى شئ ولو قال أو من الإضافة التى
على معنى من تلخص من ذلك وعليه فالمعنى صفات من المعاني وذلك أن أريد بالمعاني
ما يشمل صفات الحاد كالبياض والسواد ونحو ذلك والحاصل أن الإضافة هنا إما
للبيان أو على معنى من وليست بيانىة وهذا كله كما ترى انما هو بقطع النظر عن
العلمية والا لا يقال شئ من ذلك (قوله وما بعدها الخ) معطوف على قوله ما تقدم ح

و فيه جميع ما تقدم
تنبيهه ما تقدم من
القدرة والارادة والعلم
والحياة والسمع والبصر
والكلام يسمى صفات
المعاني من إضافة العام
للخاص أو الإضافة البيانىة
وما بعدها

(قوله وهو) بضمير المذكّر وفي بعض النسخ وهي بضمير التانيث وهو صحيح أيضاً
نظراً للمعنى (قوله يسمى) بالياء أو بالهاء كالذي تقدم (قوله نسبة للمعاني) لا يقال
إذا كان كذلك فحقه أن يقال معاقبة لا نأقول قاعدة النسب أنه إذا نسب للجمع
انما ينسب لمفرده إلا إذا شبه المفرد وذلك قال في الخلاصة

والواحد إذا كثر ناسب للجمع * ما لم يشبه واحداً بالوضع

(قوله لانها تلازمها) يتحمل أنه علة لقوله نسبة للمعاني فكأنه قال وانما نسبت
للمعاني لانها تلازمها او يتحمل أنه علة لقوله وتسمى الخ فكأنه قال وانما نسبت
هـذا الاسم المشتمل على هذه النسبة لانها الخ (قوله وتنشأ الخ) تقدم ان
التعبير بذلك يومهم أنها ليست بخلق الله وهو ذهب المعتزلة لمكان الاولى أن يقول
لانها تلازمها في القديم والحادث (قوله على ما تقدم) أي من الخلاف بين أهل
السنة والمعتزلة (قوله هـذا) أي افهم هذا واقع صدق هذه الكلمة الانتقال من
أسلوب الى أسلوب آخر على حد قوله تعالى هذا وان للظالمين ما يشر ما تب (قوله وزاد
الماتريدية الخ) أي بخلاف الاشاعرة فاهم لا يزيدون ذلك وزاد بعضهم
أي صفة أخرى ومماها الادراك وهل على ما قاله الماتريدية يزداد في المعنوية
صفة ثامنة وهي كونه تعالى ~~مكوناً~~ مؤلفاً من مائة مائة من المذكور يزداد
فيها صفة أخرى وهي الكون مدر كاً اولاً لم يؤلف في ذلك لكن الاقرب الاول لان
صفات المعاني تلازمها المعنوية (قوله صفة ثامنة) ظاهرها صفة واحدة قال
الهدو واليه ذهب المحققون من علماء ما وراء النهر قال وانما تنوع بحسب المتعلقات
فانها امت بالحياة سميت احياء وان تعلقت بالموت سميت اموات وان تعلقت بالوجود
سميت ايجاداً و ~~هـ~~ كما وقيل انها صفات متعددة بعد هذه المتعلقات والاقرب
ما ذهب اليه الاولون اه افاده البيهقي (قوله كما ترى صفات المعاني) أي المتيقن
عليها فلا يأتى انها من صفات المعاني (قوله بان ما فائدة الخ) اسم أم ضمير الشأن
وحق العبارة أن يقول ما فائدة القدرة بعد التكوين كما يعلم مما بعد (قوله لان
الماتريدية الخ) تعاليل توجه الاعتراض من الاشاعرة عليهم (قوله بعد ذلك)
أي بعد تهيئة الممكن للوجود (قوله ورده) أي هذا الجواب وقوله من غير شيء
أي من غير شيء يصير قابلاً لذلك الممكن ما استوى نسبة الوجود والعدم اليه
وأجيب بان قبوله لذلك امكافي والمراد هنا قبول الاستعداد القريب من
الفعل (قوله ومن أجل كونهم زادوا الخ) اعلم انه وقع الخلاف بين الماتريدية
والاشاعرة في صفات الافعال هل هي قديمة أو حادثة فقال الاولون بالاول بناء
على ما قالوه من انها من صفات التكوين وكل من الخلق والرزق والاحياء الى

وهو كونه تعالى قادراً مانع
يسمى صفاتاً بغيره نسبة
للمعاني لانها تلازمها في القديم
وتنشأ عنها في الحادث على
ما تقدم هذا وزاد الماتريدية
في صفات المعاني صفة ثامنة
وسموها التكوين وهي صفة
موجودة كبقية صفات
المعاني لو كشف عنا الحجاب
رأيناها كما ترى صفات المعاني
لو كشف عنا الحجاب واعتبرهم
الاشاعرة بأن ما فائدة
التكوين بعد القدرة لان
الماتريدية يقولون ان الله
يوجد ويعدم بالتكوين
فاجابوا بأن القدرة هي
الممكن للوجود أي نصرة
قابلاً للوجود بعد أن لم يكن
والمتكوير بعد ذلك يتوجه
بالفعل ورده الاشاعرة بأن
الممكن قابل للوجود من
غير شيء ومن أجل كونهم
زادوا هذه الصفة قالوا ان
صفات الافعال قديمة

غير ذلك ليس شيئا زائدا على صفة التكوين بل هو هي فذلك مكان قد سماه وقال
 الآخرون بالثاني بناء على ما قالوه من انها من تعلقات القدرة الحادثة فالتلاد
 بينهما في قدم صفات الافعال ودوامها بنى على الخلاف في المراد بهما وهذا تعلم
 ما في عبارته من التساهل (قوله كخلق الخ) أى كدلول الخلق الخ لان المدلولات
 هي التي يقال لها صفات الافعال لا الالفاظ (قوله لان هذه الالفاظ الخ) لا يقال
 لا يحتاج لهذا بعد قوله ومن أجل كونهم الخ لاننا نقول هي علة للعلة ولولا ما صح
 التعليل تأمل (قوله والتكوين) لو حذفه واقتصر على قوله قديم بعد قوله موجود
 عندهم لكان أولى (قوله فتكون الخ) بتيه التعليل قبله (قوله لانها) أى
 دوالها لان صفات الافعال هي عبر التعلقات كما تقدم لاسمائها وأما الالفاظ
 الالهية عليها هي أسماء التعلقات وقوله لتعلقات القدرة أى التيجيزية الحادثة
 لا الصلوحية القديمة والابا صح قوله وتعلقات القدرة عندهم حادثة قوله فلا حياة
 الخ) بيان ما قبله (قوله وتعلقات القدرة) انما أظهر اطول الفصل (قوله ومن
 الخمسين عشر ون الخ) هذا شروع في بيان المستحيلات وقد تقدم ان هذه هي التي
 يجب عليها معرفة استحالة تفهـ بلا وأما ما عداها فموجب علينا معرفة استحالة
 اجمالا بأن نعلم أن الله منزّه عن كل ما لا يليق به تعالى لا يقال ان وجوب العشرين
 السابقة يلزم استحالة اعدادها فلا حاجة لذكرها لاننا نقول قد تقدم غير مرة
 أنه لا يتغى في هذا الفن مجزوم عن لازم كلاً يستغنى فيه بعام عن خاص (قوله
 اعداد هذه العشرين) ان قيل كيف يجعل العشرين كلها اعدادا مع أن الضدين
 في اصطلاحهم هما الامران الوجوديان الخ أحيب بأن المراد بالاضداد المعنى
 النعوى وهو مطلق المنافى للمعنى الاصطلاحى فالعنى ومن الخمسين عشر ون
 منافيات لهذه العشرين (قوله وهي) أى العشرين وواعلم أنه ترتيب هذه العشرين
 على ترتيب تلك العشرين فذكر ما ينافى الاولى ثم ما ينافى الثانية وهكذا (قوله
 ضد الوجود) قد علمت أن المراد بالاضد مطلق المنافى والافان تقابل بين العدم
 والوجود من التقابل بين الشئ والآخر من تقبضه اذ قبض الوجود لا وجود
 وهو أعم من العدم لشموله الثبوت المجرد عن الوجود (قوله والثانية) لا يخفى أنه
 كان عليه أن يسقط لفظ الثانية والثالثة وهكذا ليلزم قوله أولا وهي العدم ولعله
 توهم أنه قال الاولى العدم وعطف عليه ذلك وقوله الحدوث ذكره وهو ما بعده
 وهو الغناء من ذكر الخاص بعد العام أما الغناء فظاهر وأما الحدوث فـ كذلك
 ان فسر بما قاله بعضهم من أنه العدم السابق على الوجود والابان فسر بالوجود
 بعد عدمه فذلك باعتبار لازمه وهو العدم السابق عليه (قوله ضد القدم) ان تقابل

خلق والاحياء والرزق
 والاستلان هذه الالفاظ
 أسماء للتكوين الذي هو
 صفته موجود عندهم
 والتكوين قديم فتكون
 صفات الافعال قديمة وعند
 الاشاعر صفات الافعال
 حادثة لانها أسماء لتعلقات
 القدرة فلا حياة اسم
 القدرة بالحياة والرزق
 لتعلق القدرة بالرزق
 والخلق اسم لتعلقها بالخلق
 والامانة اسم لتعلقها بالموت
 وتعلقات القدرة عندهم
 حادثة * ومن الخمسين
 عشر ون اعداد هذه العشرين
 وهي العدم ضد الوجود
 والثانية الحدوث ضد القدم
 والثالثة

بين الحدوث والقدم من التقابل بين الشيء والآخر من نقيضه اذ نقيض القديم
 لا قدم وهو أعم من الحدوث لشموله مجرد الثبوت بعد عدم هذا انفس الحدوث
 بمعنى الحقيق وهو الوجود بعد عدم فانفس بمعنى المجازي وهو التجدد بعد
 عدم فالتقابل بينهما من التقابل بين الشيء والمساوي لنقيضه فتأمل (قوله الفناء)
 أي اعدم بعد الوجود والتقابل بينه وبين البقاء من التقابل بين الشيء والمساوي
 لنقيضه اذ نقيض البقاء لا فناء وهو مساو للفناء (قوله الماثلة) قد تقدم أنها
 المساواة من كل وجه لكن المراد بها المساواة ولو من وجه أخذنا بعد
 والتقابل بينها وبين الخافعة من التقابل بين الشيء والمساوي لنقيضه اذ نقيض
 الخافعة لا الخافعة وهو مساو للماثلة (قوله فيستحيل عليه تعالى الخ) مفرع على
 عدم الماثلة من أعداد الواجبات (قوله فلا يمر عليه تعالى زمان) قد وقع في معنى
 الزمان خلاف قيل هو حركة الفلك الاعظم وقيل الفلك نفسه وقيل مقارنة متجدد
 موهوم كالسفر في قولك أسافر حين طلوع الشمس لتجدد معلوم كطلوع الشمس
 في ذلك المثال وقيل غير ذلك كما يستفاد من شرح الكبري والحق ما قاله الاشعري
 من أنه امر موهوم كالمكان فهو امر اعتباري لا وجود له لكن قد يجعل عليه
 علامات معلومة تتبدل باختلاف الاحوال كقولك أحييتك اذا سالت العصر
 أو اذا جاز يد وقد يعرف بعلاماته فيقال متجدد معلوم يقارنه متجدد وهو ازالة
 للابهام (قوله وليس له مكان) أي يحل فيه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (قوله
 وليس له حركة ولا سكن) فليس تعالى مختصا كولا ساكن او قوله ولا يتصف بألوان
 فليس تعالى أبيض ولا أسود ولا أحمر ولا نحوها (قوله ولا يجهة) أي ولا بالحلول
 في جهة غيره كما يؤخذ مما بعد (قوله فلا يقال فوق الجرم الخ) مفرع على ما قبله
 وانما اقتصر على جهتي فوق وبين العلم غيرهما بالمقايسة (قوله وليس له تعالى
 جهة) علم منه مع ما قبله أنه تعالى ليس في جهة وليس له جهة وهو أحد أقسام أربعة
 تتضمن القسمة العقلية ثانيا ما هو في جهة وله جهة كالإنسان والجرثومة ما له
 جهة وليس في جهة وهو كرة العلم بما على ما قاله اهل السنة من أن بعدها فضاء
 كالظلمة واما على ما قاله الفلاسفة من أنه ليس بعدها شيء فليست كذلك بل هي
 حينئذ من القسم الأول رابعها ما هو في جهة وليس له جهة وهذا لا وجود له
 في الخارج وانما تتضمنه القسمة العقلية هذا هو التحقيق كما يؤخذ من كلام
 شيخنا وبعضهم يخص الجهة بالإنسان فغيره كالجرم ليس له جهة مع أنه في جهة
 وعليه فالقسم الرابع موجود في الخارج أيضا (قوله فلا يقال الخ) مفرع على
 ما قبله واقتصر على جهة تحت علم غيرهما بالمقايسة (قوله تقول العامة الخ) فيه مع

الفناء ضد البقاء والراءه
 الماثلة ضد الخافعة فيستحيل
 عليه تعالى أن يماثل الحوادث
 في شيء عما انصفوا به فلا يمر
 عليه تعالى زمان وليس له
 مكان وليس له حركة ولا سكن
 ولا يتصف بألوان ولا يجهه
 فلا يقال فوق الجرم ولا عن
 بين الجرم وليس له تعالى
 جهة فلا يقال اني تحت
 الله تقول العامة اني تحت
 ربنا أو ان رب فوق كلام
 منك

ما قوله لا فونتر مشقوش وقوله كلام منكرهى أنكره الشارع ربهى عنه (قوله)
 يخالف الخ) لأد ذلك أنه ليس بكافر وهو كذلك لأن معتقدا لجهة لا يكفر على الصحيح
 كما قاله ابن عبد السلام وفيهذه النوى بأن يكون من العامة كما هو فرض الكلام
 هنا وانما خيف عليه ما ذكرناه من ساجرة ذلك الى اعتقاد أن المولى كالحادث
 وهو كافر والعياذ بالله تعالى (قوله الاحتياج الخ) قد عرفت مما تقدم أن قيامه
 تعالى بنفسه معناه الاستغناء عن المحل والمخصص على أحد الاصطلاحين الذي
 جرى عليه الشيخ فيما مر وجهه. ثم يكون مقابله الاحتياج الى المحل والمخصص أو الى
 أحدهما أو أهما على الاصطلاح الثاني وهو أن معناه الاستغناء عن المحل فقط
 فيكون مقابله الاحتياج اليه فقط والتقابل بينهما من التقابل بين الشيء
 والمساوي لتقيضه اذ تقيض التقييد بالنفس لا قيسام بالنفس وهو مساو للاحتياج
 للمحل والمخصص (قوله بمعنى التركيب الخ) قد تقدم أن السكم خمسة وقد نبه
 عليها هنا فقوله التركيب في الذات إشارة الى السكم المتصل في الذات وقوله
 أو الصفات أي أو التركيب في الصفات إشارة الى السكم المتصل في الصفات وتقدم
 ما فيه وقوله أو وجود نظير الخ إشارة الى السكم المنفصل في الذات والصفات
 والأفعال والأول والثالث متقيان بوحدة ذات الذات والثاني والرابع متقيان
 بوحدة ذات الصفات والخامس متقي بوحدة ذات الأفعال والتقابل بينهما من التقابل
 بين الشيء والمساوي لتقيضه اذ تقيض الواحدانية لا وحدة ذاتية وهو مساو ولتعدد
 بالمعنى المذكور (قوله العجز) هو صفة وجودية لا يتأتى معها الجهاد ولا اعدام
 وقيل هو عدم القدرة عما من شأنه أن يكون متصفا بها فعلى القول وهو التحقيق
 يكون التقابل بينهما من التقابل بين المتدين وعلى الثاني يكون التقابل بينهما
 من تقابل العدم والمملكة (قوله فيستحيل عليه تعالى الخ) مفرع على عدم العجز من
 الاضداد وقوله عن ممكن ماى ممكن أى ممكن كان فإنت لممكن وإنى ما لا دلالة
 على العموم فيشمل كل ممكن حتى إيجاد مثل ذلك العالم أو أحسن منه وأما نقل
 عن الغزالي أنه قال ليس فى الامكان أبدع مما كان فأجيب عنه بأجوبة منها أنه
 ليس فيه ذلك لعلم الله تعالى عدم وجوده وفى تعبيره بالممكن اشعار بأن العجز
 لا يتعلق بالواجب والمستحيل وقوله من الممكنات لوجوده ماضيه (قوله الكراهة)
 اعلم أن الكراهة اما عقلية أو شرعية فالشأن الثانى عن الشيء فيما غير جازم
 والاول قدس ما من بغض اشئ وعدم الميل اليه وعدم تعاقب الارادة بالشيء وهذا
 الاخبار عن عدم تعاقب الارادة بالشيء هو المراد هنا وما ذكره أنه يصح أن يوجد
 الله الفعل مع كراهته شرعا واندم ما قد يقال الكراهة انما تقابل الارادة التى

يخالف على من يعتقد الكفر
 * الخامسة الاحتياج الى
 محل أى ذات يقوم بها أو الى
 مخصص أى موجود تعالى
 الله عن ذلك وهذا عند التقييد
 بالنفس * السادسة التعدد
 بمعنى التركيب في الذات
 أو الصفات أو وجود نظير
 في الذات أو الصفات أو
 الأفعال وهذه ضد الوحدة
 * السابعة العجز وهو عدم
 القدرة فيستحيل عليه تعالى
 العجز عن ممكن تمام الممكنات
 * الثامنة الكراهة وهى
 ضد الارادة

بمعنى الميل الى الشيء كما يقال اراد فلان كذا أى مال اليه وكره كذا أى لم يميل اليه وهذا مستحيل فى حقه تعالى فهو ليس مراداً و غ المراد بالارادة فى حقه تعالى صفة ذميمة فاقمته تعالى الخ ^{بمعنى} هذا المعنى لا يقابلها الكراهة (قوله فيستحيل عليه تعالى الخ) مفرع على عدم الكراهة من الانداد وقوله مع كراهة أى الله وقوله أى لهما أى لو جوده (قوله أى عدم ارادته) أى له وانما أتى بهذا التفسير للاحتراز من الكراهة الشرعية ومن الكراهة بمعنى بغض الشيء وعدم الميل اليه (قوله بارادته) أى حال كونه المخصوصة بارادته وقوله واختياره فليست موجودة قهرارته تعالى فهو الفاعل المختار (قوله يؤخذ من وجوب الارادة الخ) وجه الاخذ أنه لو كان وجود المخلوقات بطريق التعليل او بطريق الطبع اسكان العالم قديماً وولاته على به الارادة كما تعلق به القدرة له - اذا قال القائلون بذلك بانتمائهما كسائر صفات المعاني والمعنوية وهذا احد الامور التي كفر وايها ثانياً قولهم يقدم العالم ثانياً انكارهم علم الله بالخزئيات رابعها انكارهم حشر الاجساد خامسها قولهم باكتساب النبوة أى بانتمائهم بالاجتهاد ومباشرة اسباب مخصوصة فمفصلة الامور التي كفر وايها خمسة - لكن الذي اشهر من ذلك ثلاثة فقط وايها اشار بعضهم بقوله

بثلاثة كفر الفلاسفة العدا * اذ انكروها وهي حق مثبتة

علم يجزئ حدود عوالم * حشر الاجساد وكانت هيته

فان قلت مقتضى الثالث انهم يثبتون العلم بالسكيات وهو مناف لقولهم - بنفى الصفات قلت قد نصوا على ان قدامهم بنفى ~~بنفى~~ ون العلم من اصله ثم لما رأى متأخروهم ذلك شعبة استمروا باثبات العلم بالسكيات دون الجزئية (قوله ان وجود المخلوقات ليس الخ) يعنى انه ليس ناشئاً عن الله تعالى من غير ان يكون له ارادة واختيار فيه بأن يكون بطريق العلة او بطريق الطبع والحاصل ان الفاعل اما فاعل بالاختيار وهو الذي يتأتى منه الفعل والترك واما ما على بغض الاختيار وهو الذي يتأتى منه الفعل دون الترك وهذا القسم اما فاعل بالتعليل وهو الذي لا يتوقف فعله على غير علته واما فاعل بالطبع وهو الذي يتوقف فعله على نبوت شرط وانقضاء مانع والشق الاول من هذا القسم ثابت عند القائلين بالتعليل والشان ثابت عند القائلين بالطبع والحق عدم ثبوت كل منهما فليس يثبت الا القسم الاول وقد اتفق على ذلك اهل السنة والمعتزلة اذ ابا اهل السنة حصوه بالثبوت وهو المولى تبارك وتعالى اذ لا موجد سواه والمعتزلة لم يخصوه بذلك بل جعلوه شاملاً للحدث وهو العبد لانه عندهم يخلق افعال نفسه الاختيارية بقدر جعلها الله فيه كما مر

فبمستحيل عليه تعالى أن يوجد
شيء من العالم مع كراهته
له أى عدم ارادته فالموجودات
الممكنات أو جسداتها الله
تعالى بارادته واختياره
ويؤخذ من وجوب الارادة
له تعالى ان وجود المخلوقات
ليس بطريق التعليل
ولا بطريق الطبع

والفرق بينهما أن الموجود
بطريق التعليل كما وجدت
عنده وجوده من غير توقف
على شيء آخر كحركة الاصبع
فإنها علة لحركة الخاتم متى
وجدت وجدت الثانية من
غير توقف على شيء آخر وأن
الموجود بطريق الطبع
يتوقف على شرط وانتفاء
مانع كالنار فإنها لا تحرق
الاشراط المحاسة للخطب
وانتفاء البلبل الذي هو
المانع من احراقها فالنار
تتحرق بطبيعتها عند التماسين
بالطبيعة لعنهم الله بل الحق
أن الله تعالى يخلق الاحراق
في الخطب عند عداسته
النار كما يخلق حركة الخاتم
عند وجود حركة الاصبع
فلا وجود لشيء بالتعليل
ولا بالطبع خلافا للاثنتين
بذلك ويستحيل عليه تعالى
أن يكون علة في العالم نشأ
عنه بغير اختياره أو يكون
طبيعة وجد العالم بطبيعته
نزه الله عن ذلك وتعالى
بعلموا كبيرا * التاسعة
الجهل فيستحيل عليه تعالى
الجهل بجميع من الممكنات
سواء كان بسيطاً وهو عدم
لا علم بالشيء

والزمو القول بالفاعل بالتعليل لقولهم بالتوهم وهو أن يوجب الفعل لشاعته
فلا آخر إذا حرك الشخص اصبعه تولدت عندهم حركة الخاتم قال الامر الى أن
حركة الاصبع علة في حركة الخاتم (قوله وان فرق بينهما) أي بين طريق التعليل
وطريق الطبع ومحصل الفرق أن الموجود بالتعليل لا يتوقف على غير علة وأن
الموجود بالطبيعة يتوقف على غيرها من ثبوت شرط وانتفاء مانع (قوله كما وجدت
الخ) فيلزم من وجود العلة وجود معلولها مع كونها مؤثرة فيه (قوله آخر) أي
غير علة (قوله كحركة الاصبع) هذا تمثيل للعلة وقوله متى وجدت الخ بيان
للمراد من العلة وقوله وجدت الثانية أي مع التأثير كما علمت فليس المراد مطلق
اللزوم بل المراد اللزوم مع كون حركة الاصبع مشلاً أثرت في حركة الخاتم عند
التماسين بذلك (قوله وان الموجود الخ) معطوف على قوله ان الموجود الخ (قوله
يتوقف على شرط وانتفاء مانع) لم يقل وعلى سبب لانه لا حاجة لانص على ذلك اذ هو
عندهم نفس الطبيعة فليس هناك سبب غير التأثير اذ لو كان هناك ذلك
لم يكن التأثير ذاتياً لها وليس كذلك عندهم فان قيل أين الشرط وانتفاء المانع
بالنسبة للمولى تبارك وتعالى أجيب بأن الشرط الالوهية وانتفاء المانع عدم النظر
وأجيب أيضاً بأن الشرط وانتفاء المانع كل منهما متحقق في الواقع وان لم نطاع
على ذلك وقيل ان التماسين بذلك لم يقولوا بالتوقف على ما ذكره بالنسبة للحوادث
وعاينه فانظر الفرق بين طريق التعليل وطريق الطبع بالنسبة له تعالى (قوله
كالنار) هذا تمثيل للأثر بالطبع المفهوم مما تقدم (قوله لعنهم الله) أي
لهم من ردهم عن رحمته وأبعدهم عنها وهذا من اللعن على الاوصاف وهو جائز لم يحدث
لعن الله آكل الر باوموكاه وكتبه وشاهده بخلاف اللعن على الذات فانه لا يجوز
مع التعيين ولو على الكافر ما لم يخفق موته على الكفر (قوله بل الحق الخ) هذا
اضراب ابطالى عما تضمنه الكلام قبله من أن النار تؤثر بطبيعتها وان حركة الاصبع
تؤثر في حركة الخاتم بالتعليل (قوله يخلق الاحراق) أي الاحتراق فهو من المطلق
السبب وارادته المسبب كما مر (قوله عند عداسته النار) أي وعند انتفاء البلبل
(قوله فلا وجود لشيء الخ) هذا وما بعده تقرير على قوله ويؤخذ من وجوب الارادة
له تعالى أن وجود المخلوقات الخ (قوله نشأ عنه الخ) أي من غير توقف على شيء آخر
وهذا بيان للمراد من كونه علة (قوله وجد العالم الخ) أي مع التوقف على شرط
وانتفاء مانع على ما مر وهذا بيان للمراد من كونه طبيعة فيه ولم يقل هنا بغير اختياره
لانه لم يتوقف عليه الحذف من الثاني لدلالة الاقوال (قوله بجميع) أي أو بواجب
أو بجائز ولو زاد ذلك لسكان أولى (قوله سواء كان بسيطاً الخ) أشار بذلك الى أن

المراد به هنا الاسم من البسيط والمرصوب لكن متى أطلق عندهم انصرف
 للثاني لكونه حقيقة مجاز في الاول وهذا أحد القولين وقيل انه مشترك بينهما
 (قوله أو مركبا) ان قلت ملوجه تسميته مركبا مع أن كل مركب لابد له من أجزاء
 يتركب منها وهذا ليس له ذلك لأنه شيء واحد وهو الادراك كما سيذكره قلت وجه
 تسميته بذلك انه استلزم جهلين وهما الجهل بالشئ والجهل بهذا الجهل فهو وان
 كان شيئا واحدا استلزم شيئين فلذلك سمي مركبا (قوله على خلاف ما هو عليه)
 أي على حال خلاف وصف وحال هذا الشئ عليه (قوله ويستحيل عليه تعالى
 الغفلة الخ) جعل الغفلة والذهول من فاقبات العلم كما هنا أولى من جعلها من
 منافيات الارادة كما صنع السنوسي في الصغرى لانها ما ينافيان العلم بلا واسطة
 وينافيان الارادة بواسطة ما فاتهما له لان العلم بلازم الارادة وما نافي للارادة في
 المازم كدائره خذ من كلام بعضهم اسكر في كلام غيره ما يخصه انه ما ينافيان
 لكل منهما بلا واسطة ولا مانع من منافاة شئ لشئين أو أكثر وعليه فلا أولى
 وعطف الذهول على الغفلة قبيل من عطف المرادف وقيل من عطف العام على
 الخاص لان الغفلة زوال الشئ من القوة المدركة فقط والذهول زواله منها فقط أو
 منها ومن الحافظة وقيل من عطف الخاص على العام لان الغفلة هي الغيبة عن
 الشئ سواء سبق الشعور به أم لا والذهول الغيبة عنه بعد الشعور به (قوله وهذا
 ضد العلم) اسم الإشارة عائد للجهل والمراد بالضم معناه اللغوي وهو مطلق المناقاة
 وهذا أولى من جعله ضد اصطلاحيا بالنسبة للجهل المركب ولغويا بالنظر لغيره
 (قوله الموت) هو عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيا وقيل هو عرض وجودي
 يضاد الحياة وورده في المقاصد اسكن قال الصغوي ان عدمية الموت كانت منسوبة
 للتدريية ففشت هذا وذكرا سبوطي ان طائفة من أهل الحديث ذهبوا الى انه
 جسم على صورة كبش والاحاديث والآثار صرح بذلك وأما المعنى القائم بالبدن
 عند مفارقة الروح فانما هو أثر قسميته بالموت من باب المجاز أو من قبيل المشترك
 وهذا الجسم لا يرتبجي الامات كما أن الحياة التي هي على صورة قوس لا تترتب
 الاحي اه ورده ابن حجر حيث نقل الاتفاق على انه ليس بجوهر ولا جسم قال
 وحديث يوثق بالموت في صورة كبش الخ من باب التمثيل اه (قوله ضد الحياة)
 المراد بالضم معناه اللغوي أو الاصطلاحى على الخلاف السابق في عدمية الموت
 (قوله الصمم) هو عرض وجودي يضاد السمع وقيل هو عدم السمع عما من شأنه
 أن يكون سمعا (قوله وهو ضد السمع) المراد بالضم معناه الاصطلاحى أو
 اللغوي على الخلاف مثل ماصر (قوله العمى) هو عرض وجودي يضاد البصر

أو مركبا وهو ادراك الشئ
 على خلاف ما هو عليه ويستحيل
 عليه تعالى الغفلة والذهول
 وهذا ضد العلم العاشر الموت
 وهو ضد الحياة الحادية عشر
 الصمم وهو ضد السمع
 الثانية عشر العمى

وهو ضد البصر الثالث عشر الخرس وفي معناه اليكم وهو (٩٤) ضد الكلام الرابعة عشر كونه تعالى عاجزا

وقيل هو عدم البصر مما من شأنه أن يكون بصيرا (قوله وهو ضد البصر) فيه
ما تقدم (قوله الخرس) هو عرض وجودي يضاد الكلام وقيل هو عدم الكلام
مما من شأنه أن يكون متكلاما (قوله وفي معناه اليكم) أي وفي قوة اليكم ومقتضى
ذلك أن الخرس بخلاف اليكم عبارة القاموس بمرحمة بأنه عينه ونصها اليكم محركا
الخرس انتهت * واعلم أن عدمهم بكافة شيئا ولما كانوا سكوتا كذلك فالبكم
الذي يسمى عدم الكلام الذي يسمى عجزا واليكم اللساني عدم الكلام اللغوي كذلك
والسكوت النفسي عدم الكلام النفسي من غير عجز والسكوت اللساني عدم الكلام
اللغوي كذلك ولا يخفى أن المراد هنا اليكم الذي لا يسمى لأنه هو الذي يقابل الكلام
النفسي وفي معناه السكوت النفسي (قوله وهو ضد الكلام) فيه ما مر (قوله
العشرون) أي تسعة العشر من (قوله كونه اليكم الخ) لوقال كونه آخر وفي
معناه كونه اليكم اسكان أنسب وأولى كما لا يخفى وسبق ذلك في معنى أن كونه
اليكم بخلاف كونه آخر وهو خلاف ما تقدم في عبارة القاموس السابقة (قوله
فهذه العشرون الخ) مفرع على ما قبله على سبيل الاجمال بعدما ذكره في البعض
على سبيل التفصيل (قوله واعلم أن دليل كل الخ) فدلنا على أن أدلة الوجود
والصفات السلبية تثبت ما وتنفى ضد ما وأدلة المعاني تثبت المعنوية وتنفي
اضدادها (قوله وأدلة السبع الخ) لوقدمه على ما قبله لكان أنسب (قوله
فهذه) أي الاثني عشر من الوجود وما بعده (قوله وعشرون دليلا) معطوف
على قوله أربعين وفيه ما به حيث كانت أدلة المعاني هي أدلة السبع المعنوية فالأدلة
ثلاثة عشر فقط وتوجب بأنه لما كانت أدلة المعاني باعتبار الاستدلال بها على
المعنوية غيرها باعتبار الاستدلال بها على المعاني صح بالنظر لذلك جعل الادلّة
عشرين يمكنه قد يقال لو نظر لذلك لا اعتبر أدلة الاضداد أيضا لجرى بان مثل
هذا التوجيه فيها (قوله قال بعضهم الاشياء الخ) قد تحصل أن في هذه المسألة
خلاف القول الثاني هو مذهب الاشعري والجمهور ليس السنوسي جرى في أكثر
كتبه على القول الاقل مع اعترافه بأن مذهب الاشعري والجمهور في الحال وان
الحال محال وقال في شرح الوسطي بعد ذكر القواين والنفس الى المذهب الاول
أميل ثم قال وبالجملة فالمسألة مشهورة بالخلاف وأدلة الفريقين فيها مبسطة
في المطولات والجهل فمما لا يضرب في العقائد اه أفاده اليومى (قوله في الصغرى)
وكذا في أكثر كتبه وابقضى كلامه خلافا (قوله على هذا تكون الصفات الخ)

وهو ضد كونه تعالى قادرا
الثامنة عشر كونه تعالى
كارها وهو ضد كونه تعالى
مريدا السادسة عشر كونه
تعالى جاهلا وهو ضد كونه
تعالى طالبا السابعة عشر
كونه تعالى ميتا وهو ضد كونه
تعالى جيا الثامنة عشر كونه
تعالى أصم وهو ضد كونه
تعالى سمعا التاسعة عشر
كونه تعالى أعمى وهو ضد
كونه تعالى بصيرا العشرون
كونه تعالى أبتكم وفي معناه
الخرس وهو ضد كونه تعالى
متكلاما فهذه العشرون كلها
مستحيلات عليه تعالى *
واعلم أن دلائل كل واحد من
العشرين الواجبة يتيم الله
تعالى وينفي عنه ضدها
وأدلة السبع المعاني هي أدلة
السبع المعنوية فهذه أربعون
غيره يجب لله تعالى منها
عشرون وينفي عنه تعالى
عشرون وعشرون دليلا
اجماليا كل دليل أثبت صفة
ونفى ضدها (قوله يتيم الله تعالى)
بعضهم الاشياء أربعة
سجودات ومعدومات
وأحوال واعتبارات

وجودات كذا زيد التي تراها والموت كونه لقل أن يتناول الاحوال كالسكون قادر والاعتبارات أي
كثيروت القيام لزيد على هذا أعني كون الاشياء أربعة جرى السنوسي في الصغرى لأنه أثبت الاحوال وجعل
الصفات الواجبة عشرين وجرى في غيرها على نفي الاحوال وهو الحق فعلى هذا تكون الصفات ثلاث عشرة

لانه يسقط منها السبغ المعنوية وهي كونه تعالى قادرا

الى آخرها فليس له تعالى
صفة تسمى كونه قادرا لان
الحق في الاحوال فعل هذا
تكون الاشياء ثلاثة موجودات
ومعدومات واعتبارات
واذا سقط من العشرين
الواجبة سبع معنوية يتبقى
من الاضداد سبع أيضا فليس
هنالك صفة تسمى الكون
عاجزا الى آخرها فلا يحتاج
الى عددها من المستحيلات
تسكون المستحيلات ثلاثة
عشر أيضا وهذا ان عدد
الوجود صفة وهو رأى غير
الاشعري وأما على رأى
الاشعري فالوجود عين
الموجود فهو جوده تعالى
عين ذاته فيكون الوجود ليس
بصفة فتكون الصفات
الواجبة اثني عشرة القديم
والمتناهي والمخالفة والقيام
بالنفس ويعبر عنه بالامتنان
المطلق والوحدانية والقدرة
والارادة والعزم والحياة
والسمع والبصر والكلام
وتسقط المعنوية لان ثبوتها
يعني على القول بالاحوال
والحق خلافه وان أردت أن
تعلم صفاته تعالى للعادة
فان بها أسماء مشتقة من
الصفات المنطوق بها

أي بعد الوجود صفة كما ينبغي عليه وفيه انه قد بني الكلام على القول بنفي الاحوال
وحينئذ فلا يصح عند الوجود صفة لان عدده مسقط معنى على انه حال كما قوله غير
الاشعري في هذا الصنيع شيء لا ينبغي لاقبال يحتمل انه جرى في ذلك على القول بأنه
صفة معنى أو صفة سلبية لا تقول ببعدها كل البعد او ادته لذلك لان فيه من شدة الضعف
فليجر (قوله لانه يسقط مما الخ) أي لان الكون قادر امثالا ليس صفة على هذا بل
هو كناية عن قيام القدرة بالذات فهو أمر اعتباري والحاصل أن الكون قادرا
والكون مریدا والكون عالما الى آخرها ثابتة بلا خلاف الآن مثبت الاحوال
يفسر بها بواسطة ونافي الاحوال يفسر بها بالامر الاعتباري حتى أن المعتزلة
واقعة وعلى ثبوتها غير انهم قالوا انها واجبة له تعالى لذاته لا لمعنى قائم بها واستثنوا
من ذلك كونه متكاملا فوافقوا على انه واجب لكلام لكن ليس قائما به بل
بعض الاجرام واستثنى معتزلة البصرة أيضا كونه مریدا فقالوا بوجوده لا رادة
سكن ليست قائمه به فعلم أن المعتزلة وانفقوا المعاني لا يننون الكون قادرا الى
آخرها بل يشتمون لذاته وان مثبت الاحوال ثبت المعاني والمعنوية وفسر الثمانية
بالواسطة وان نافي الاحوال يشتمها أيضا لكن لا يفسر الثاني بالواسطة بل بالامر
الاعتباري (قوله الى آخرها) أي واقته الى آخرها بأن تقول وكونه مریدا
وكونه عالما وهكذا (قوله فعلى هذا تكون الخ) لو قال وتكون الاشياء الخ
ويكون معطوفا على ما قبله لكان أولى (قوله هذا ان عد الخ) قد علمت اذ فيه (قوله
وأما على رأى الاشعري فالوجود الخ) فقد تقدم أن المحققين على تأويل عبارة الاشعري
مع ضربين بنفي الرجوع اليه (قوله فوجوده تعالى عين ذاته) من ذكر الحاصل
بعد العلم لأجل ما بعده (قوله التزم والبقاء الخ) تفصيل لما قبله فهو يدل مفصل
من مجمل (قوله ويعبر عنه بالاستغناء المطلق) وذلك لاسم من أن معناه
الاستغناء عن المحل والمخصص وانه يستلزم الاستغناء عن غيرها كما تقدم بيانه
(قوله وان أردت أن تعلم الخ) الانسب تأخير ذلك عن الفرق الآتي (قوله فأتت بها)
أي بدوها وقوله أسماء مشتقة أي حال كون تلك الدوال أسماء مشتقة وانما
كانت تلك الاسماء المعنى الصفات لان ما دالة على الذات المضافة به زه الصفات
بل تنزل عن الاشعري أن مدلول القادر لا نفس الصفة التي هي القدرة من حيث
اتصاف الذات بها لكن المشهور عند الاشاعرة أن مدلول الذات باعتبار اتصافها
بتلك الصفة والحاصل أن الاقسام ثلاثة ما يدل على الذات ويشعر بالصفة
كقادر وما يدل على الذات ولا يشعر بالصفة كلفظ الجلالة وما يدل على الصفة
تنطق كالقدرة اه أفاده اليوسي (قوله من الصفات) أي من الالفاظ كالقدرة

والإرادة (قوله فيقال) المناسب نقل به لغة الأصل (قوله فديم مخالف للحوادث)
 ههنا في النسخ اسكن لعل فيه سهواً والأصل فديم باق مخالف للحوادث (قوله
 متمكلم) لم ينبه على المعنوية بجر باعلى الحق من أنه لا حال وإن الحال محال (قوله
 ويعلمون أحدادها) أي بأن يقال يستحيل عليه تعالى أن يكون معدوماً حادثاً
 إلى آخرها (قوله واعلم أن بعض الأشياء الخ) حاصل هذه القصة أن الشيخ
 العدوي قرّر أن كلام من الأحوال والاعتبارات غير موجود وغير معدوم لكن
 الفرق بينهما أن الأولى لها قيام بالذات بخلاف الثانية فإنه لا قيام لها بالذات وسع
 ذلك هي متحققة خارج الأذهان فلم يسلّم لهذا بعضهم معترضاً بأنه يلزم عليه محذور
 وهو قيام الصفة بنفسها فلذلك اختار أنه لا يتحقق لها إلا في الأذهان وردّه بعض
 المحققين بأنه لا بد أن لو كان الأمر الاعتباري وجودياً أو واسطة وليس هو كذلك
 بل هو أنزل درجة من الواسطة فهو في حكم المعدوم فلا يقال فيه أنه قائم بنفسه
 ولا قائم بخبره ولذلك لم يلزم على قول الأشاعرة بحدوث صفات الأفعال أن الذات
 العلية محال للحوادث وقد راجعوا الكبرى فظهر أن الحق مع الشيخ العدوي وقد
 وقفت على عبارة في الآيات البينات فوجدتها مصرحة بذلك ونصها المقرر
 المشهور أن الأمر الاعتباري معنيين أحدهما ما له تحقق في نفس الأمر مع قطع
 النظر عن اعتباره معتبراً أنه ليس من جملة الالعيان والثاني ما له تحقق باعتبار الاعتبار
 ولو قطع النظر من ذلك لم يكن له تحقق وإن للخارج أيضاً معنيين أحدهما خارج
 الالعيان والآخر خارج الذهن وهو معنى نفس الأمر وظاهر أن هذا أعم من
 الأول وقد صرح جواباً بالنسبة الجزئية مع كونها من الأمور الاعتبارية
 من الموجودات الخارجية بالمعنى الثاني للخارج انتهت فالمعجزة ما قاله الشيخ العدوي
 على أنه يلزم على ما قاله هذا القائل من أن الاعتبارات لا تتحقق لها إلا في الذهن أن
 السكون قادر أم لا لا يتحقق له في الأزل وذلك لأن التحقيق أنه أمر اعتباري بمعنى
 قيام القدرة بالذات إذ لا ذهن حينئذ حتى يتحقق فيه ذلك وذلك محذور وقول
 بعضهم أن ذلك لا يضر غير ظاهر كيف هذا مع لزوم عدم قيام صفات المعاني بذاته
 تعالى فليتأمل وليجرر (قوله والاعتبارات) أي القسم الثاني منها وهو الانتزاعي
 أخذ من باقي كلامه (قوله فيقال الخ) محط الفرق قوله الآن الحال الخ (قوله
 بل له الخ) اضرب انتقالي (قوله وقيام) أشار بذلك إلى أن الكلام في قيام
 بالذات أي على وجه القيام لا مطلقاً (قوله وادّعى عليه الخ) محصّله أنه يلزم
 على هذا الفرق محذور وهو قيام الصفة بنفسها وذلك لأن الاعتبار صفة
 وقد قلت أنه يتحقق خارج الأذهان ولا قيام له بالذات وحينئذ فالصفة ليست قائمة

فيقال إن الله تعالى موجود
 فديم مخالف للحوادث مستغن
 عن كل شيء واحدة درسيه
 عالم حتى يجمع به غير متمكلم
 ويعلمون أحدادها وعالم
 أن بعض الأشياء برق بين
 الأحوال والاعتبارات يقال
 المحال والاعتبار كل منهما غير
 موجود ولا معدوم بل له تحقق
 في نفسه الآن الحال له تعالى
 وقيام بالذات والاعتبار
 لا تعلق له بالذات ويقول أن
 الاعتبار يتحقق في غير الأذهان
 وادّعى عليه أن الاعتبار
 صفة وإذا كان لا تعلق له بالذات
 ويتحقق في غير الأذهان فأن
 لا يصفوه والصفة لا تقوم بنفسها
 بل لا بد لها من موصوف

بموصوف بل بنفسها وقد علمت ما فيه (قوله فالخلق الخ) تتبع فيه بعضهم وفيه ما قد علمته (قوله اختراحي) نسبة الى الاختراع وهو أن يفرض الشخص شيئا لأصل له في الخارج (قوله كفر ذلك الخ) أي متعلق بفرض الخ وهو البخل الذي فرضته والعلم الذي فرضته (قوله انتزاعي) نسبة لانتزاع وهو أن ينتزع الشخص شيئا له أصل في الخارج (قوله وإنه أفنى يد الخ) هذا يؤيد ما تقدم من أن الأمر الاعتباري له تحقق خارج الذهن والتأويل فيه تكافؤ (قوله الجائز) أي جواز الجائز فهو على حذف مضاف وهو والممكن بمعنى وهو ما استوى اليه نسبة كل من الوجود والعدم خيرا كان أو شرا وقوله في حقه أي بالنسبة لأنه في معنى لام النسبة والحق بمعنى الذات (قوله فيجب الخ) مفرع على ما قبله بالنظر لكونه من العقائد الواجب اعتقادها (قوله الخير والشر) قد يعبر عنهما بالحسن والقبح قال كثير من أهل السنة المراد بالأول ما ليس منهيا عنه فيشمل الواجب والمندوب والمباح وبأنه أي انتهى عنه فيشمل الحرام والمكروه وخلاف الأولى وقالت المعتزلة المراد بالأول ما لا يكون سببا في العقاب والثاني ما يكون سببا فيه وعليه فالخير يشمل كلام المباح والمكروه وقال امام الحرمين أن المكروه ليس بخير ولا شر (قوله الاسلام) المراد به هنا الايمان أخذنا من مقابلته بالكفر وقوله والكفر قيل هو عدم الايمان عما رآه أن يكون متصفا به وقيل هو الاعتقاد بانكار شيء مما علم بحسب الرسول به ضرورة فاتقابل بينهما وبين الايمان على الأول وهو الحق كما قاله السعدي تقابل العدم والمساكة وعلى الثاني من تقابل الضدين (قوله أيضا) أي كما يجب اعتقاد ما تقدم (قوله أن الأول الخ) لكن لا يجوز الاحتجاج بذلك قبل الوقوع في الذنب ليكون وسيلة له وكذا بعده ان قصد القرار بما أوجبه ذلك الذنب من حد أو تعزير والابتنان قصد منع التعبير به جائز (قوله خيرها وشرها) قد علمت المراد بكل منهما فان قيل من المعلوم أن ذلك شامل للعاصي ولو كانت بقضاء الله لوجب الرضا به والالزام غير صحيح لان الرضا بالعبودية معصية فكيف يكور واجبا والأولى في الجواب أن يقال إن للعاصي جهتين جهته كونهما منها عاصيا وجهته كونهما مقضية ومقدرة لله تعالى والواجب انما هو الرضا من الجهة الثانية وأما الرضا به من الجهة الأولى فهو معصية فتدبر (قوله واختلف في معنى القضاء والقدر فقل الخ) ذكر قواين وفي أقوال أخر منها ما قاله السعدي في شرح رسالة الخوض أن القضاء ابراز الكائنات على وفق علمه تعالى والقدر تحديد كل شيء مجتده الذي يوجد عليه من حسن وفق ونفع وضرر والى غير ذلك أنزلوا على هذا القول فالقضاء حادث والقدر قديم عكس ما قاله الشيخ لان الأول هو تعاقب

فالخلق أن الاعتباران لا ينفقان
لما لا في الذهن وهي سمات
اعتبار اختراحي وهو الذي
لأصل له في الوجود كقوله
الكرام بخلاف الجاهل عالمنا
واعتبار انتزاعي وهو الذي
له أصل في الخارج كنبوت
قيام زيد فانه منتزع من قولك
زيد قائم واتصاف زيد بالقيام
ثابت في الخارج ~~في~~ العقيدة
الحادية والاربعون الجائز
في حقه تعالى ~~في~~ فيجب على
كل مكاف أن يعتقد أن الله
تعالى يحوز في حقه أن
يخلق الخير والشر فيجوز أن
الله تعالى يخلق الاسلام في
زيد والكفر في عمرو والعلم
في أحدهما والجهل في الآخر
ومما يجب اعتقاده أيضا
على كل مكاف أن الأمور
خيرها وشرها بقضاء وقدر
واختلف في معنى القضاء
والقدر فقل القضاء إرادة
الله تعالى

القدرة التخيرية الحادث والثاني تعلق الارادة التخيرية القديم ومنها انهما بمعنى
ارادته تعالى ومنها انهما بمعنى قدرته تعالى ومنها انهما بمعنى كل منهما واصل
اقتصاره على القولين المذكورين لشهرتهما ولذلك اقتصر عليهما الشيخ على
الاجهورى في قوله

ارادة الله مسح النعاق * في ازل قضاؤه فحق
والقدر الابدان لا لاشياء * وجهه معين اراده علا
وبعضهم قال معنى الاول * العلم مع تعلق في الازل
وانتدر الابدان لا لامور * على وفاق علمه المذكور

(قوله وتعلقها الازل) هل اعتبار التعلق في ذلك وما بعده على سبيل البرطية أو
الشرطية ومقتضى قوله هنا فارادة الله الخ وقوله بعد فاعلم الله الخ الاول ومقتضى
النظم السار الثاني فليحصر (قوله على وفق الارادة) أى حال كون هذا الابدان
كائننا على حال موافق لتعلق الارادة أى لما تعلقته (قوله عالما أرسطائيا) أى
مثلا (قوله فيك بعد وجودك) لآخره عن قوله أو السلطنة ليكون راجعا لها
أيضا كقوله على وفق الارادة لكان أولى (قوله والابدان) فيه اظهار في مقام
الانهار وكتا يقال فيما بعد ونسكتة الاظهار فيما بعده لوانتهى لرجوعهم
أن الضمير عائد على القدرة وحينئذ فانسكتة في الاظهار ههنا مناسبتها لما بعد (قوله
والدليل على أن الممكنات جائزة الخ) قد تضمن هذا الدليل دليلين الاول على كون
الممكنات ليست واحدة والثاني على كونها ليست بجمعة فقد أشار الى الاول
بقوله فلو وجب الخ والى الثاني بقوله ولو امتنع الخ وكل منهما محتمل أن يكون اقترانيا
مركبا من شرطية وحالية فذكر شرطية الاول بقوله فلو وجب الخ وشرطية الثاني
بقوله ولو امتنع الخ وذكر حالية ما بقوله وانقلاب الخائز الخ ويحتمل أن يكون
استثنائيا مركبا من شرطية واحدة تنائية لان قوله وانقلاب الخائز الخ في قوة قوله
اسكن انقلاب الخ ثم الممكنات بمعنى الجائزة كما لا يخفى وحينئذ في هذا التركيب
هكذا والدليل على أن الجائزة جائزة الخ ولا فائدة لذلك كذا قاله بعضهم وأنت خبير
بأن الممكنات بمعنى الجائزة في ذاتها وقوله جائزة الخ مفيد لجوازها بغير كونها في
حقه تعالى خلافا لمن أوجب بعض الممكنات كالحال والاصح ولأن أحال بعضها
كالرسالة كما باقى وهذه فائدة أى فائدة (قوله انه اتفق على جوازها) أى في ذاتها
فهى جائزة في ذاتها وانما الخلاف الذى وقع بالنسبة لصدوره من الله فهى جائزة في
ذاتها باجماع جميع الفرق غاية الامر أن بعضهم قال بوجوب بعض الممكنات في حقه
تعالى وذهبهم قال باستحالة بعض الممكنات كذلك فليتناهل (قوله فلو وجب الخ)

تعالى الازل والقدرة بيجاد
الله تعالى الاشياء على وفق
الارادة فارادة الله تعالى
المتعلقة أزل لا أنت تصير
عالما أو سلطانا قضاء وابدان
العلم فثبت بعد وجودك أو
السلطنة على وفق الارادة
قدروا قبل القضاء علم الله
الازل وتعلقه بالعلوم والقدرة
يجاد الله الاشياء على وفق
العلم فاعلم الله المتعلق أزل بأن
الشخص يصير عالما بعد
وجوده قضاء وابدان العلم
فيه بعد وجوده قدروا على كل
من القولين ناقضاء قديم
لانه صفة من صفاته تعالى
اما الارادة والعلم والقدرة
حادثا لانه الابدان والابدان
من تعلقات القدرة وتعلقات
القدرة بادئة والدليل على
أن الممكنات جائزة في حقه
تعالى انه اتفق على جوازها
فلو وجب عليه تعالى فعل
شئ منها لانقلاب الخائز واجبا
ولو امتنع عليه فعل شئ منها
لانقلاب الخائز مستحسلا
وانقلاب الخائز واجبا أو
مستحسلا

هو محط الدلائل كما علم مما ذكر (قوله باطل) أي لما يلزم عليه من قلب
 الخساف وهو مستحيل (قوله خلافاً للمتزلة في نواهم الخ) وهذا انما جاءهم كما
 قاله المنصور من قول الغلام سنة ان الموجود في العالم هو أقصى الممكن اذ لو كان
 في الممكن أعلى منه ولم يفعل إمكان بخلاف ما قضى حود الحراد الحكيم فقالوا هذا
 النظام الكامل ولا يجوز أعلى منه وقد وقعت المناظرة في هذه المسألة برأه شعري
 والجبا في فقال الاشعري ما تقولون في ثلاثة أمثلة أصوات أحدهم قبل البلوغ والآخر
 بعد البلوغ كافر أو أثنان بعد البلوغ مؤمن فقال الجبا في أمالهم في الجنة
 رأوا ما الكبير الكبير في الأرواء الكبير المؤمن في الدرجات العلاء فقال الاشعري
 ما بال الصغير قصر به عن درجة الكبير المؤمن فقال الجبا في لانه لم يعمل في درجته
 فقال الاشعري من جهة على مذهبكم أن يقول يارب كان الأصلح في حق آدمي
 حاجي أصل بالعمل الدرجة العلاء فقال الجبا في حواه أب يقول الله سمعت
 ابن لو بقيت إلى سنن التكليف لكفرت فتحدث في النار فالأصلح في حقه موتك
 صغيراً كما فعلت بك لسلامتك من الخلود في النار فقال الاشعري فاد يقول لثالث
 بل وغيره من بغية الكفار يارب كنت أرضى منك بأدنى مرتبة من هذا
 الصبي لو أنه نبي قبل التكليف فلم أقبته بعد مع علمك مني الكفر بعده همت الجبا في
 فقال الاشعري وقف حمار الشيخ في العسمة ثم قال تعالى أن تورث أن أحكام دي
 الجلال يسير ان الاعتزال أفاده في شرح الصبري (قوله أن يفعل الصلاح)
 أي والأصلح فيه كمالاً للإشارة إلى أن المسألة مشهورة حتى أنه متى عبر بوجوب
 الصلاح أو الأصلح كان ذلك لقباً على المسألة فقد مهمل لا حاجة لتعرض لفظين
 معاً لا يقال كيف يجب الصلاح والأصلح معاً ثم ما متقابلاً ومتى ثبت لوجوب
 لأحدهما امتنع الآخر لا تقول ليس مرادهم أنه إذا كسب شيئاً خيراً مما لا
 والآخر أصل كما أوجب حتى يأتي ذلك بل مرادهم أنه إذا كان شيئاً أحدهما
 صلاح والآخرة إذا كان الصلاح واجبات دون مقابله وإذا كان شيئاً أحدهما صلاح
 والآخر أصل كمال الأصلح أو يبادون معاً له فتدبر (قوله أبردق) الرزق عند أهل
 السنة ما ساقه الله إلى الحيوان ما يقع به إن لم يأكل ولا أرسبه وأما الدائم فمع
 بالعدل لا يسمى رزقاً وإن كان هذا لا يتنازع به وإنما ظهر قول بعض الأئمة
 كل أحد يتوفى رزقه وإنه لا يأكل أحد رزق غيره وأما عند المتزلة فهو المولود
 سواء انتفع به أم لا وروى أنه مقتضى الدامس في الأرواء وهو الذي رزقنا وادرس
 كذا (قوله وهذا) أي قولهم كرزور وهو منهم الراي الثاني على معان ك
 في القاموس منها الكذب وهو الراي أفتوا وكذب علف سيراً مع الراي

ما كان من الله تعالى
 لا يجب عليه شيء خلافاً
 في قولهم أن الله تعالى يجب
 عليه أن يفعل الصلاح بالخير
 ويجب عليه أن يفعل الصلاح بالخير
 وهذا زور عما به تعالى
 وكذب من الله تعالى ذلك

فأعلى الصبر إلى الكافرين كما في القاموس أيضا (قوله فخالقه الإيمان الخ) مفرغ
 على قوله أنه لا يجب عليه شيء (قوله واعطاؤه العلم) الضمير عائدة لله والمتعلق
 محذوف والتقدير واعطاؤه العلم له (قوله من غير وجوب) توضيح لما قبله (قوله
 وما يرد) بضم الراء من الرد أو بكسر هاء من الورود (قوله من الاسقام) جمع صقم
 كقفل أو صقم كجبل أو صقام كسحاب وهو المرض كما في القاموس فقوله
 والأمراض عطف تفسير (قوله ولو كان الصلاح واجبا الخ) أشار بذلك إلى قياس
 استثنائي نظمه هكذا لو كان الصلاح واجبا عليه تعالى لما نزل الضرر بالأطفال
 لكن التالي باطل بالمشاهدة فبطل ما أدى إليه وهو وجوب الصلاح عليه تعالى
 ثبت نقيضه وهو المطلوب فذكر الشرطية بقوله ولو كان الصلاح الخ وعالم الملازمة
 فيها بقوله لأنهم يقولون الخ وحذف الاستثنائية (قوله لأن ترك الواجب الخ)
 علة للنتيجه (قوله وإثباته الخ) معطوف على قوله فخالقه الإيمان الخ (قوله
 طاعة) قد فرق شيخ الإسلام بين كل من القربة والعبادة بأن الطاعة
 امتثال الأمر والنهي مطاوعا والقربة ما تقرب به بشرط معرفة التقرب إليه وإن
 لم يتح إلى نية والعبادة ما تعبد به بشرط النية ومعرفة المعبود وعليه فالطاعة أهمها
 والعبادة أخفها والقربة أوسطها ونقصه بعضهم بأن ذلك ليس مشتملا في
 الاصطلاح ولا مجبى إليه واختار أن الثلاثة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار
 فالعبادة مثلاً من حيث الامتنال والاعتقاد يقال لها طاعة ومن حيث التقرب
 إليها إلى الله تعالى تسمى قربة ومن حيث الخضوع والتذلل تسمى عبادة نعم
 قد شاع تخصيص العبادة بالله تعالى فالتقرب قول الطمع الأمير وأتقرب إليه
 ولا تقول أعبد (قوله معصية) هي خلاف الطاعة وبرادها الذنب والخطيئة
 والسببية والجبرية (قوله لانه النافع الضار) وحينئذ فينبغي له بد أن يكون اعتماد
 عليه تعالى وحده فلا يرجو ولا يخشى أحد غيره تعالى وحكي عن سيدنا موسى
 عليه وعلى نبينا أفضل الصلوة والسلام أنه شكك ألم سببه إلى الله تعالى فقال له خذ
 الحبيشة الغلانية وضعها على سنك فسكر الوجع في الحال ثم بعد مدة عاوده ذلك
 الوجع فأخذ تلك الحبيشة ووضعها على سببه فزاد الوجع أضعاف ما كان
 فاستغاث إلى الله تعالى فقال الهي ألت أصرتي بهذا ولنتني عليه فقال تعالى
 يا موسى أنا الشافي وأنا المعافي وأنا الناصر وأنا النافع وقد تنيت في المرة الأولى فأزات
 مرضك والآن فصلت الحبيشة وما قد تنيت اه فهو الذي يصدر منه النفع والضرر
 فلا خير ولا شر ولا نفع ولا ضرر الا وهو ومنه منسوب إليه سبحانه (قوله يتيب

خالقه الإيمان في زيد مثلاً
 واعطاؤه العلم من فضله
 من غير وجوب وما يرد على
 المعتزلة أن الأطفال لا ينزل بهم
 الضرر من الاسقام
 والأمراض وهذا الصلاح
 فيه للأطفال ولو كان
 الصلاح واجبا عليه تعالى لما
 نزل الضرر بالأطفال لأنهم
 يقولون ان الله لا يترك
 الواجب عليه تعالى لأن
 ترك الواجب عليه نقص
 والله تعالى منزّه عن
 النقص بالاجماع وإثباته
 تعالى للطبيع فضل منه
 وعقابه للعاصي عدل منه إذ
 لا تنفعه تعالى طاعة ولا
 تضره معصية لانه النافع
 الضار وانما هذه الطاعات
 والمعاصي علامة على ان الله
 تعالى يتيب

ويعاقب) فيه لف وثم مرتب (قوله قر به) أي سعادته فالقرب معصوى لا حسي
 وقوله خذلانه هو بكسر الميم الخاء ضد التوفيق فهو خلق قدرة المعصية في العبد وقال
 بعض شراح الرسالة المالكية ان الخذلان مرادف للكفر (قوله بجميع الامور
 من أفعال الخ) لكن لا يجوز نسبة التبعيض اليه تعالى فلا يجوز أن يقال انه تعالى
 خالق الشر والمعاصي والفتا ذورات والقدرة ونحو ذلك أذ بامعه تعالى واختار
 بعضهم الجواز حيث لا إمام ومحل المنع اذا كان على سبيل التعيين كما تقدم والافلا
 منع فيجوز أن يقال انه تعالى خالق كل شيء وخالق العالم ونحو ذلك أفاده اليوسي
 (قوله وما عمله العبد) قد يشعر بأن ما في الآية موصولة حيث جعل لها عائدا وتقدم
 أن الاولى أن تكون مصدرية وقد سبق الكلام على الآية مستوفى (قوله وما يجب
 اعتقاده الخ) أي زيادة على الخمسة بر عقيدة كظايره مما يأتي وقوله ان الله تعالى
 يجوز الخ أي خلافا للمعتزلة كما سينبه عليه وقوله أن يرى أي ذاتا وصفات بانفاق أهل
 السنة في الذات وعلى قول الجمهور وفي الصفات وقوله في الآخرة يقتضي أنه لا يجوز
 أن يرى في الدنيا وهو واحد قولين والتحقيق ناهيهما وهو أنه يجوز أن يرى فيهما وقد
 صحح ابن عباس وغيره وقوعها صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء وظاهر أن هذا كله
 في الرؤية التي في البقعة وقد وقع الخلاف في التي في المنام فقبل بأنها لا يجوز
 وقيل بجوازها بل بوقوعها وهو مذهب المعبرين وحكي عن كثير من السلف والمرق
 ان كل بوجه لا يستحيل عليه تعالى فهو هو تعالى والابان كل بصورة رجل مثلا
 ليس هو بل هو مثال يحاكيه المولى تبارك وتعالى ويقال حينئذ انه رأى ربه
 في الجملة لحكمة تظهر في تعبير الرؤيا بان يقال يدل على كذا وكذا وقيل هو هو
 أيضا وكونه بهذا الوجه انما هو باعتبار ذهن الرائي وأما في الحقيقة فليس هو
 تعالى كذلك وقد قال بعض الصوفية انه رأى ربه في منامه على وصفه فقبل له كيف
 رأيته فقال انه كسب به يرى في بصيرتي فصرت كلتي بصرا فرائيت من ليس كذلك نبي
 وقوله للمؤمنين الذي ينبغي أن التقييد بالمؤمنين للوقوع لا للحوار والافيجوز أن
 يرى للكافرين أيضا بل قبل بالوقوع لهم ثم يحجبون ليكون ذلك عليهم حسرة
 وبذامة ولهذا شاهد من الحسن البصري ثم ان المراد بالمؤمنين ما يشمل المؤمنين
 فغيبه تعالى فانهم يرونه تعالى على الصحيح وهم موشغل الملائكة والمؤمنين من
 الجن ومن الامم السابقة فيقتضي أنهم يرونه تعالى وهو كذلك على الصحيح كما يؤخذ
 مما نقله اليوسي عن السيوطي (قوله لان الله تعالى خلق الخ) فيه أنه قد دل ذلك
 على حوازه في الدنيا والمستدل عليه جوازه في الاخرى الآن يقال بعدم الفرق
 وقد أشار بذلك الى قياس اقتراني نظمه هكذا رويته تعالى معلقة على جائز وكل

ويعاقب من انفسنا بها
 فمن أراد قرب به وقعه للطاعة
 ومن أراد خذلانه وبعده
 خلق في المعصية بجميع
 الامور من أفعال الخير
 والشر بخلق الله لانه تعالى
 خلق العبد وما عمله العبد
 لقوله عز وجل والله
 خلقكم وما تمهملون وما
 يجب اعتقاده أن الله تعالى
 يجوز أن يرى في الآخرة
 للمؤمنين لان الله تعالى خلق
 الرؤية على استقرار الجبل
 في قوله تعالى فان استقر
 مكانه فسوف ترائني واستقر
 الجبل جائز فيكون المعلق
 عليه من الرؤية جائزا لان
 المعلق على الجائر جائز

ما كان كذلك فهو جائز ينتج رؤيته تعالى جائز وقد منع المعتزلة الصغرى قائلين
ان المراد فان استقر مكانه حال تحركه وهذا ليس بجائز بل محال والمعلق على
الحال محال ولا ينبغي أن هذا قول باطل اذ لا دليل عليه ولا داعي يدعوا اليه ولينأمل
(قوله لكرر رؤيته تعالى بلا كيف) استدراك على قوله ان الله تعالى يجوز زالح
لانه قد يتوهم من القاسم أن رؤيته تعالى بكيف كما رؤيته ببعضنا بعضا
واعترض أن المرفوع نسبة الله لا بد أن يكون له كيفية من الكيفية ان فكيف
يقول اسكن رؤيته الخ وأجيب بان المنقح انما هو الكيف المحقق في رؤية الاجسام
كما اشار لذلك الشيخ بالتعريف فـ رؤيته تعالى بكيف يليق به لا بالكيف المعهود
في رؤيته بعضنا بعضا وقد تكلمت الزمخشري على أهل السنة في ذلك حيث قال

لجماعة سمعوا هو اهم سنة * وجماعة سمعوا همى موكفه .
قد شهبوه بخلقه فتخوفوا * شنع الورى قد تروا بالبلد كفه
وردة عليه بعضهم به صيده طوبى له يقول فيها

سميت جهلا صدرا مة أحمد * وذوى البصائر بالحمبر المزر كفه
ورميتهم عن ترغمة سؤلها * رمى الوليد غدائزق مفعفه
أترى الكليم أنى يجهل ما أنى * وأنت شيوخك ما أنواع معرفه
نطق الكتاب وأنت تنطق بالهوى * فهو الهوى بك فى الهوى المألنه
وردة عليه بعضهم أيضا بقوله

هل نحن من أهل الهوى أو أنتم * ومن الذى سناهم يرمو كفه
اعكس ذمى فالوصف فيكم طاهر * كالشمس فارجع عن مقال الزخرفه
يكفبك فى ردى عايلك بأننا * نخشع بالآيات لا بالسفوفه
وبنى رؤيته فانت حرمتها * ان لم تقبل بكلام أهل المعرفه
فمنوا فى الأخرى بلا كيفية * وكذا من غير انقسام الله

(قوله فلا يرى تعالى فى جهة الخ) فلا يرى فوقا ولا يميناً ولا أما ولا يحوهم من سائر
الجهات ولا أبص ولا يحوهم من سائر الألوان ولا يرى تعالى جسمه سافحاً رالعبس
فى العظمة والجلال حتى لا يعرف اسم نفسه ولا يشعر بمن حوله من الخلائق فان
العقل يحجزهنا لك عن افهم ولا شئ السكل فى جذب عظمتة تعالى (قوله ونفى
الرؤية الخ) مما استدلو به قوله تعالى لا تدركه الابصار واجاب أهل السنة عنه
بوجوه منها أن الادراك رؤية على وجه خاص بأن تكون على وجه الاحاطة
بالرؤى لا مقام الرؤية حتى يستل بنفيه على نفى اومنها انه محمول على الدنيا (قوله
وهى من عقائد هم الخ) الذى من العقيدة الموهومة مما ذكر وقوله الزائغة أى

استأمر رؤيته تعالى بلا
أى أى استكره
مضافاً فلا يرى تعالى
فى جهة ولا بلون ولا يرى
تعالى جسمه الله تعالى
عن ذلك على كبريا ونفى
الرؤية تعالى المعترلة
بهم أدنى تعالى وهى من
عقائدهم الزائغة الالهة
ومن عقائدهم الفاسدة أيضا

المسألة عن الحق فقوله الباطلة كالتفسير (قوله قولهم ان العبد الخ) ومثل العبد
غيره من سائر الحيوان ان الاعمال كان بعض الأدلة لا يجري الا فيه مخصوصه بالذكر
هذا وصرح الحياي بأن المراد به هنا كل مخلوق عاقل كان أو غيره وقد وقع النزاع
فيما يصدر من التأني من الفعل فقبل بخلق الله تعالى كنهل المضطر وقبل بخلق
التأني كنهل المختار وتوقف بعضهم وقوله يخلق الخ لكن المتقدمون منهم لا يسمون
العبد خالقاً لفعاله وإنما يسمونه موحداً اقرب عهدهم بالسلف المجععين على أنه
لا خالق الا الله تعالى ثم طال الزمن حتى اسرمتاخر وهم على خرق الاجماع وقالوا
ان العبد خالق لا يملكه وقوله أفعال نفسه أي الاختيارية بخلاف الأفعال طارئة
فإنها بخلق الله تعالى فاعمالهم تسمى مرة (قوله يسمون بالقدرية) وهناك فرقة
أخرى تسمى القدرية ايضا واضمهم في القدرية في سبق العلم بالاشياء حتى تقوم
وزعموا أن الامر أي مستأنف الله عند وقوعه لعدم سبق العلم به وقوله
لانهم يقولون الخ علة له فمسكنا نقول وإنما كان قولهم بذلك علة لتسميتهم بالقدرية
لانهم يقولون الخ وفيه أنه حيث كانت العلة ماذ كرها لما سبب القدرية انضم القاف
وسكون الال نسبة لله مبدرة كما أشار اليه السعدقال الموسى يمكن أن يتسامح
في المطلق القدر على القدرة فيصح ذلك ويصكون نسبة لقدر المراد منه القدرة
(قوله كما سميت الطائفة الخ) وتسمى ايضا بالجهمية نسبة الى مقدمهم جهيم بن
سفيان وقوله القائلون بأن العبد الخ فهو عندهم كربة معلقة في الهواء (قوله
بالجبرية) بسكون الباء وتفتح اشارة القدرة (قوله نسبة الى قولهم الخ)
لوقال نسبة للجبر لقولهم بجبر العبد لكان أولى (قوله وهو) تفسير (قوله وهو)
أي هذه العقيدة (قوله والحق أن العبد الخ) تحصل سن كلاه أن المذاهب الثلاثة
كأحرره الموسى وطاهر أن مذهب أهل السنة ليس بالأجبار المحض ولا بالقهر
المحض بل أمر بين الأمرين فخرج من بين نورث ودم: الخالصا منعا للشاربين وقد
يكى أنه قيل للحسن البصري رضي الله عنه أجبر الله عباده فقال الله أعدل من
ذلك فقبل أو قوض الميم فقال: وأعزم ذلك ثم قال لو جبرهم لماعذبهم ولو قوض
المهم لما كان للامر معنى ولما كان منزلة بين المنزلتين ولله فيه سر لا يحلونه (قوله
لا يمكن أن يعبر عنه بعبارة) أي وانما نحن والافتدعبر واعنه بعبارات لكمها لا تخلو
عن خفاء أشهرها أنه تعالى قدرته بالقدر ولا على وجه التأثير فيه (قوله بل الشخص
يحد الخ) يعني أن هذا علامة واضحة عليه وقوله وبين ما إذا حركها الخ كان الانسب
وبين حركتها إذا حركها الهواء الخ والاثبات بين الثانية للثابت كيد (قوله ومن الجائز
عليه الخ) أي عند أهل السنة وخالف المعتزلة فأوجبوه عليه تعالى لانه هو الأصل

قوله ان العبد الخ
نفسه ولا حل قولهم
يسمون بالقدرية لانهم
يقولون ماذا فعل الله
بقدرته كما سميت الطائفة
القائلين بأن العبد مجبر
على الأفعال التي يحد
بالجبرية نسبة الى قوله
يجبر الله عباده وهو
فإنه أضاف الحق ان الله
لا يخلق أفعال عباده
بجبر بل ان الله تعالى يحد
الأفعال الصادرة من العبد
مع كون العبد باختيار
عنها قال السعد في شرح
العبد وهو هذا لا
لا يمكن أن يعبر عنه بعبارة
الشخص يجبر بين قوله
إذا حركها شرويه ما إذا
حركها الهواء فلهذا
فرقه ومن الجائز عليه

فقد بنوه على ما قالوه من وجوب الصلاح والاصلاح عليه تعالى ونحاشت ايضا
 ابراهيمه فقالوا باستحقاقه كذا نقله السنوسي عنهم لكن مرجح كلام السعد انهم
 لا يقولون بذلك بل القائل به غيرهم وعبارته في شرح المقاصد المنكر ون لا بقوة
 منهم من قال باستحقاقها ولا اعتداد بهم ومنهم من قال بعدم الاحتياج اليها
 كالبراهيمه اه (قوله ارسال جميع الرسل) تنبيه فداشتهر أن بين
 الرسول والنبى محو بالاطلاق لانه يعتبر في الاول الامر بالتبليغ دون الشافى وقيل
 ان بينهما محو من وجه لانه كما يعتبر في الاول ما ذكره يعتبر في الثاني أن يختص
 ببعض الاحكام فيجتمعا ان اختص بأحكام وأمر بتبليغ أحكامهم وينفرد الاول
 ان أمر بتبليغ الكل وينفرد الثاني ان لم يؤمر بتبليغ شئ وقيل ان بينهما الترادف
 لاعتبار الامر بالتبليغ فيهما وعلى هذا لم يؤمر بالتبليغ لا يسمى باسم منهما
 (قوله أن أفضل المخلوقات الخ) أو رده عليه قوله صلى الله عليه وسلم لا تفضلونى على
 يونس بن متى وقوله عليه الصلاة والسلام لا تفضلوا بين الانبياء وشيوخ ذلك من
 الاحاديث وأجيب بأن المراد انهى عن التفضيل المؤدى الى اعتقاد متعصية
 في المفضل عليه وبأن ذلك كان قبل اعلامه صلى الله عليه وسلم بما في الواقع وبغير
 ذلك لم ينظر وهل هذا التفضيل بسبب المزاي التي وجدت في الفاضل دون المفضل
 أو لا والتحقيق الثاني وهو انه احتار ابن عباد في رسالته الكبرى وعليه
 الجمهور (قوله وعلى آله) المراد بهم في هذا المقام مطلق الاتباع فدخل فيهم
 الصحابة لانهم أشد الناس اتباعا له صلى الله عليه وسلم وقوله وعلى أهل بيته من
 عطف الخاص على العام لان أهل البيت عند الجمهور وعلى وفاطمة والحسن
 والحسين وقيل من اجتمع معه صلى الله عليه وسلم في رحم وقيل ذلك وقد اشتهر
 أربعة الفاظ الاول الآل وأهل البيت وقد علمنا ما وذو القربى وهم أهل البيت
 على قول الجمهور والمارساروى عن ابن عباس أنه لما نزل قوله تعالى قل
 لا اله الا الله عليه أجرا الا المودة في القربى قالوا يا رسول الله من هؤلاء الذين أمرنا
 الله بمودتهم قال صلى الله عليه وسلم فاطمة وابناهما واهلهما وهم العشرة وقيل القرية كذا
 يستفاد من شرح القاسمي على الدلائل (قوله ولبني علي عليه وسلم في الفضلية
 بقية أولى العزم) على ترتيبهم المذكور بعد فليسوا في مرتبة واحدة كما قد توهمه
 العبارة والمراد من العزم هنا الصبر وتحمل المشاق أو الحزم كما فسره ابن عباس
 في الآية (قوله وهم) أى البقية وقد نظموا في بيت وهو

ارسال جميع الرسل ما رآه
 تعالى أهم علمهم أفضل
 الصلاة والسلام بنصه
 لا بطريق الوجوب لانه تعالى
 لا يجب عليه شئ كما هو
 يجب اعتقاده ان أفضل
 المخلوقات على الإطلاق
 نبينا صلى الله عليه وسلم
 وعلى آله وعلى أهل بيته
 أجريه وبنيته صلى الله عليه
 وسلم في الفضلية بقية أولى
 العزم وهم سيدنا ابراهيم
 سيدنا موسى سيدنا عيسى
 سيدنا نوح وهم في الفضلية
 على هذا الترتيب وكذا
 خمسة نبينا صلى الله عليه
 وسلم والاربعة بعده هو
 الصحاح وقيل أولو العزم أكثر
 من ذلك

• محمد ابراهيم موسى كايمه • فعيدى فنوح هم أولو العزم فاعلم

(قوله وقيل أولو العزم أكثر من ذلك) فتبيل أهم جميع الرسل وقيل انهم جميع

الانبياء الايونس وقيل انهم نجيا به الرسل وقيل غير ذلك فانظره (قوله وبلى أولى العزم في الافضية بقية الرسل الخ) ثم هم في الافضية ليسوا سواء بل متفاوتون فيها بينهم عند الله تعالى اكرمتهم على المحكوم على التعيين لانه لم يرد فيه توفيق ولذلك اجمعهم الشيخ حيث اجمعت في ذلك بقوله وبلى أولى العزم الخ وكذلك في نظائره والحاصل أن الواجب اعتقاده افضلية الافضل على طبق ما ورد بالحكم به تفصيلا في التفصيل واجمالا في الاجمال ولا يجوز التعيين فيما لم يرد فيه توفيق (قوله ثم الملائكة) ظاهره أن جميع الملائكة أفضل من أولياء البشر كابي بكر والتحقيق خلافه وهو أن ذلك قاصر على رؤسائهم كجبريل وميكائيل والانبياء رؤساء الملائكة وأولياء البشر فقوم الملائكة معوام البشر (قوله أيدهم بالمعجزات) الفهمير عائد للانبياء عليهم الصلاة والسلام والمعجزات جمع معجز فوهي الامور الخارقة للعادة المقروء بالتخدي الموافق للدعوى مع عدم امكان معارضته فدخل في الامر جميع الامور وخرج عما ذكر من التقيود الامر المعتاد فانه ليس خارقا للعادة وكل من الكرامة والا رهاص فانه ليس مقرونا بالتخدي الذي هو دعوى النبوة والمخالف للدعوى كاشفاق القمر عند قول المتخدي آية صدق احياء الموتى ونحو السحر فانه يمكن معارضته وقد جمع بعضهم أقسام الخارق للعادة في قوله

اذا ما رأيت الامر يخترق عادة * فمعجزة ان من نبى لنا صدر
وان بان منه قبل وصف نبوة * فالارهاص مما يتبع القوم في الاثر
وان جاء يوما من ولي * فانه الكرامة في التحقيق عند ذوى النظر
وان كان من بعض العوام صدوره * فسكونه حقا بالمعونة واشهر
ومن فاسق ان كان وفق مراده * يسمى بالاستدراج فيما قد استقر
والا فيدعي بالاهانة عندهم * وقد عنت الاقسام عند الذي اختبر

لكن زيد عليه السحر والابتلاء والاول هو ما يظهر على أيدي الاشقياء مرتبطا بأسباب خاصة والتماني هو ما يظهر على أيديهم فتعاقب بر يد الله ضلاله فينبعهم (قوله بانه خاتم الرسل) أي والانبياء نفيه حذف الواو مع اعطفت وكان الاولى التصریح بذلك فلا رسول ولا نبي بعده تنبأ نبوته ورسالته وهذا التقييد اندفع ما قد ورد من أن سيدنا عيسى ينزل آخر الزمان كما ثبت في الحديث الصحيح ووجه الاندفاع أنه لا تنبأ نبوته ورسالته حينئذ اسبقه ما له قبل رفعه الى السماء (قوله وان شرعه لا ينسخ الخ) بخلاف شرع غيره فانه نسخ قطعا (قوله وعيسى الخ) جواب عما قد يقال كيف تقولون بان شرعه لا ينسخ الخ مع أن عيسى سينزل فيحكم بين الناس ومحصل الجواب أنه لا منافاة الا لو كان يحكم بشرعه هو وليس كذلك بل يحكم

وبلى أولى العزم في الافضية
بقية الرسل ثم بقية الانبياء
على نبينا وعليهم الصلاة
والسلام ثم الملائكة ربيهم
ان يعتقد أن الله تعالى ايدهم
بالمعجزات واختص بنبينا
صلى الله عليه وسلم بانه خاتم
الرسل وبأن شرعه لا ينسخ
حتى يتفنى الزمن وعيسى
عليه الصلاة والسلام بعد
نزوله يحكم بشرع نبينا

بشرع سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فان قلت عيسى قد نزل ولا يقبل الخزيه من
السكة ارفع أن نبينا اقبلها منهم ومقتضى ذلك أن عيسى يحكم بشرعه لا بشرع نبينا
قلت قد غاب بيننا صلى الله عليه وسلم قولها بنزول عيسى فذلك الحكم من شرعه
كما هو ظاهر (قوله قتل ياخذ الخ) علم منه انه لا يقلد أحدا من المجتهدس وقوله
فيمتعه منه صلى الله عليه وسلم منه يعلم أنه صلى الله عليه وسلم حتى في قبره كبقية
الانبياء الحديث لا نبيا أحياء في قبورهم (قوله واعلم أنه ينسخ الخ) أى سواء
كان الناسخ والمنسوخ من القرآن أو من السنة أو الناسخ من القرآن والمنسوخ
من السنة أو بالعكس وإذا كان المنسوخ من القرآن فقد يكون منسوخ التلاوة
والحكم معا وقد يكون منسوخ التلاوة فقط أو الحكم كذلك لا يقال كيف يقع
النسخ في الله أن مع قوله تعالى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لا نأقول
لأننا لا نألف أن الغمير عائد للقرآن باعتباره مجموعه وهو لا ينسخ قطعا (قوله كان نسخ
الخ) لا يقال شرط النسخ أن يكون متأخرا عن المنسوخ وماه البس كذلك لأن
الآية الدالة على النسخ وهى قوله تعالى والذين يتوفون منكم وينزلون أروا
يتربصن الآية بمقدمة عن الآية الدالة على المنسوخ وهى قوله تعالى والذين يتوفون
منكم وينزلون أروا واجا وصية الآية لا نأقول هى وإن كانت متقدمة فى التلاوة
متأخرة فى النزول كما قاله الخطيب فى تفسيره (قوله أن يعرف الخ) قال الشيخ للمولى
أن يسردهم من حفظ وقوله الرسل المذكورة و القرآن الخ انما خصوصها بذلك
لانهم على التفسير صاروا معلومين من الدين بالضرورة (قوله ويصدقهم) انما
ذكر ذلك بعد المعرفة لانه لا يلزم منها الدين كما قدم قوله واما غيرهم فيجب
الخ) أى بأن يصدق ان الله أنبأ غير هؤلاء (قوله أنه يكفى الاجال) أى حتى
فى الرسل المذكورة فى القرآن كما لا يخفى (قوله حتم) أى محتم وقوله معرفة أى
وتصديق وقوله على التفسير متعلق بمعرفة وقوله قد علموا أى اشتهروا وقوله منهم
أى من الانبياء المذكورين وقوله ثمانية من بعد عشر وهم ابراهيم واسحق
يعقوب ونوح وداود سليمان وأيوب ويوسف وموسى وهرون وكرىا وصحي
وعيسى والياس واسماعيل واليسع ونونس ولوط وقوله سبعة بتقديم السين المهملة
وقوله هود على حذف العاطف وكذا ما بعده وقوله اه أى النظم (قوله ان اصحابه
صلى الله عليه وسلم الخ) الاصل فى هذا الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم خيرا لقرون
قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (قوله أفضل القرون) أى المقدمة والمتأخرة
والقرون جميعا وهو أهل زمن واحد اشترى كواى امر من الامور المقصودة وقيل

قيل بأخذه من القرآن
والسنة وقيل يذهب الى القبر
الشريف فيتمتعه منه صلى
الله عليه وسلم واعلم أنه
ينسخ بعض شرع نبينا به
الآخر كما نسخ وجوب كون
عدة المرأة المتوفى عنها زوجها
سنة بوجوب كونها اربعة
اشهر وعشر ولا نقص فى ذلك
ويجب أيضا على كل مكاف
من ذكر وانثى ان يعرف
الرسالة المذكورة فى القرآن
تفصيلا ويصدقهم تفصيلا
واما غيرهم فيجب الايمان
بهم اجمالا لكن نقل السعد
فى شرح المفاصد انه يكفى
الاجال لانه لم يشرع ونظمها
بعضهم فقال

حتم على كل ذى التمكن
معرفة بآبائنا على التفصيل
علما فى تلك حجة انهم ثمانية
من بعد عشر ويصدق سبعة وهم
ادريس هود شعيب صالح
وكذا ذوالكفل آدم بالخيار
قله ختموا اه وعما يجب
اعتقاده ان اصحابه صلى الله
عليه وسلم افضل القرون

هو قدر متوسط من الزمن وقيل عشرة أعوام وقيل عشر ون عاما وهكذا كل عقد
الى ثمانين وقيل هو مائة وقيل مائة وعشر ون وقيل كل من العشرة والمائة
والعشرين وما بينهما يسمى قرنا والمائة هنا الاول (قوله ثم التابعون لهم ثم
أتباع التابعين) وهل من بعده هؤلاء جماعة وتكون أيضا بالسابقة قرنا بعد قرن اول
قولان والمرجع الاول فكل قرن أفضل من بعده كما يدل حديث مامق بن الوالد
بعده ثم منه وانما يسر عن خياركم (قوله وافضل النجاة بو بكر الخ) هذا ما عليه
أهل السنة وهذه الخطا يهتد الى تفضيل عمر رضي الله عنه والراوية الى تفضيل
العباس رضي الله عنه والشيعية الى تفضيل علي كرم الله وجهه ويشهد له ذهب
أهل السنة حديث ابن عمر كما نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع خير
هذه الأمة بعد نبينا أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي لم ينهنا وقد قال السعد على هذا
وجدنا آل علي أحلف وفائدة من انكر محبة أبي بكر كفر بالصلوات على علي
في قوله قد لي اذقور اصاحبه لا تحزن ان الله عنا خلاف غيره افاده بعض من
كتب على الجرثومة (قوله فعلى) ظاهره انما يقف بعد هؤلاء ولا نهى عن تفضيل
بعض غيرهم على بعض وهي احدى طريقين والثانية وهي لم يهتد بأربعة العشرة
المبشرين بالجنة بعد علي في الفضيلة وهم طهته بن عبير الله والزبير بن العوام وعبد
الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص وسعيد بن زيد وابو عبيدة بن الجراح ويقيم
بقية اهل غزو بدر بمئة اهل غزوة احد ثم بقية اهل بيعة الرضوان اه افاده
البعض المذكور (قوله لكن قال العلقي الخ) انظر لم خص سيدتنا فاطمة
وسيدتنا ابراهيم بالذكور مع ان بقية اولاده كذلك كما تفضيه بمحوم كلام سيدنا مالك
(قوله حتى من الخلفاء الاربع) لاحاطة اليه بقوله على الاطلاق والخاص بهم
لذين تولوا الخلافة عنه صلى الله عليه وسلم في مصالح المسلمين وقد عين صلى الله عليه
وسلم مدتها بقوله الخلافة بعدى ثلاثون أى سنة ثم تصير ملكا عوضا اى لانهم
يضمون بالرعية حتى كأهم بعضهم اعضا قولاها أبو بكر رضي الله عنه سفتين
وثلاثة اشهر وعشرة ايام وقولها بعده عمر رضي الله عنه عشر سنين وستة اشهر
وثمانية ايام وقولها بعده عثمان رضي الله عنه احدى عشرة سنة واثني عشر شهرا
وتسعة ايام وقولها بعده علي رضي الله عنه وكرتم وجهه اربع سنين وتسعة اشهر
وسبعة ايام المجموع تسعة وعشر ون سنة وستة اشهر واربعة ايام لم تكمل المدة
التي عينها النبي صلى الله عليه وسلم الا بأيام الحسن بن علي رضي الله عنهما كذا حرة
السيوطي (قوله وكان سيدنا مالك يقول) غرضه بقل ذلك تعزية كلام العلقي
اي كان قد علمت ان كلام سيدنا مالك ليس خاصا بسيدتنا فاطمة وسيدتنا ابراهيم

ثم التابعون لهم ثم أتباع
التابعين وأفضل النجاة
أبو بكر وعمر ثم علي
على هذا الترتيب لكن قال
العلقي سيدتنا فاطمة
واخوها سيدنا ابراهيم أفضل
من النجاة على الإطلاق
حتى من الخلفاء الاربعة
وكان سيدنا مالك يقول لا أفضل

كلام العاقبي بل هو عام لجميع ما ولده صلى الله عليه وسلم (قوله على بضعة رسول الله صلى الله عليه وسلم) البضعة بكسر الهمزة وفتحها القطعة من اللحم والجمع بضع كسر و بضع كعقاب او بعضات كسجدات (قوله وهذا هو الذي يجب الخ) يعني انه اختار ذلك وهو كذلك (قوله ولد في مكة) عبارة بضمهم يعني بمكة (قوله ويجب على الآباء الخ) كذا في متن العباب ومثله لابن السمعاني وقال الرملي في شرح العباب ينبغي ان يكون ذلك على وجه الاكتمال لا الوجوب اه لكن واخى ابن حجر على الوجوب الا انه ناقس في الاتصاف على ذلك واختار انه لا بد ان يعلمه من اوصافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة المتواترة ما يميزه عن غيره ولو بوجه فيجب ان يعلم انه محمد الذي من قريش واسم ابيه كذا واسم امه كذا وبهت بكذا نبي الله ورسوله الى الخلق كافة اه (قوله قال الاجهوري ويجب الخ) ونص عبارته في شرح آفة السيرة ورأيت في شرح عقيدة ابن الحاجب للسبكي عن القرافي ما يفيد ان معرفة نسبه صلى الله عليه وسلم الى عدنان واجبة ونحوه مستفاد من شرح عقيدة ابن الحاجب أيضا لابن زكريا بل يستفاد منه ان معرفة نسبه من جهة امه واجبة أيضا الى كلاب اذ ما بعده بشرط فيه نسب أبيه وأمه انتهت ثم تقبل عبارة الاول وهي صحيحة في أنه يجب معرفة جميع الاحوال المتعلقة به صلى الله عليه وسلم ونسبها وقد ذكر القرافي في ذخيرته وأشار إليه في شرح الاربعين أن جميع الاحوال المتعلقة به صلى الله عليه وسلم ترجع الى العائد لا الى العمل فيجب البحث عنها التحصيل كمال المعتقد بذلك انتهت (قوله من جهة امه) أي الى عدنان فقط كعالم عامر وأمان بعده فلا يجب معرفته بل تجوز فقط كإذهب إليه ابن اسحق وابن جرير وغيرهما وكرهه الامام مالك رضي الله عنه فأداه الاجهوري في الشرح المذكور وقوله من جهة امه أي الى كلاب فقط كعالم أيضا لا يهمل النسب لا يكون الا للآباء لا نأقول المراد به من جهة امه اللغوي وهو يشمل ما ذكر (قوله أن يعرف ساداته) أي عدة وترتيبنا (قوله سادات الامة) من معاني الامة الجماعة الذين أرسل اليهم رسول وهو المراد هنا ومنها الرجل الجامع للخير ومنها الامام ومنها غير ذلك (قوله اسكن لم يصرحوا الخ) أي بل صرحوا بأنه ينبغي فقط وهو محتمل لأن يكون على سبيل الوجوب أو على سبيل الندب (قوله اسكن قياس نظائره الوجوب) أي اسكن القياس على نظائره كنسبه صلى الله عليه وسلم (قوله واولاده صلى الله عليه وسلم الخ) بيان لهدهم وقوله وترتيبهم الخ بيان لترتيبهم (قوله على الصحيح) وهو قول اكثر اهل النسب وقال الداوطني هو الاثبت ومقابله اقوال منها أنهم ثمانية اربعة اثنا عشر التي ذكرها واربعه

صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد أو هذا هو الذي يجب اعتقاده ونلقى الله عليه ان شاء الله تعالى ومحاسب اعتقاده أيضا انه صلى الله عليه وسلم ولد في مكة وتوفي في المدينة ويجب على الآباء ان يعلموا أولادهم ذلك قال الاجهوري ويجب على الشخص أن يعرف نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه ومن جهة امه وسبأني ان شاء الله تعالى ذكر ذلك في الخاتمة قال العلماء وينبغي أن يعرف كل شخص عدة اولاده صلى الله عليه وسلم وترتيبهم في الولادة لانه ينبغي للشخص ان يعرف ساداته وهم سادات الامة اسكن لم يصرحوا فيما رأيت بوجوب ذلك او ندبه اسكن قياس نظائره الوجوب واولاده صلى الله عليه وسلم سبعة ثلاثة ذكر واربعه اثنا عشر على الصحيح

ذكور القاسم وإبراهيم والطاهر والطيب ومنها أنهم تسعة بنو زيادة عبد الله على
تلك الثمانية ومنها أنهم أحد عشر بنو زيادة المطيب ولده المطيب في بطن والمطهر
ولده المطهر في بطن ومم أنهم اثنا عشر بنو زيادة ولده يقال له عبد مناف ولده قبل
المبعث (قوله وترتيبهم في الولادة الخ) روى الشيخ إلى ذلك بقوله

قبول زكارياء فوز الأعبى * ترتب أولاد النبي المطهر
ألا ذنبهم واتزل تجد خير رقة * وقد كملوا سبعا بقول محمر

فأما أسيدنا القاسم والزاي أسيدتنا زينب والراء أسيدتنا رقية والغاه أسيدتنا
فاطمة والهـ حمزة الأولى أسيدتنا أم كلثوم والعين أسيدتنا عبد الله والهمزة
الآخيرة أسيدنا إبراهيم لسكن لا يعلم كون الهمزة الأولى أسيدتنا أم كلثوم والآخيرة
أسيدنا إبراهيم من جوهر النظم الذي يحتمل العكس فلا بد من قرينة على ذلك (قوله
وهو أول ولاده) لا حاجة إليه لعلمه من قوله وترتيبهم الخ ولذكويه أول ولاده كعب
فكان صلى الله عليه وسلم شهرا بابي القاسم وقد نهوا على نه يحرم على غيره
صلى الله عليه وسلم التكني بذلك سواء مدة حياته عليه الصلاة والسلام وبعدها
على الصحيح وقد عاش أسيدنا القاسم سنتين كذا قيل وقال مجاهد سبع ليل وخطأه
بعضهم وقال الصواب أنه عاش سبعة عشر شهرا (قوله ثم زينب) فهي بعد القاسم
في الولادة وقيل ولدت قبله أدركت الإسلام وهاجرت وهي أكبر بناته صلى الله عليه
وسلم على الأصح كما سيأتي (قوله ثم رقية) كانت ذات جلال وذكر بعضهم أنها أكبر
بناته صلى الله عليه وسلم وصحبه الجرجاني والأصح الذي عليه الأكثر ما من أن
زينب أكبرهن وماتت والنبي صلى الله عليه وسلم يبدر ولما عزي بها قال الحمد لله ذفن
البنات من المسكرات كما أخرجه الدولابي عن ابن عباس (قوله ثم فاطمة) روى
مرفوعا أنها سميت فاطمة لأن الله تعالى قد فطمها وذربتها عن النار يوم القيامة
وروى مرفوعا أيضا لأن الله فطمها ومحجبها عن النار وتسمى البتول من البتول
وهو القطع لا تقطاعها عن الدنيا إلى الله تعالى وقيل لا تقطاعها عن نساء زمانها
حسبا ودينا وكانت أحب أهلها صلى الله عليه وسلم إليه وكان إذا أراد سفرًا يكون آخر
عهد بهما وإذا قدم أول ما يدخل عليها وروى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال
فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني ولم يكن له صلى الله عليه وسلم عقب إلا منها
فانتشر نسله منها من جهة السبطين الحسن والحسين رضي الله عنهما (قوله ثم
أم كلثوم) إنما تعرف بهذه الكنية فلا يعرف لها اسم وماتت سنة تسع من الهجرة
وفي البخاري جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على القبر وعيناها تنرفان وقال هل
فيكم من أحد لم يجمع الليلة فقال أبو طلحة أنا فقال أنزل قبرها فنزل وقد روى نحو

وترتيبهم في الولادة القاسم
وهو أول ولاده صلى الله
عليه وسلم ثم زينب ثم رقية
ثم فاطمة ثم أم كلثوم

ذلك في رقية وهو وهم لما تقدم من انها ماتت وهو صلى الله عليه وسلم يدبر (قوله
ثم عبد الله) قد علمت ان الاصح انه هو الطيب والظاهر قوله وهو الملقب الخ جري
على الاصح (قوله لا اسماء لخصين الخ) أي كاذب (قوله وكلهم) أي السنة
المذكورة وقوله من سيدتنا خديجة هي أول امرأة تزوجها رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم يتزوج غيرها حتى ماتت واختلف هل هي أفضل أو عائشة سئل
داود أيهما أفضل فقال عائشة أقرأها النبي السلام من جبريل وخديجة أقرأها
جبريل من ربهما السلام على اسان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فهي الأفضل
قيل له فمن أفضل خديجة أو فاطمة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاطمة
بضعة مني فلا اهل بضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم احد اولاد اقبل

فضلي القسابت عمران ففاطمة * خديجة ثم من قد برأ الله

وقد اختلف في عاقبة أزواجه صلى الله عليه وسلم والتمس عليه من احدى عشرة
مات منهم في حياته صلى الله عليه وسلم ثم ثمان خديجة وريث أم المصطفى وتوفي
صلى الله عليه وسلم عن تسع وهي عائشة وميمونة وريث بنت جحش وخديجة
وجويرت وصفية ورملة وهند وسودة رة رضي الشيخ المن بقوله

عشت ملأ رادح نأجالة * صفار شأه ندي سل نأفك

نخذأ حرفاً من أول السكام تستقد * نسا عتوف عنهم المصطفى المني

والخلف فيه منهم ثنتا عشرة فاذا ضمت الى ثلاث كانت الجملة ثلاثاً وعشرين (قوله
سيدنا ابراهيم) روى كافي البخاري أنه صلى الله عليه وسلم لم قال ليلة ولادته ولد لي
الليلة غلام سميت به باسم أبي ابراهيم الحديث ومنه يؤخذ مشروعية التسمية من حين
الولادة وأما حديث الأسماء المولود يوم السابع فمأخوذ منه ان لا تؤخر عنه
لا اسم الا تكون الا فيه بل هي مشروعة من حين الولادة اليه وعاش سبعين يوماً وقيل
سنة عشر شهراً وثمانية أيام وقبل سنة وعشرة أشهر وسنة أيام وقد انكسفت
لشمس يوم موته فقال الناس انما كسفت لموت ابراهيم فقال صلى الله عليه وسلم ان
الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفن لموت أحد من ربه الشيطان وقد
روى لوعاش ابراهيم اكل نبيسا لكان قال الذوي انه باطل وجسارة على الكلام
في المغيبات ومجارية وهجوم على عظيم وقد تعقبه في ذلك ابن حجر بأنه عجيب مع ورود
ما ذكر عن ثلاثة صحابة قال وكان لم يطهر له فقال في انكاره ما قال وكيف يظن
بالعجبي الهجوم على مثل هذا بالظن وقد اشتهر الجواب عنه بأن القضية السرية
لا تضي الوتوع افاده في الواهب (قوله من مارية القبطية) كانت سرية له صلى
الله عليه وسلم اهداها له الماتوقس القبطي وأهدى معها أختها سبرين وخديجة يقال

ثم عبد الله وهو الملقب
الطيب بالظاهر فهما
أقربان لعبد الله لا اسماء
لخصين مغايرين له وكلهم
من سيدتنا خديجة والسابع
سيدنا ابراهيم

له أبور وأف. يقال من ذهب وعشرين نو بالينا وبغلة شهباء وهي دلدل وحمارا شهب وهو صغير. ويقال له يعفور وعسلام. صلى الله عليها أعجب العسل النبي صلى الله عليه وسلم ودعا على بنائها بالبركة وكانت سرار به صلى الله عليه وسلم أربعة كما أفاده في المواهب. وقد نظم بعضهم أولاده صلى الله عليه وسلم على ترتيبهم في الولادة في بيتين وذباها ما بينت ذكر فيه أن كلهم من سيدتنا خديجة الأسيدة نأبراهيم فمن مارية القبطية فقال

أولاده طم قاتم فزيت * رقية ذات الجمال الباسم
قام كاثوم فقام لهم عجب * سدا الله إبراهيم وهو الخاتم
وأولهم خديجة الأبرم * فامه مارية ممكن عالمه

وهو مخالف لما جرى عليه الشيخ من تقديم طامة على أم كاثوم فليحذر (قوله هذا) أي أهم هذا (قوله الصدق للرسول) أي مطابقة خبرهم للواقع وهذا هو معنى الصدق وأما معنى الحق فهو مطابقة الواقع للخبر بالمطابقة وإن كانت مخالفة من الجانبين إلا أنها تسند في تفسير الصدق للخبر وفي تفسير الحق للواقع كذا الشهر واختار بعض المحققين أمهات في واحد وهو مطابقة الخبر للواقع وذلك لأن الواقع أمر ثابت فالأنسب أن يقاس عليه غيره لا العكس أي لاحظ مطابقة غيره له لا مطابقة غيره وان كانت المخالفة من الجانب الآخر لانه يقال جالس الوريير السلطان ولا يقار جالس السلطان الوريير هذا والذي في كلام السعد على العقائد تفسير الحق بالحكم المطابق وأما المطابقة في معانيها فتفسير الحقيقة فليراجع واعلم أن جميع ما قبل في حق الرسول يقال في حق الأنبياء إلا التبليغ وضدها ما حاصلات بالرسول إذا النبي لدى ليس برسول لا يبلغ شئنا نعم يجب أن يخبر به نبي ليحترم ويعظم (قوله في جميع أنوالهم) أي في دعوى الرسالة وفيما اتخوه عن الله تعالى وفي الكلام العرفي نحووا كل شئ من رتبة من ذابيل الصدق الآتي قاصر على الصدق في الأول فالأولى أن يقصر الصدق هنا عليها للموافقة حيث تدبين الدليل والمدلول ويكون الصدق في الثاني مستفاد من الأمانة كالأخفى (قوله أي عصمتهم من الوقوع الخ) العصمة في اللغة الحفظ من الشئ مع إمكان وقوعه من المحفوظ وفي الاصطلاح الحفظ من الشئ مع استحالة وقوعه من المحفوظ وبهذا تعلم منع سؤالاتها إلا أن أريد المعنى اللغوي والمراد عصمتهم من ذلك ظاهر أو باطنا كما يأتي في كلامه فالتة تعالى عصم طاهرهم من الزنا وشرب الخمر والكذب إلى غير ذلك من منهيات الظاهر وعصم باطنهم من الحسد والرياء وحب الدنيا إلى غير ذلك من منهيات الباطن (قوله في محرم) أي ولو صورة تشبه ما كان عهدا أو سهوا وما

من مارية القبطية هذا
وترجع إلى تمام العقائد
في الثانية والأربعين
الصدق للرسول علم الصلاة
والسلام في جميع أنوالهم
في الثالثة والأربعين
الأمانة أي عصمتهم من
الوقوع في محرم أو في مكروه

الرابعة والأربعون
تبليغ ما أمروا بتبليغه
للخلق

الخامسة والأربعون
القطاينة فهذه الأربعة
تجب عليهم عليهم الصلاة
والسلام بمعنى أنه لا يتصور
في العقل عدمها ويتوقف
الاجمان على معرفة ذلك على
الخلاف بين السنوي
وغيره ويستحيل عليهم عليهم
الصلاة والسلام اضداد
هذه الأربعة وهي الكذب
والخيانة يفعل محرم أو مكروه
والكتمان لشيء مما أمروا
بتبليغه والبلادة فهذه
الأربعة تستحيل عليهم
عليهم الصلاة والسلام بمعنى
أنه لا يتصور في العقل
وجودها ويتوقف الاجمان
على معرفتها على ما تقدم
فهذه تسعة وأربعون عقيدة
وتمام الخمسين جواز
وقوع الاعراض البشرية
بهم التي لا تؤدي الى نقص

كان قبل النبوة أو بعد ما ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة نعم قد يقع منهم سهوا
إذا ترتب عليه تشرية كافيه صلى الله عليه وسلم من الصلاة قبل تمامها سهوا
لاجل بيان أحكام السهو وقوله أو مكر ولا يقال قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم
توضا مرة مرة ومرتين ومرتين وشرب قائم مع أن ذلك مكر ولا نأقول انما فعل
صلى الله عليه وسلم ذلك من حيث التشرية وهو من هذه الحثية ليس مكر وهابل
هو طاعة يثاب عليها كما أن المباح كذلك فلا يفعله صلى الله عليه وسلم إلا من هذه
الحثية وهو حثية تذبذب ما حبل هو طاعة يثاب عليها (قوله تبليغ ما أمروا بتبليغه)
أي وإن لم يكن أحكاما كما في القرآن كثيرا وقد بقوله ما أمروا احتراز عما ليس
كذلك بأن أمروا بكتيمانه أو خير أو في تبليغه وكتمان فان تبليغه ليس واجبا بل هو
ممتنع في الأول جائز في الثاني (قوله القطاينة) أي الذكوة والحذق بحيث يكون
فهم قدرة على الزام نفسه ومحااجتهم واطل دعائهم (قوله فهذه الأربعة
تجب عليهم) أي لا تنفك عنهم وقوله بمعنى أنه لا يتصور الخ انما يقتضي على ما قاله
المعتزلة من أن وجوب هذه الامور على بناء على أصلهم الفاسد وجوب
العلاج والاصح دون ما قاله أهل السنة من أن وجوبها شرعي بمعنى أنه بالليل
الشرعي وهو الحق كما يظهر للتأمل في الآية الآتية وعلى قياس ذلك يقال في قوله
ويستحيل عليهم الخ (قوله اضداد هذه الأربعة) المراد بالاضداد هنا معناه للغوى وهو
مطلق المثنى وذلك لان الكذب معناه عدم مطابقة الخبر للواقع والخيانة عدم
الحفظ من الوقوع في محرم أو مكروه والكتمان عدم التبليغ والبلادة عدم
الذكاوة حينئذ فالتقابل بين كل من هذه الامور ومقابلته من التقابل بين الشيء
والساوي لنقبضه لان نقبض الصدق لا صدق وهو مساو للكذب وهكذا نعم ان
فسرت الخيانة بارتكاب محرم أو مكروه كان التقابل بينها وبين مقابلتها من التقابل
بين الضدين (قوله بفعل محرم أو مكروه) الباء السببية ان فسرت الخيانة بعدم
الحفظ ولتصور ان فسرت بارتكاب محرم أو مكروه والمراد بالاعمال ما يشمل
القول والاعتقاد كالاتقاد الفاسد (قوله بما أمروا) أي حال كونه بعض
ما أمروا الخ وتقدم محترزة فتنبه (قوله على ما تقدم) أي من الخلاف بين السنوي
وغيره (قوله فهذه تسعة وأربعون) اسم الإشارة عائدا الى ما ذكره من العقائد
كلها من الوجود الى هنا (قوله وتتمام الخمسين) أي مقمها (قوله لاعراض)
خرج بذلك صفاته تعالى فلا تجوز عليهم خلافا للنصاري حيث وصفوا عيسى بها
وقوله البشرية آخر جبه صفات الملائكة فلا تجوز عليهم أيضا وقوله التي لا تؤدي
الى نقص الخ احترز به عن الاعراض التي تؤدي الى ذلك كالبلادة والبرص

الله تعالى كاذبا لان الله

تعالى صدق ودعواهم الرسالة

باطهار المحزنة على أيديهم

والمحزنة نازلة منزلة قوله

تعالى صدق عبدى في كل

ما يبلغ عني وتونجيه ان

الرسول اذا أتى قومهم وقال

ان رسول اليكم من الله وقالوا

له ما الدليل على رسالتك

وقال لهم انشقاق هذا الجبل

مثلا فاذا قالوا له انت بما قلت

يشق الله الجبل عند قولهم

المذكور تصديقا لدعوى

الرسول الرسالة فشق الله

تعالى صدق عبدى في كل

ما يبلغ عني فلو كان الرسول

كاذبا لكان هذا الخبر كاذبا

والكذب عليه تعالى محال

فيكون كذب الرسل محالا

واذا اتفق عنهم الكذب ثبت

لهم الصدق وأما دليل

الامانة أى عصمتهم ظاهرا

وباطنا من محرم أو مكروه

اهم لو خافوا بار تكاب محرم

أو مكروه لكان ما موبين

بمثل ما يفعلونه ولا يصح ان

تؤمرهم بمحرم أو مكروه لان

الله تعالى لا يأمر بالفحشاء

والخذاهم خلافا لله ودوجهلة المؤرخين في وصفهم لهم بالتعاض كقولهم داود
بالصدق فصل أن النصارى أفرطوا حتى وصفوا عيسى بصفات الألوهية وتوان
الهمود فرطوا حتى وصفوا الرسل بالتمام وهذه الامانة لم تفرط ولم تفرط وكان بين
ذلك قواما (قوله في صراحتهم) أى منازلهم العلية أى العلية فهى فعيلة عنى فاعلة
(قوله أنهم لو كذبوا لكان الخ) اشار بذلك إلى قيام استثنائى مركب من شرطية
متصلة مذكورة بالفظها واستثنائية مذكورة بجمعاها أعنى قوله فيما يأتى
والكذب على الله محال ويصح ان يكون اقترايا مركبا من شرطية وحملية
مذكورة بنى وتقريرهما لا يخفى (قوله لكان خبر الله) أى التبرلى لا الخلق
كما يعلم مما بعد (قوله لان الله تعالى صدق دعواهم الخ) تعليل للالزام بين المقدم
والتالى لكان بواسطة نهية محذوفة وتقديرها وتصدق صدق الكذب كذب (قوله
والمحزنة نازلة منزلة الخ) علم منه انه تعالى لم يقل ذلك صريحا وانما قاله تنزيلا
وتوضيحه (أى توضيح هذا الدليل (قوله عند قولهم المذكور) أى الذى هو قولهم
انت بما قلت ولعل المراد بالعدبة العرفية فتشمل البعدية التى على الفور المعبر
عنها بالعقبية (قوله لكان هذا الخبر) أى التبرلى كما علمت (قوله لهم لو خافوا الخ)
فيه ماهر فيما قبله وقوله لكان ما موبين الخ أى قوله تعالى فاتبعوه لعلمكم تهتدون
وشهد بذلك واضمير فى قوله لكان ما موبين الخ مع الاصح والكلام على التوزيع
فكل أمارة مأمورة باتباع رسولها (قوله لان الله الخ) لعل المراد بالفحشاء ما يشمل
المكروه حتى يتم التعليل والا كان فيه قصور (قوله فتعين الخ) مرتب على محذور
والتقدير واذا لم يصح ان تؤمر بمحرم أو مكروه بطل ما دعى اليه وهو خباثتهم بفعل
محرم أو مكروه وفى ترتيب التبعين المذكور على ذلك نظر اذا لم يعلم منه انهم
لا يفعلون المباح فلو آخر قوله فتعين الخ عن قوله ولا تدخل أفعالهم المباحات الخ لكان
واضحا (قوله ولا تدخل أفعالهم المباحات) قدم التنبيه عليه (قوله ولا أنهم
لو كفوا الخ) فيه ماهر (قوله ولا يصح ان نسكتهم العلم) لعل الصواب ولا يصح ان تؤمر
بكتهم العلم (قوله لان كتهم اهون) أى كالى الحديث كتهم العلم ملعون وهو محمول
على من كتهم عن مستحقه وقد تعين وقد صاعلى انه لا يجب على العالم ان يعلم الناس
من غير طلب منهم ما لم يكن الواقع أمرا متكررا والالزامه ذلك ازالة للتكرار فيجب على
من رأى شخصا يعق حقة الصلاة مثلا ان يعلمه وان لم يعلمه فى ذلك (قوله فتعين الخ)

فتعين اعم لم يعلموا الا الطاعة او مندوبة ولا تدخل

أفعالهم المباحات لانهم اذا فعلوا المباح يكون ابيان الجواز وأما دليل التبليغ فلاهم لو كتهم والسكما موبين بكتهم
العلم ولا يصح ان نسكتهم العلم لان كتهم ملعون فتعين انهم لم يكتهم واقبت اعم التبليغ وأما دليل اللفظة أى الخلق
لهم عليهم الصلاة والسلام

فلائهم لو انتفعت عنهم الفطانة لما قدروا الصبيحة والجمعة على (١٤) الختم لكن إقامة الحجج على

حزب علي ممدوح والتقدير واذا ثبت انه لا يصح ان تؤمر بكم العلم بطل ما ادعى اليه وهو كتمانهم بتعين الخ (قوله فلا تخفم لواتفت) اشارة الى قياس استثنائي وتقريره واضح مما مر (قوله لسكر اقامة الحجج الخ) الاظهر ان يقول لكن عدم قدرتهم على ذلك ممنوع لان القرآن يدل على اقامتهم الحجج على الختم (قوله في غير موضع) أي كافي قوله تعالى و جاء بهم بالتي هي احسن الخ غير ذلك من الآيات (قوله وقوع الاعراض البشرية) أي التي لا تؤدي الى نقص في مراتبهم العلمية كالنقص (قوله زيادة) أي سبب زيادة كمالا يخفى (قوله ولا جعل أن يقضى الخ) لعلة توهم انه قال قبل زيادة الخ فحذف عليه قوله ولا جعل أن يقضى الخ (قوله وعلى رتبهم) أي أعظمهم فقوله بعد الأعظم تؤكد وتفسير (قوله من الامور التي ادتها سمعية) وهي القسم الثالث من الفن لانه يشتمل على الانبياء والنبيات واسمعيات وهي التي لا تثبت الا بالسمع (قوله بأن لبنينا صلى الله عليه وسلم حوضا) ظاهره انه حوض واحد وصحح القرطبي ان له صلى الله عليه وسلم حوضين واشاره السنوسي في شرح السكبري واختلف هل لكل من سائر الانبياء حوض أو لا قال بعضهم والذي يتعين أن حوضه صلى الله عليه وسلم ثابت وحوض غيره محتمل فنجزم الاول بفقوض غيره الى الله تعالى اه (قوله والجهل بكونه بعد الصراط الخ) أي لا بالواجب انما هو اعتقاده لانه قبل الصراط أو بعده فلا يضر اخلاء الذهن من ذلك (قوله ترده الخلاق يوم القيامة) أي ما عدا أهل الظلم والزبغ والبدع وظاهر كلامه ان الأهم السابقة ترده أيضا وهو خلاى ظاهرا لاحاديث (قوله وهو غير الكوثر الخ) لكن الماء يصب فيه من ذلك الكوثر (قوله وبما يجب اعتقاده الخ) لوقال واه الخ لكان أولى كما هو ظاهر (قوله انه يشفع يوم القيامة في فصل القضاء) أي في القضاء الفصل أي القابل بين الناس وهذه الشفاعة هي المسماة بالشفاعة الكبرى (قوله حين يقف الناس) أي بعد فرغهم الى الانبياء كافي الحديث الصحيح فكل واحد يدي عذرا او يقول لست لها بأهل نفسي نفسي الاسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فلا يدي عذرا ولا يقول ذلك بل يقول أنا لها أنا لها ثم يسجد تحت العرش كسجود الصلاة فيقال له رفع رأسك وشفع نفسك ; قوله وهذه الشفاعة مختصة به صلى الله عليه وسلم وله صلى الله عليه وسلم شفاعات أخر منها شفاعة في دخول جماعة الجنة بغير حساب ومنها شفاعة في عدم دخول جماعة النار بعد احتقاقهم له ومنها شفاعة في خروج جماعة من النار بعد ان استحقوا عدم خروجهم منها ومنها

الختم دل عليها القرآن في غير موضع واقامة الحجج لا تكون الا من الفطن وأما دليل جواز وقوع الاعراض البشرية بهم أنفسهم لا يزالون يترقون في المراتب العلمية ووقوع الاعراض بهم مثلا زيادة في مراتبهم العلمية ولا حل أن ينسب إليهم غيرهم ويعرف العاقل ان الدنيا ليست دار جزاء لحياته ادلوا كانت دار جزاء لاحبابه لما أصابهم شيء من تكديراتها دلى الله عليهم وعلى رتبهم الاعظم سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأهل بيته أجمعين وقد تمت الختمون عقيدة بأدلتها الثمينة * ولذا ذكرنا لشيء مما يجب اعتقاده من الآيات التي ادتها سمعية * فاعلم انه يجب الايمان بأن لبنينا صلى الله عليه وسلم حوضا والجهل بكونه بعد الصراط أو قبله لا يضر ترده الخلاق يوم القيامة وهو غير الكوثر الذي هو غير الجنة * وبما يجب اعتقاده انه يشفع يوم القيامة في فصل القضاء

حين يقف الناس ويقنون الانصراف ولولا النار فيشفع في انصرافهم من الموقف وهذه الشفاعة بخصه صلى الله عليه وسلم وبما يجب اعتقاده ان الوضوع في السكبري غير السكبر

غير ذلك واختلاف هل يغفره صلى الله عليه وسلم شفاعته أولا والحق الأول (قوله لا يوجب الكفر) أي إلا أن استحله وكان معلوما من المدين بالضرورة والا كفر باستحلاله وافقت المعتزلة على أن النوع في الكفر أثر المذكرة لا يوجب الكفر لكنهم قالوا بأنه يوجب الخروج عن الإيمان فثبتوا الواسطة بين المؤمن والكافر (قوله وتجب التوبة الخ) هي لغة تخرج من تاب إذا رجع وشرعا هيامة عن الإقلاع من الذنب والندم والعزم على أن لا يعود إلى مثل الذنب الذي وقع فيه والندم أعظم هذه الأمور الثلاثة ولذلك ورد الندم توبه بشرط لعنه شرطا أحدهما أن لا يبلغ الغرغرة أي حالة النزاع وهذا الشرط عام في حق الكافرو المؤمن العامي وقيل خاص بالكافر وإنهم أن لا تطلع الشمس من مغربها لأنه يفتل باب التوبة حينئذ ويسمع له دوى ولذلك قال الثاني الحق إن يوم طلوع الشمس من مغربها إلى يوم القيامة لا تقبل توبة أحد كما في حديث ابن عمر اه وظاهره أنه لا فرق بين من كان موجودا حينئذ اذ ذلك ومن لا يمكن الذي يجهه العلامة الأجهوري في حاشية الرسالة وهو مقتضى ما نقله عن ابن عباس في شرح المختصر أن عدم قبولها الخاص عن شاهد الطلوع وهو بمنزلة وأه من لم شاهده بأن ولد بعده ومن شاهده ولم يكن بمنزلة حينئذ قبل التوبة مهما وثانها الاستحلال أن تعلق الذنب بأدى ما يرد مظلمته إليه أو أبرائه بها ومجمل في الغيبة إذا بلغته والافلا تليؤذبه مرتين وحينئذ يكفي الاستغمار له ولو بلغته بعد ذلك كما قاله سم لانها بلغت مجترة ومقتضى هذا الشرط أنه لا تصح توبة الزاني إلا إذا استحل زوج الزنى بها وهو ما جرى عليه بعضهم لكن الذي اعتمد كلامهم عليه أنه يتوب فيها بينه وبين الله تعالى وتصح توبته حينئذ ولا يشترط استحلاله بل لا يجوز أن يترتب عليه من الفساد والفتنة واشترط ابن خرم العمل الصالح والحق الذي عليه الأئمة عدم اشتراطه (قوله حالا) فهي واجبة على الفور ويتأخيرها بأثم انما غير الذي اقترعه بل نقر السنوي في شرح الخواثرية أنه يضاعف الذنب بتأخير كل لحظة وحكمة وجوب المبادرة بالتوبة قطع طماعيا شيطان في استدرأجه النفس حتى يوقعها في الهلكة (قوله من الذنب) وإن لم يكن معناه ولو سهل تعيينه وتصح التوبة من بعض الذنوب ولو مع الأصرار على البعض الآخر كما هو مذهب أهل السنة خلافا للمعتزلة (قوله ولو غيره) أي سواء كان الذنب كبيرا أو صغيرا وضابط الأولى كل ذنب يصح وصفه بالعظم على الإطلاق ولذلك أمارات منها استحباب الحد والإبعاد عنها بالعذاب وصفها عاها بالفسق وصاوا عنه وكل ما خرج عن ضابط الكبيرة فهو صغيرة وعلم من ذلك أن الذنوب قسمان كدائر

لا يوجب الكفر ونجب
التوبة حالا من الذنب
ولو صغيرة

والمغائر وذخبت الخوارج الى انفسها كلها كباثر والمرحسة الى انها كلها صغار
 (قوله على المعتمد فيها) أى الصغيرة وقال بعضهم يجب التوبة حالاً من الكبيرة دون
 الصغيرة لتكفيرها بالوضوء وشحوه (قوله ولا تنقض التوبة بعوده الخ) أى ولو
 في المجلس كما هو ظاهر كلامهم وزعمت المعتزلة انها تنقض بذلك ما علم بانها لا ينقض
 الندم الا باستدامته في جميع الارزاق وليس ذلك بشرط عندنا بل الشرط الزم وان
 عاد اسكن الذنب بعد التوبة أفصح من قبله فقد قيل زلة بعد التوبة أفصح من سبعين
 زلة قبلها (قوله جديدة) أى غير التوبة السابقة (قوله أن يجنب الكبير) أى
 الا اذا كان على أهل الظلم والتجبر والفسق من حيث خروجهم عن قانون الشرع
 ولولم يكن من آفات الكبير الا انه يفتقر معرفة آياته تعالى التي هي أصل الامر
 كله كما قال تعالى سأصرف من آياتي الذين يكبرون في الارض بغير الحق وانه
 يورث المقت منه تعالى كما قال الله لا يحب المستكبرين لمكان كافيه فهو من أعظم
 الذنوب القلبية حتى قال بعضهم كل ذنب من ذنوب القلب رجماء يكون معه الفتح
 الاكبر الا الكبير أعادنا الله منه فعليك تطهير قلبك منه والزم التواضع فقد كان من
 قواضيه صلى الله عليه وسلم أن يجعل بضاعته من السوق الى أهله ويصافح الغنى
 والفقير ويبدأ من اقبله بالسلام الى غير ذلك (قوله والحسد) هو أول ذنب يصي
 الله في السماء والارض حسداً بليس آدم فلم يسجد له وحسداً قايلاً هائل فقتله
 (قوله والغبية) ضابطها كل ما أفهمته غيرك نقص انساب ولو تصفا به وان كان
 بحضوره سواء أفهمته بلفظ أو كناية أو إشارة وكما هي محرمة في المسلم كذلك
 في الذمي على المعتمد ولهظ الاخ في الآية ليس للتقيد بل لغايب واستغنى عن الغيبة
 ست مسائل الأولى أن تكون على وجه التعظيم كأن تقول فلان ظلمي الثانية أن
 تكون على وجه الاستعانة كأن تقول فلان فعل كذا فأغنى عليه الثالثة أن
 تكون على وجه الاستهزاء كأن تقول فلان فعل كذا فهل يجوز له ذلك الرابعة
 أن تكون على وجه التحدير كأن تقول فلان فعل كذا فلا تعجب الخامسة أن
 تكون على وجه التعريف كأن تقول فلان الانمى السادسة أن تكون
 في فاسق متجاهر بشرط أن تغتابه بما فسق به وان قصد زجره بذلك اذا بلغته (قوله
 حجاباً) جمع حاجب وهو المانع من الوصول (قوله والحسد تنفي زوال نعمة الغير
 بخلاف الغبطة فانها تنفي من نعمة الغير وليست محرمة (قوله وهي السعي) أى
 بالقول أو الفعل وقوله على وجه الافساد أى على وجه يترتب عليه الافساد أو على
 وجه هو الافساد وخرج بذلك ما إذا لم يكن على هذا الوجه كان تقول لشخص فلان
 يريد أن يقتلك فاصداً بذلك أن يهرب منه أو يستغيث أو نحو ذلك فليس نعمة (قوله

على المعتمد فيها ولا تنقض
 التوبة بعوده الى الذنب بل
 يجب لهذا الذنب توبة
 جديدة ويجب على الشخص
 أن يجنب الكبير والحسد
 والغبية لقوله عليه الصلاة
 والسلام ان لا يواب السوء
 حجاباً يردون اعمال اهل
 الكبر والحسد والغبية
 أى ينعونهم من الصود
 فلا تعجل والحسد تنفي زوال
 نعمة الغير سواء كان تنفي
 أن تأتي له أى للحاسد أو لا
 والكبر بطر الحق وغمض
 الخلق ومعنى بطر الحق رده
 على قائله ومعنى غمض الخلق
 الاستهزاء بهم ويجب أيضاً
 أن تبرك النعمة وهي السعي
 بين الناس على وجه الافساد
 لأنه ورد

لا يدخل الجنة) أى مع السابقين أو محمول على المستعمل وقوله فتان أى غمام من
فت الحديث عنه وكذاه والمبالغة ليست شرطاً بل المدار على أصل الفعل (قوله ومحمل
ما تقدم الخ) أى نعمنا فى قوله ويجب على الشخص أن يتجنب الخ (قوله على النجوم)
هو كما فى القاموس الانبعاث فى المعاصى والمراد به فعل المعصية وإن لم يكن معه انبعاث
فما يظهر (قوله جازتني الخ) ظاهره ولو تبنى أى شأني له (قوله إن بعض من ارتكب
الكبائر يعذب) أى تحقيقاً للأوعد ببناءه على أنه على الجزم كما يقوله الأشاعرة
وأما على أنه محمول على المشبهة كما يقوله الماتريدية فلا يجب ذلك وأل للجنس فلا
يشترط الجمع والتعميد بالكبائر يقتضى أنه لا يجب ذلك فى مرتكب الصغائر
وهو صمد ذلك كما هو مقتضى كلام السنوسى فى شرح الكبرى (قوله ولو واحداً)
ى من كل نوع كما فى شرح الكبرى فأكلة الرابا بد من تعذيب بعضهم ولو واحداً
والزناة كذلك وهكذا (قوله خاتمة) هى لغة ما ختم به الشئ واسطلاحاً اسم
للالفاظ المخصوصة بالله تعالى العانى المخصوصة كقبية أسماء الترابجم (قوله
الايمن الخ) ذكره عنى الايمان لغة وشريعاً وأما الاسلام فهو لغة مطلق الانقياد
وشريعاً لا نقياداً لاحكام الشريعة وقيل العمل وعلم من هذا ان الإسلام والايمن
مفهومان ماصداقاً أما الأول فظاهر وأما الثانى فلا مصادق الا قول مديقات
والثانى امثالات وانقيادات فقوله هم اعم ما متحدان ليس المراد اعم ما متحدان
مفهوماً أو ماصداقاً بل المراد اعم ما متحدان محلل من كل محل لا حاد من محلهما كان
محلاً لا آخر هذا ان لوحظ فى كل التعميد بالنجسي والافليس بينهما اتحاد فى ذلك
ايضاً لا نفراد الايمان فى مدين بقلبه فقط والاسلام فى مدين انقاد فقط وان
اجتمع فى مدين بقلبه وانقاد بظاهره فتأمل (قوله مطلق التصديق) أى
سواء كان بمجاوبه النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره (قوله ومنه) أى من الايمان
بهذا المعنى ومنه أيضاً اسمه تعالى لمؤمن بجهنم المصدق لرسوله بالمحجزة (قوله
بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم) أى بما علم من الدين بالضرورة لا مطلقاً
(قوله واختلف فى معنى التصديق الخ) أى على قولين فليس المراد منه ظاهراً وهو
التسبة الى الصديق اتفاقاً (قوله فقال بعضهم الخ) لم يذكره مقابل لكتنه
استغنى عنه بقوله فالتحقيق الخ (قوله ويرد على هذا التفسير الخ) محمل اليراد
انه يلزم على هذا التفسير ان التمر يف غير مانع لشهولة معرفة الكافر مع انه ليس
بمؤمن وقوله وهذا التفسير أيضاً الخ محمله انه يلزم عليه أن التعريف غير جامع
لعدم شهولة الجزم القلديع انه مؤمن عند الجمهور وأجيب عن الأول بأنهم لم يبالوا
بذلك لانه لا يتوهم عاقل انه يجمع ايمان مع كفر وعن الثانى بأن التعريف بانما هو

لا يدخل الجنة فتان أى غمام من
فت الحديث عنه وكذاه والمبالغة ليست شرطاً بل المدار على أصل الفعل (قوله ومحمل
ما تقدم الخ) أى نعمنا فى قوله ويجب على الشخص أن يتجنب الخ (قوله على النجوم)
هو كما فى القاموس الانبعاث فى المعاصى والمراد به فعل المعصية وإن لم يكن معه انبعاث
فما يظهر (قوله جازتني الخ) ظاهره ولو تبنى أى شأني له (قوله إن بعض من ارتكب
الكبائر يعذب) أى تحقيقاً للأوعد ببناءه على أنه على الجزم كما يقوله الأشاعرة
وأما على أنه محمول على المشبهة كما يقوله الماتريدية فلا يجب ذلك وأل للجنس فلا
يشترط الجمع والتعميد بالكبائر يقتضى أنه لا يجب ذلك فى مرتكب الصغائر
وهو صمد ذلك كما هو مقتضى كلام السنوسى فى شرح الكبرى (قوله ولو واحداً)
ى من كل نوع كما فى شرح الكبرى فأكلة الرابا بد من تعذيب بعضهم ولو واحداً
والزناة كذلك وهكذا (قوله خاتمة) هى لغة ما ختم به الشئ واسطلاحاً اسم
للالفاظ المخصوصة بالله تعالى العانى المخصوصة كقبية أسماء الترابجم (قوله
الايمن الخ) ذكره عنى الايمان لغة وشريعاً وأما الاسلام فهو لغة مطلق الانقياد
وشريعاً لا نقياداً لاحكام الشريعة وقيل العمل وعلم من هذا ان الإسلام والايمن
مفهومان ماصداقاً أما الأول فظاهر وأما الثانى فلا مصادق الا قول مديقات
والثانى امثالات وانقيادات فقوله هم اعم ما متحدان ليس المراد اعم ما متحدان
مفهوماً أو ماصداقاً بل المراد اعم ما متحدان محلل من كل محل لا حاد من محلهما كان
محلاً لا آخر هذا ان لوحظ فى كل التعميد بالنجسي والافليس بينهما اتحاد فى ذلك
ايضاً لا نفراد الايمان فى مدين بقلبه فقط والاسلام فى مدين انقاد فقط وان
اجتمع فى مدين بقلبه وانقاد بظاهره فتأمل (قوله مطلق التصديق) أى
سواء كان بمجاوبه النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره (قوله ومنه) أى من الايمان
بهذا المعنى ومنه أيضاً اسمه تعالى لمؤمن بجهنم المصدق لرسوله بالمحجزة (قوله
بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم) أى بما علم من الدين بالضرورة لا مطلقاً
(قوله واختلف فى معنى التصديق الخ) أى على قولين فليس المراد منه ظاهراً وهو
التسبة الى الصديق اتفاقاً (قوله فقال بعضهم الخ) لم يذكره مقابل لكتنه
استغنى عنه بقوله فالتحقيق الخ (قوله ويرد على هذا التفسير الخ) محمل اليراد
انه يلزم على هذا التفسير ان التمر يف غير مانع لشهولة معرفة الكافر مع انه ليس
بمؤمن وقوله وهذا التفسير أيضاً الخ محمله انه يلزم عليه أن التعريف غير جامع
لعدم شهولة الجزم القلديع انه مؤمن عند الجمهور وأجيب عن الأول بأنهم لم يبالوا
بذلك لانه لا يتوهم عاقل انه يجمع ايمان مع كفر وعن الثانى بأن التعريف بانما هو

للايمان الكامل * تنبيه * نقل عن ابن القيم أن الايمان من حيث المعرفة
والنقص ثلاثة أقسام ايمان يزيد ولا ينقص وهو ايمان الانبياء وايمان لا يزيد ولا
ينقص وهو ايمان الملائكة وايمان يزيد وينقص وهو ايمان المؤمنين وبقي قسم
رابع وهو ايمان ينقص ولا يزيد وجعله بعضهم عقليا فقط ومثله بعضهم بايمان
الفساق (قوله أن تقول) أي النفس فهو حديث نفسي لا لفظي كما هو ظاهر
(قوله معرفة نسبه) أي وجوب معرفة الخ فهو على تقديره مضاف والا فلا معنى
للايمان بنفس المعرفة كالأخفى وقد نظم بعضهم من يجب معرفة من احداه صلى
الله عليه وسلم من جهة أبيه ومن جهة أمه فقال

عشرون جدًا من جنود المصطفى * يجب علينا حفظهم بلا خفاء
خذهم على الترتيب عبد المطلب * هم أئمة بعد منافقهم نصب
نصى مع كلاب ثم مره * كعب لوى غالب ذو مره
فهو سر يلبه مالك والنضر * كنانة حزيمة مشهر
مدركة الياس منهم مع مضر * نزار مع متجان الخبير
وصفاهم عبدان يا فصيح * لكى يتم نسب الصحح
من جهة الآبا وأيضا نسبه * من جهة الام تحجب معرفته
أم النبي صاحب المفاخر * آمنة بنت لوهب الطاهر
ابن ابي مناف على القار * ابن لزمه مع كلاب قادر
فأم طه مع أبيه تجتمع * في جده كلاب يا هذا استمع
وعلم من ذلك أن المراد معرفة نسبه الى عدنان فقط امام بعده فلا يجب بالاخلاف
بلى كرهه الامام مالك كما مر (قوله من جهة أبيه ومن جهة أمه) * فائدة *
استدل بعضهم بقوله صلى الله عليه وسلم لم أنزل أنقل من اصلاط الطاهرين الى
ارحام الطاهرات على أن جميع آبائه صلى الله عليه وسلم وجميع أمهاته الى آدم
وحواء ليس فيهم كافر لانه لا يوصف بالطهارة الا المؤمن وما أحسن قول بعضهم
واجزم بايمان لهم من آدم * الى أبيه الا قرب المكرم
والامهات مثلهم ذليل ذا * نص الكتاب والحديث فذا
كقوله في الساجدين قد ورد * فهم روايات عليسة السند
فلم يزل من ساجد منتقلا * لساجدها فهم نعم الملا
(قوله فأما نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه فهو الخ) قد مر الشيخ زروق
لذلك في يتيقن بأوائل كلمات ما قال

علفت شفيها مال عقلى قرانه * كداب ميين كسب لى غرائبه

ان تقول رضى بجلاله
النبي صلى الله عليه وسلم ونفس
الكافر لا تقول ذلك ودخل
القدرة فانه عنده حديث نفس
تابع للجزم وان لم يكن جزمه
عن دليل وما يجب الايمان
به أيضا معرفة نسبه صلى الله
عليه وسلم من جهة أبيه ومن
جهة أمه فأما نسبه صلى
الله عليه وسلم من جهة
أبيه فهو سيدنا محمد

فدأته عشر نفسى كرام بخلاصة هدى الفهم مذيل مجد عواقبه
 فأشار بأول الكلمة الأولى الى سيدنا عبد الله و بأول الثانية الى شبيهة الحمد
 الذى هو سيدنا عبد المطلب و بأول الثالثة الى هاشم و بأول الرابعة الى عبيد
 مناف و بأول الخامسة الى قصي و بأول السادسة الى كلاب و بأول
 السابعة الى مرة و بأول الثامنة الى كعب و بأول التاسعة الى ثوى و بأول
 العاشرة الى غالب و بأول الحادية عشرة الى جهم و بأول الثانية عشرة الى
 مالك و بأول الثالثة عشرة الى النضر و بأول الرابعة عشرة الى كنانة
 و بأول الخامسة عشرة الى خزيمه و بأول السادسة عشرة الى مدركة و بأول
 السابعة عشرة الى الياس و بأول الثامنة عشرة الى مضر و بأول التاسعة
 عشرة الى نزار و بأول العشر بن الى معد و بأول الحادية والعشر بن الى عدنان
 (قوله عبد الله) كلامه مرضى الله عنه كما فى تذكرة الصلاح المصطفى

ابن عبد الله بن عبد المطلب
 ابن هاشم بن عبد مناف

أقر حكم البادون فى كل بلدة * بأن لنا فضلا على سادة الارض
 وان أبى دوا المجد والسود الذى * يشار به ما بين نثر الى خفض
 (قوله عبد المطلب) اسمه جهم كما قاله ابن قتيبة وقبل شبيهة الحمد وانما اشتهر
 بعبد المطلب لان أباه هاشم قال لأحبه المطلب وهو بمكة حين حضرته الوفاة أدرك
 عبدك يثرب وقبل لان همه المطلب جاء به الى مكة رد يغه وهو بمكة بمكة وكان يسأل
 عنه فيقول هو عبيد جيا أن يقول ابن أخى فلما أحسن من حاله أظهر أنه ابن أخيه
 وكان يقال له القباض لجوده وكان من حكماء قريش وكان بأمر أولاده بترك الظلم
 والبغى ويتحتم على كلهم الاخلاق وبنهاهم عن الامور الدينية (قوله هاشم)
 اسمه جهم و قيل عمره وكان بكى بأبي البطحاء وكان مع عبد شمس فى بطن وكانت
 أصبع رجل هاشم ملصقة بيمينه عبد شمس ولم يمكن نزعه الا بسيلان دم فكانوا
 يقولون سيكون بينهما دم فكان بين وليهم ما وقعت العداوة بين أمية بن
 عبد شمس وبين هاشم فدا أمية هاشم للفاخرة فأبى أنفه من مفاخرته لعل وقدره
 ثم قال أفاخره على خمسين ناقة سودا لحدائق قصر بمكة والجلاء عنها عشر سنين فرضى
 بذلك وجعل بينهما المكاين الخراعى وكان بعضا من نحر ج كل منهما فى نفر فزلا
 على الكاهن فقال قبل ان يتخبره خبرهم والقهرا الباهر والكوكب الزاهر والنعام
 المالح وما بالجو من طائر وما هذى به علم مسافر من متجدد وغابر اقدس سبق هاشم
 أمية الى الفاخر فنصر هاشم على أمية فعاد هاشم الى مكة ونحر الابل والطعم الناس
 وخرج أمية الى الشام فأقام بها عشر سنين فكانت أول عداوة وقعت بينهما
 وتوارث ذلك بنوهما (قوله عبد مناف) اسمه الخيرة وانما اشتهر بذلك لان أمه

كانت جعلته خادماً لهم فقال له مناة بالتاء المثناة من فوق فقبل له عبد مناة فنظر
 ابوه فراه نوافق عبد مناة ابن كنانة فحوله الى عبد مناة فالتفت اليه فقال له
 يقال له قرا بطيحاء ووجدته يكتبون بالآاء الخيرة بن قصي اوسى بتقوى الله جل
 وعلا وصلة الرحم (قوله قصي) بضم ففتح اسمه زيد وقيل زيد وانما اشتهر بذلك
 لانه قصي أي بعد عن عشرين الى ثلاثين فضا حين احتملته امه الهيم لانها كانت
 منهم (قوله كلاب) بكسر الكاف وفتح اللام اسمهم حكم بفتح فمكسر وبطل
 له الحكم يزيد آل وقيل اسمه المغيرة وقيل المهذب وصدره في الفتح وانما اشتهر
 بذلك لانه كان مواجدا بالصيد بالكلاب وقيل لمكانته الا بعد افي الحروب (قوله
 مرة) بضم الميم وفتح الراء مشددا منه قول من الوصف المأخوذ من المارة (قوله
 كعب) بفتح فككون وكاد يجمع قومه يوم الحمة ويعظمهم ويذكرهم جميعا
 النبي صلى الله عليه وسلم ويعلمهم بأنه من أولاده وبأمرهم باتباعه فيقول سيأتي
 بحركم نيا عظيم وسيخرج منه نبي كريم وينشأ بيانا آخرها

على غفلة يأتي النبي محمد * يخبر أخبارا رصد وقائمه

(قوله ائوي) تصغير لئوي كفلس وهو لوط ضد الجملة وقال ابن الانباري تصغير
 لئوي كعبه واختر السهيلي الأول (قوله بالهمز وتركه) لكن الاكثر الأول
 (قوله غالب) بالغين المحجمة وكسر اللام متعول من اسم الفاعل مر كلام والده
 قليل ما في يدك أغنى لك من كثير ما أخلق وجهك وان صار ايلك (قوله فهر) بكسر
 فسكون وهو في الأصل اسم للبحر الطويل وسمي به اطوله وكان يسمى قريش لانه
 كان يقرش أي يفتش عن خلة المحتاج فيسدها عنه وكان بنوه كذلك والاصح أنه
 جماع قريش والاكثر وعل على أنه النضر كما ذكره العراقي وسببه حيث قال

أما قريش فالاصح فهر * جماعها والاكثر والنضر

وبقي ثلاثة أقوال ذكرها الحلبي في سببه أولها أنه الياس فانها أنه مضربا ثم أنه
 قصي لكن هذا قول رافضي لاقتضائه ان أبابكر وعمر ليسا من قريش فسكون
 امامتهم بالاطلة وهو خلاف اجماع المسلمين (قوله مالك) سمى بذلك لانه ملك العرب
 وكان يكنى بأبي حارث (قوله النضر) اسمهم قيس وانما سمى بذلك لنضارته وحسنه
 (قوله كانه) بكسر الكاف وفتح الهمزة ألف وبنين بينهما ألف وبعدها هاء وانما قيل له ذلك
 لانه لم يزل في كن بن قومه وقيل لانه كان يستريح على قومه ويحفظ أسرهم وكان
 يقول قد آن خرج نبي من مكة يدعي أحمد يدعوا الى الله والعبر والاحسان ومكارم
 الاخلاق فأتبعوه تزدادوا شرفا الى شرفكم وعزا الى عزكم ولا تعدوا ما بآية فانه
 الحق وكان شجاعا عظيما قدره في العرب اليه العلم وفضله وكان بأنف ان

ابن قصي بن كلاب ابن مسعود
 ابن كعب ائوي بالهمز وتركه
 ابن غالب بن فهر بن مالك
 ابن النضر بن كنانة

بأكل وحده فاذا لم يجد أحدا ذهب صخرة بين يديه وبأكل لثمة ويرمي لها لثمة
قاله ابن دحية (قوله خزيمية) تصغير خزيمة بفتح هاء هي اللثمة من الخزم أي صلاح
الشيء ويسمى بذلك تفاؤلا بأن يكون مصحلا لا موره (قوله مدركة) انضم فكون
فكسر ففتح اسمهم على الصحيح وانما قيل له ذلك لأنه ادرك كل من وغار كان
في آباءه وكان فيه نور النبي صلى الله عليه وسلم ظاهرا (قوله الياس) بقطع الهمز
أخذ من قولهم شجاع أليس أي لا يدري أين يؤذي في الحروب ويوصلها أخذ
من الياس لأنه لم يأت إليه إلا عند بأسه من الولد الأكبر منه واسمه حسين وكنيته
أبوهم وكان كبيرا عند العرب حتى كانت تدعو به شبيثة وكانت لا تقضي
أمرها إلا بحضرة ويذكر أنه كان يسمع في ليلة تلبية النبي صلى الله عليه وسلم
المعروفة في الحج (قوله مضمر) انضم ففتح اسمهم وروى كنيته أبو الياس وانما قيل
له ذلك لأنه كان يحب شرب اللبن المضاف إلى الحامض وقيل لأنه كان يضر القلوب
أي يميلها إلى الحسنة وهو أول من حدث الأبل ومما حفظ عنه من بزرع شرا
يحصد ندامة وخبر الخيل أجياله فاحملوا أنفسكم على مكر وهما وامر فوها عن هواد
فاسم بين الإصلاح والفساد الاصمير فواق (قوله نزار) اسم خادان وانما قيل له
ذلك لأنه لما نظر أبوه إلى نورا نبي صلى الله عليه وسلم بين عينيه فرح فرحا شديدا
ونحر وأطعم وقال إن هذا لله نزار أي قليل الحق هذا المولد وقال أبو الفرج
الاصميري لأنه كان فريده عصره وقيل لخاصته (قوله معد) كنيته أبو قضاة وقيل
أبو نزار وانما قيل له ذلك لأنه كان معدا للحروب والغارات وقال ابن هشام ما خرد
من المعد وهو الثقة ولم يسلط الله بحته مصر على العرب أمر الله أرمياء أن يحمله
على البراق كإتصيه الناقة وقال فاني سأخرج من صلبه نبيا كريما أحق به
الرسالة على أرمياء ذلك واحتمله معه إلى أرض الشام فنشأ في بي أسير نبيل ثم عاد
بعد أن سكنت الفتنة بموت بختنصر (قوله عدنان) من العدن وهو الأقامة ويسمى
بذلك تفاؤلا بأنه قد سمى ويسلم من أعين الجرب والانس التي يموت بها غالب من
القبور وكان في زمن موسى عليه السلام على الصحيح قوله والاجماع منعد
على هذا النسب قال ابن دحية أجمع العلماء على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انما انتسب إلى عدنان ولم يتجاوز (قوله وليس فيما بعده إلى آدم الخ) أي لما
وقع فيه من الأقوال المختلفة المتباينة وقد ذكر العرف في أمهات في العمة السيرة
وحاصله أن عدنان بن أديبهم الهمة وتشد يد الدال ابن أديبهم الهمة وفتح
الدال الأولى ابن مقوم يضم الميم وفتح الواو المشددة ابن ناحور بجاءهم همة ابن نوح
بنشاة فوقية فتخية فراء مفتوحة فاءهم همة ورن جعفر وبقال نارح بأنف بدل

ابن خزيمية بن مدركة بن
الياس بن مضمر بن نزار بن
عدنان والاجماع
منعد على هذا النسب إلى
عدنان وليس فيما بعده إلى
آدم لحرفي صحيح

قائده السيدنا آمنة ثلاثة احوه واختان فاحواله صلى الله عليه وسلم وخالاته
خمسة وقد علمها الشيخ بقوله

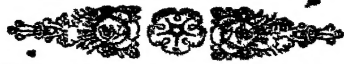
خال النبي أسود عسير * عبد يغوث ليس فهم خير
فريضة فاخته خالات * والكل قبل بعته قد ماتوا

(قوله فهمي) الاولى فهو ~~مهم~~ ولا يقال انه راعى الخبر لاننا نقول لا يحكى
ان الخبر مجموع قوله آمنة بنت وهب روهو ليس مؤثنا الا ان يقال ان راعى
صدره (قوله ابن عبد مناف) جعل بعضهم عبد مناف هذا جد ابي سيدتنا آمنة
وهو وهم والصواب انه ابوه كما اتفقت عليه عبارة الشيخ كعبارة الشامي في سيرته وبعها
وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بنت وهب بن عبد مناف اه (قوله زهرة) بضم
الزاي وسكون الهاء كما ضبط الزرقاني في شرح المواهب وهو اسم رجل على
الصواب وأخطأ من جعله اسم امرأة كما قاله الاجهوري في شرح ألفية السيرة
(قوله وعبد مناف هذا) أى الذى فى نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة امه وقوله
غير عبد مناف جده صلى الله عليه وسلم أى من جهة أبيه (قوله ويجب ان يعلم انه صلى
الله عليه وسلم الخ) وكذا اسائر ما يتعلق به صلى الله عليه وسلم كما تقدم (قوله أبيض
مشرب بجمرة) فليس لونه صلى الله عليه وسلم بياضا مرها ولا جمره مرققة بل البياض
المخلوط بالجمرة الذى هو أشرف الالوان بالنسبة لهذه الدار وأما بالنسبة لتلك
الدار فأشرف البياض المشرب بجمرة كما يكون عليه أهل الجنة فى الجنة كما قال
جمهور المفسرين فى قوله تعالى كما من بعض مكنون شهر بن ببيض النعام المكنون
فى عشه ولونه حينئذ بياض به صفرة حسنة ولم يكن صلى الله عليه وسلم فى الدنيا
كهو فى الآخرة ثلاثا بقرنه احد الاحسين فجمع الله له بين الاشرفين زيادة فى تعظيمه
صلى الله عليه وسلم (قوله على ما قاله بعضهم) لعله أنى بذلك لكونه لم ير انه اقيماد كر
(قوله وهذا) أى قوله ان يعلم الخ أو المذكور من أول الخاتمة (قوله صلى الله الخ)
انما عبر بالماضى اشارة الى ان الصلاة المطلوبة متحققه ولا بد وقد أفرد الصلاة
عن السلام وهو مكر وه على ما فيه (قوله كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره
الغافلون) يحتمل ان يكون الذكروهنا المراد منه القلبى وهو الاستحضار ويحتمل
ان يكون المراد منه اللسانى والمراد بالغفلة على القول النسيان وعلى الثانى
السكون كذا يؤخذ من القاسى لكن المتبادر الاول وهل الضمير ان عائد ان الى
النبي صلى الله عليه وسلم أو الى الله أو الاول عائد الى النبي صلى الله عليه وسلم
والثانى الى الله أو بالعكس احتمالات والاولى منها الاخيرة لانه أبلغ فى كثرة
الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم اذ الذاكرون الله تعالى أكثر من الغافلين عنه

فهى آمنة بنت وهب
عبد مناف بن زهرة وعبد
مناف هذا عسير عبد مناف
جده صلى الله عليه وسلم ابوه
كلاب أحد أجداده صلى الله
عليه وسلم فتجتمع حبه صلى
الله عليه وسلم أمه فى كلاب
ويجب ان يعلم انه صلى الله
عليه وسلم أبيض مشرب
بجمرة على ما قاله بعضهم *
وهذا آخر ما يبرر الله به من
فضله صلى الله عليه وسلم
مجدد على آله وأصحابه وعلى
أهل بيته كلما ذكر
الذاكرون وغفل عن
ذكره الغافلون

والغافلون عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من الغافلون كثرة الغافلون كانت الخطاب في الأول وضهر
 كما ذكرنا الدارون وغفل عن ذكره الغافلون كثرة الغافلون كانت الخطاب في الأول وضهر
 الغيبة في الثاني وفي رواية كالأولى وفي رواية بعكس الثانية وفي رواية بكاف
 الخطاب فهم ما فتحصل من الروايات أربع الأولى بضمير الغيبة بهم ما الثانية بكاف
 الخطاب في الأول وضهر الغيبة في الثاني ~~بضمير الغيبة بهم ما~~ بكاف الخطاب فهم ما وهل
 يحصل للمصلي بهذه الصيغة ثواب صلواتي الله هذا العدد أو يحصل له ثواب صلاة
 واحدة ولكنه أعظم من ثواب الصلاة المجردة عن ذلك قولان والمحققون على الثاني
 (قوله والحمد لله رب العالمين) أتى بذلك اقتداء بأهل الجنة فان ذلك آخذ عاينهم
 كما قال تعالى وآخذ عواهم أن الحمد لله رب العالمين قيل إن العالمين ليس جموع العالم
 لأن الجمع لا يكون لأخص من مفردة كما هنا إذا العالمون خاص بالعلة والعالم
 اسم لجمع ما - وى الله تعالى والتحقق أنه جمع له لأن العالم وإن كان يطلق على
 جميع ما سوى الله تعالى يطلق على كل جنس وعلى كل صنف فجمعهم على عالمين
 باعتبار الإطلاق الثاني نعم هو جمع لم يستوف الشرع لأن العالم ليس بعلم
 ولا صفة ولا يجمع بالواو والياء والنون إلا ما كان علما أو صفة على أنه جرى
 في المكشاف على أنه جمع استوفى الشرع وط لأن العلم في حكم الصفة لأنه علامة
 على وجود الله تعالى والله اعلم * وهذا آخر ما يسره الله تعالى على الرسالة التي
 لقاصده هذا الفن جامعة وقاصديها نافعة المسماة بكتاية العوام فيما يجب
 عليهم من علم الكلام وكن يا أخى لا يموب ساترا والله أسأل أن يكون للذنوب
 غافرا وأنا وإن كنت لست من أهل هذا الشأن قصدت التشبه بهم
 لأفوز بهكتهم في الجنان بالفصل والانعام والاحسان من المولى
 الكريم الرحمن بجاه سيد دوله عدنان صلى الله عليه في كل وقت
 وزمان وأيسر لي في هذه الحاشية من غير الجمع إلا القليل
 فتح علينا وعلى كل من اشتغل بها الملك الجليل وكان
 أفرغ من جمعها يوم تسع وعشرين من رمضان
 المبارك من شهر سنة ألف ومائتين وثلاث
 وعشرين من الهجرة النبوية على
 صاحبها أفضل الصلاة وأزكى
 السلام والتحية
 آمين

والحمد لله رب العالمين



تم بحمد الله وعونه طبع هذه الحاشية السنية التي هي بتحقيق فن الكلام
كفيلة وفيه موشاة ما مشها بأصلها كفاية العوام لمؤلفها ذي المقام
العالى شيخ المشايخ العلامة محمد بن الفضالى وقد انتدب لطبعها

تسهيلا للطالب المحقق احمد الحلبي والمكرم

الحاج أبوطالب بالمطبعة الوهبية بدمشق

المطابع المصرية ولا حيدرا لتمام أوائل ربيع

الثانى الذى هو من شهر رعام ١٢٩٣

ثلاث وتسعين ومائتين بعد الألف من

هجرة من حص بالسبع المئتين

الله عليه وعلى آله وأصحابه

ومن نصره وآواه

وعنه

على باب

لهم